الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département : Sciences de Gestion

جامعة المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : علوم التسيير

تأثير العولمة على التجارة الخارجية العربية – حالة الجزائر–

2010 –2000

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر(أكاديمي) في علوم التسيير
تخصص: إدارة أعمال التجارة الدولية

إعداد الطـــالب (ة):
باهي إيمان

الأستاذ(ة) المشرف(ة)
عثمان حسن عثمان

لجـــنة المنـــاقشـــــة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
1.	.....	**رئيـــسا**
2.	.....	**مقررا ومشرفا**
3.	.....	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2012/2011

كلمة شكر وتقدير

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه.

الحمد لله الذي وفقني إلى إتمام هذا العمل، فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه.

ولا يسعني وأنا في هذا المقام إلا أن أتقدم بشكري وتقديري إلى الأستاذ المشرف الدكتور عثمان حسن عثمان، الذي لم يبخل علي بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته السديدة ، وكذا صبره وسعة صدره وحرصه الدائم لإتمام هذا العمل في أحسن الظروف، كما أحيي فيه روح التواضع والمعاملة الجيدة، فجزاه الله عني كل خير.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل أساتذة قسم علوم التسيير واخص بالذكر الأستاذ قروي محمد الصغير والأستاذ برحومة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل

إهـــــــــــداء

إلى من ربياني صغيرا وأرشداني كبيرا والديا الكريمين أطال الله في عمرهما.

"وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا".

إلى وطني الغالي "الجزائر".

إلى كل إخوتي: فائزة، نبيل، خالد، زياد .

إلى جميع الأهل والأصدقاء كل باسمه.

إلى كل من يشاركني في لا إله إلا الله محمد رسول الله (ص).

أهدي ثمرة عملي هذا.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول : مدخل في العولمة	
مقدمة الفصل.....	10
المبحث الأول :مفهوم العولمة	11
المطلب الأول : تعريف العولمة	11
المطلب الثاني :أهداف العولمة	12
المطلب الثالث : خصائص العولمة وأسباب ظهورها	18
المطلب الرابع : مراحل تطور العولمة	23
المبحث الثاني : المظاهر المختلفة لظاهرة العولمة	25
المطلب الأول : المظاهر الاقتصادية	25
المطلب الثاني : المظاهر الثقافية	26
المطلب الثالث : المظاهر الاجتماعية	26
المطلب الرابع : المظاهر السياسية	28
المطلب الخامس: مظاهر تكنولوجيا المعلومات والاتصال	29

المبحث الثالث: العولمة الاقتصادية	30
المطلب الأول : تعريف العولمة الاقتصادية	30
المطلب الثاني : خصائص العولمة الاقتصادية	31
المطلب الثالث :آليات العولمة الاقتصادية	35
خلاصة الفصل	39
الفصل الثاني : العولمة و التجارة الخارجية للدول العربية	
مقدمة الفصل	41
المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية للدول العربية	42
المطلب الأول: السمات الرئيسية للسياسات التجارية العربية	42
أولا : السياسة التجارية للدول العربية	42
ثانيا: الحواجز الجمركية و غير الجمركية للدول العربية.....	45
المطلب الثاني: أداء التجارة الخارجية العربية ما بين 2006-2010.....	46
أولا: قيمة التجارة الخارجية الإجمالية.....	46
ثانيا: الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية 2006-2010.....	50
ثالثا: اتجاهات التجارة الخارجية العربية 2006-2010	52
المبحث الثاني: اتفاق تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية وانعكاساته على الدول العربية.....	55
المطلب الأول : آثار تطبيق اتفاقية التجارة في السلع.....	55
أولا:تحرير تجارة السلع المصنعة	55
ثانيا: تحرير تجارة السلع الزراعية	57
المطلب الثاني: آثار تطبيق الاتفاقية على تجارة الخدمات	58

المطلب الثالث: آثار تطبيق الاتفاقية على حقوق الملكية الفكرية.....	59
المبحث الثالث: إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي لمواجهة العولمة	61
المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي	61
المطلب الثاني: مقومات وفوائد التكامل الاقتصادي العربي	62
أولا: الإطار التاريخي للتكامل الاقتصادي العربي	62
ثانيا: مقومات التكامل الاقتصادي العربي	64
ثالثا: فوائد التكامل الاقتصادي العربي	64
المطلب الثالث: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	66
أولا: إجراءات الانضمام والالتزامات المتعلقة بالعضوية	67
ثانيا: البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....	67
خلاصة الفصل.....	69
الفصل الثالث: واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل تحديات العولمة	
مقدمة الفصل	71
المبحث الأول: مراحل تطور سياسات التجارة الخارجية الجزائرية	72
المطلب الأول:مرحلة رقابة الدولة للتجارة الخارجية 1962- 1969	72
المطلب الثاني: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1970- 1989	76
المطلب الثالث: مرحلة تحرير التجارة الخارجية	78
المبحث الثاني:تحليل تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000 -2010 .	82
المطلب الأول: تطور مبادلات التجارة الخارجية الجزائرية و هيكلها السلعي.....	82
أولا: تطور الميزان التجاري	82

ثانيا: الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الجزائرية	85
المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية	88
أولا: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية.....	89
ثانيا: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية.....	91
المبحث الثالث:التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة...	93
المطلب الأول : دوافع وأهداف انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية	93
المطلب الثاني: الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة السلع	95
أولا: الآثار المحتملة للانضمام على التجارة الصناعية الجزائرية	95
ثانيا: الآثار المحتملة للانضمام على التجارة الزراعية الجزائرية	97
المطلب الثالث: الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية	99
أولا : الآثار المحتملة للانضمام على مجال تجارة الخدمات	99
ثانيا: الآثار المحتملة للانضمام على حقوق الملكية الفكرية.....	101
المبحث الرابع :التجارة الخارجية الجزائرية في ظل اتفاق الشراكة الأورو– جزائرية	102
المطلب الأول: مفهوم الشراكة ودوافعها	102
أولا: مفهوم الشراكة الأورو–متوسطية	102
ثانيا:دوافع الشراكة الأورو–جزائرية	103
المطلب الثاني : محاور اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية	104
أولا: حرية انتقال السلع	104
ثانيا: تجارة الخدمات	105
المطلب الثالث: تقييم اتفاق الشراكة الاورو–جزائرية	106

خلاصة الفصل	108
الخاتمـة	109
قائمة المراجع	
الملاحق	

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1)	أهداف العولمة	17
(2)	تحولات وتطورات الجانب الاجتماعي للدولة	27
(3)	تطور الصادرات والواردات العربية الإجمالية 2002 – 2010	48
(4)	الهيكل السلعي للصادرات و الواردات العربية الإجمالية 2010	51
(5)	اتجاه التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين 2010	53
(6)	تطور الميزان التجاري الجزائري 2000 – 2010	84
(7)	ارتباط قيمة الصادرات الكلية بصادرات المحروقات 2000- 2010	86
(8)	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية 2010	90
(9)	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية 2010	92

مقدمة الفصل:

لقد شاع استخدام مصطلح العولمة وانتشر على نطاق واسع في أواخر القرن العشرين ، حيث عرف العالم مرونة كبيرة في تحركات رؤوس الأموال وانتشار التكنولوجيا فزالت الحدود الاقتصادية، وازدادت معدلات التبادل التجاري وازدادت العلاقات المتبادلة بين الشعوب، ولكن رغم الانتشار الواسع لهذه الظاهرة فان تحديد مفهومها ليس بالأمر الهين وذلك لان العولمة تعتبر في الواقع ظاهرة ليست بالضرورة جديدة بقدر ما هي متجددة ، وهذا بالنظر إلى منطلقات الفكرية الداعية إلى التحرير الاقتصادي الشامل .

وفي الواقع ينطلق تعريف العولمة من إدراك مجموعة من المفاهيم حول المظاهر الاقتصادية والاجتماعية الجديدة أبرزها حجم التطور الحاصل في التكنولوجيا والنشاط الاقتصادي وكذالك المظاهر التي مافتئت تتحدد يوميا خاصة في ميدان الاقتصادي والتجارة العالمية.

و عليه ينقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : مفهوم العولمة

المبحث الثاني : المظاهر المختلفة لظاهرة العولمة

المبحث الثالث : العولمة الاقتصادية

المبحث الأول : مفهوم العولمة

إن التغيرات التي يشهدها العالم والتي تحدث على نطاق واسع لفتت انتباه الكثير من المفكرين لدراسة هذه الظاهرة التي تحدث في كافة مجالات الحياة.

المطلب الأول : تعريف العولمة

لقد اتسع تداول مصطلح العولمة منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين، وذلك نظرا لحدوث بعض التغيرات السياسية والاقتصادية، حيث كان يطلق عليه أيضا بما يعرف الكونية الكوكبة.

وتعددت التعارف الخاصة بالعولمة وذلك حسب اختلاف آراء المفكرين فمنهم من يراها من الجانب الاقتصادي ومنهم من يراها من زايه الاجتماع والسياسة، ومن هذه التعاريف نذكر منها:

- " إن الترجمة الصحيحة للاسم الانجليزي لظاهرة العولمة هو GLOBALISATION وهو مشتق من GLOB بمعنى الكرة و المقصود بها الكرة الارضية او الكوكب الذي نعيش على سطحه وم قابل العالم و هو WORLD و الكون و هو UNIVERSE و كلمة العالم تعني البشرية والنسبة اليها توحي بمشاركة الناس جميعا في انتشار الظاهرة قيد الدراسة كما ان هذا الاسم ليس من مفرداته فعل في اللغة العربية وقد وجدت في المعاجم مثل "كوكب" بمعنى جمع احجار ووضع بعضها على بعض في شكل غير محدد ...كما نشير لان لفظ هذه الكلمة بدا في التناول عب وسائل الاعلام وبالخصوص الامريكية ،في نهاية سنة 1960 " [1].

-"العولمة لغة هي تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله ويقال عولم الشيء أي جعله عالميا" [2]

-" اتساع نطاق التعاملات الاقتصادية بين الدول المختلفة و بمعدلات متزايدة مع التوسع في التجارة وفي عمليات الصرف الاجنبي و الاستثمار الاجنبي و هجرة الافراد " .

ومن الناحية التاريخية نجد أن ظاهرة العولمة تعرف على أنها "هي المرحلة التي تعقب الحرب الباردة –ومصطلح

[1] **محمود حسين الوادي ، العولمة و ابعادها الاقتصادية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الاردن ، ط 1 ، سنة 2010. ص 25 .**

[2] ممدوح محمد منصور ، العولمة دراسة في الظاهرة والمفهوم الأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشرالإسكندرية ، 2003 .ص11

العولمة – مثله في ذلك مثل مصطلح الحرب الباردة الذي سبقه – يؤدي دوره كحد زمني لوصف سياق تحدث فيه عن الأحداث ." [1]

أما من الناحية الاقتصادية" العولمة هي عبارة عن مجموعة ظواهر اقتصادية حيث تتجلى هذه الظاهرة في تحرير الأسواق خصخصة الأصول، وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها (وخصوصا في مجال الرعاية الاجتماعية) ونشر

التكنولوجيا، والتوزيع العابر للقارات لإنتاج المصنع من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والتكافئ بين الأسواق الرأسمالية" [2]

وهذا التعريف يمكن أن نطلق عليه تعريفا اقتصاديا للدولة، ولكن الوقت الذي يركز فيه على توسيع وإنتاج والتكنولوجيا والتنظيم والسلطة كعوامل للتغيير فانه بشير في نفس الوقت إلى إن عديدا من هذه الأنشطة ليست جديدة تماما بالمعنى التاريخي للكلمة.

– "العولمة هي زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع، ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص و المعلومات [3]"

وهذا التعريف يرى العولمة على انها ذلك الارتباط والاتصال بين الأمم في كل الجوانب.

– ويعرف الدكتور مزيان أفرقان العولمة على انها مجموعة من التحولات تذكر منها:

1. التحول الكبير من الناحية الجيوستراتيجية تحوله إلى جيو اقتصادية أي يبنى على قوة الاقتصادية وليست العسكرية.
2. العودة إلى الإيديولوجية الحرة والتي بدأت تأخذ مكانتها تدريجيا.
3. التحول الناجم عن الثورة التكنولوجية وهل أساس هذه العولمة.
4. تتعدى على مفهوم الدولة.[4]

مما سبق يمكن ان نقترح تعريفا شاملا وهو أن العولمة هي ظاهرة تسود العالم حاليا ، تتحرك بسهولة على المستوى الكوني متجاوزة الحدود الجغرافيه للدول و يصعب السيطرة عليها ، تتميز بمجموعة من العلاقات والعوامل والقوى ، وتساندها التزامت دولية أو دعم قانوني ، مستخدمة لآليات متعددة ، ومنتجة لآثار و نتائج تتعدى

[1] محي محمد مسعد ، ظاهرة العولمة الأوهام الحقائق ، مكتبة المطبعة الإشعاع الغذية ، مصر ، الطبعة الاولى ، سنة 1999 ، ص 44.

[2] محي محمد مسعد ، مرجع سابق، ص45 .

[3] **عمرو محي الدين ، العرب و العولمة ، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت** ، 1998، ص35.

[4] أمزيان فرقان ، محاضرة بعنوان أثر العولمة في التنمية، يوم 17 فيفري 2008 ، بالمركز الجامعي بالمدية.

نطاق الدولة الوطنية إلى المستوى العالمي وتضعف سيادة الدول القومية على مواردها وأولوياتها وعاياها ، لتربط العالم في شكل كيان متشابك الأطراف يطلق عليه القرية الكونية .

المطلب الثاني : أهداف العولمة

إن العولمة ظاهرة كونية متجددة تسعى في كل مرحلة من مراحل تطورها إلى تحقيق أهداف محددة في جميع الاتجاهات متبعة في بعض المرات طرق قانونية موضوعية، وفي بعض المرات الأخرى مستعملة القوة وطرق غير شرعية وكل هذا في ظل ثلاث ثورات[1]:

أولا: الثورة الديمقراطية.

إن الكثير من المفكرين يرون أن غياب الديمقراطية لايقدم الحلول للواقع الاجتماعي والاقتصادي في مجتمع ما، حيث تقول الدكتورة بثينة حسين عمارة: " في غياب الديمقراطية لاتتحقق الحرية وتقل الابتكارات والتطورات التكنولوجية والعلمية، لكن الديمقراطية التي تسعى العولمة إلى تحقيقها وتثبيتها هي الديمقراطية التي تكون ضمن الدائرة الغربية المتلازمة مع العلمانية، معززة بالفردية، مهتمة بالقيم المادية دون القيم الروحية والدينية"[2].

أما الدكتور كمال الدين عبد الغني الرويسي فيقول: "إن الثورة الديمقراطية في إطار العولمة، هي كلمة حق أريد بها باطل، كما أنها لافتة براقة لتحقيق مآرب اقتصادية للدول الغربية"[3] ، والأمثلة كثيرة من الواقع تدعم قول الدكتور وأحسن هذه الأمثلة ماجرى في أفغنستان ومايجري في العراق وفلسطين تحت شعار الديمقراطية.

ثانيا: الثورة التكنولوجية.

هي تعدد الشبكات الاتصالية وانفجار المعلوماتية وما إلى ذلك من صور التقدم التكنولوجي، وهذه التطورات جعلت الدول المتقدمة عبارة عن شبكات يتعامل بداخلها بالرموز والبيانات والصور، باعتبارها المحدد الجديد للنشاط الاقتصادي والمالي والاتصالي والاجتماعي والثقافي والعسكري، وبذلك أصبح الإنسان العصري الناجح هو الذي يملك التكنولوجية الحديثة في جميع المجالات، الأمر الذي يحتم علينا مضاعفة الجهود من أجل الانخراط في هذا العالم[4].

---

[1] **يحياوي سمير، العولمة وتاثيرها على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية ،رسالة ماجيستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر** ، 2005 ، ص،26.

[2] بثينة حسين ، العولمة وتحديات العصر، دار الأمين ، الطبعة الأولى، 2000، ص94.

[3] جمال الدين عبد الغني المرسي، "الخروج من فخ العولمة" المكتب الجامعي الحديث، مصر، الطبعة الأولى، 2000، ص50.

[4] بثينة حسين، عمارة، مرجع سبق ذكره، ص36.

لقد أصبح من يملك تكنولوجيا المعلومات، هو الإنسان العصري الناجح, الأمر الذي حتم علينا مضاعفة الجهد من أجل الانخراط في عالم تحكمه التكنولوجيا المتطورة، ولأجل ذلك وجب وضع برنامج دقيق للبحوث العلمية. [1]

من أجل الولوج في العولمة بأقل الخسائر، ومن خلال التطور السريع المتلاحق للتكنولوجيا في عصر العولمة أدى إلى: [2]

1. زيادة التقسيم الدولي للعمل بصورة أكثر فعالية؛
2. زيادة المنتجات الجديدة المبتكرة؛
3. عولمة الآلات الجديدة المبتكرة؛
4. عولمة الآلات ومعدات الإنتاج وعملياته؛
5. عولمة الأسواق والمنافسة.

إذن وبفضل التكنولوجيا، أمكن للعولمة من تعظيم تاثيرها على كافة دول العالم في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والثورة التكنولوجية، هي التي تعطي للعولمة الاستمرارية والنجاح، ولأجل ذلك كانت التكنولوجيا هي الهدف الرئيسي الذي ترتكز عليه العولمة في مواصلة مسيرتها، إلا أنّ هناك محددات أخرى ساعدت العولمة إلى ما هي عليه.

ثالثا: الثورة الاقتصادية والتكتلات العملاقة.

النظام العالمي الجديد يعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي والاعتماد المتبادل بين الدول، وتعتبر التجارة الدولية مؤشر مهم لنجاح الاعتماد المتبادل باعتمادها على التكتلات العملاقة التي تسمح بتعظيم التجارة الدولية وإزالة الحواجز الجمركية والإدارية، وانتقال الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال بكل حرية. وفي هذا الإطار وصلت الأقطاب الاقتصادية العملاقة إلى تحقيق تقدم ملحوظ في ظل العولمة، بفضل تدعيم القدرات التنافسية وتنسيق السياسات الاقتصادية[3].

كما يؤكد الدكتور عبد المجيد قدي على تحويل مركز اتخاذ القرار من الدولة لصالح المؤسسات والهيئات المشرفة على تسيير الإقليم، وأحسن مثال على ذلك هو الاتحاد الأوروبي[4].

في هذا الإطار، وصلت الأقطاب الاقتصادية العملاقة إلى تحقيق تقدم ملحوظ في ظل العولمة بفضل تدعيم القدرات التنافسية, وتنسيق السياسات الاقتصادية. [5]

---

[1] نفس المرجع, ص 36.

[2] محسن أحمد الخضري, العولمة مقدمة في فكر واقتصاد عصر اللادولة ، مجموعة النيل العربية ، مصر، الطبعة الأولى ،2000 ،ص ،30.

[3] عبد المجيد قدي، "العولمة وتحدياتها، الواقع والفرص أمام دول العالم الثالث"، مجلة النائب، الجزائر، العدد 1، 2003، ص71.

[4] نفس المرجع ،ص 82.

[5] قدي عبد المجيد, "العولمة وتحدياتها, الواقع والفرص أمام دول العالم الثالث", مجلة النائب, العدد الأول.

بفضل ذلك وصلت المجموعة الأوروبية إلى إنتاج قومي متوسط يقدر بـ 5000 مليار دولار سنة 2000، كما بلغت حصتها من التجارة العالمية 18% بكثافة سكانية 400 مليون نسمة.[1]

هذا القطب الاقتصادي الكبير، يمثل رمزاً للانفتاح الداخلي بين دول الاتحاد عن طريق إزالة كافة العراقيل والحواجز الجمركية والكمية لانتقال عناصر الإنتاج والسلع والخدمات بين دول الاتحاد، وكذا توحيد السياسات الاقتصادية داخلياً وخارجياً, إذن شكل القلب العملاق الاتحاد الأوروبي دفعة قوية لاستمرار ونجاح العولمة.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، كقطب اقتصادي عملاق, وصل إنتاجها القومي المتوسط إلى 4000 مليار دولار, وحصتها من التجارة الدولية بلغت 17% بكثافة سكانية 300 كليون لسنة 2000.[2]

عملت الولايات المتحدة على توحيد أسواقها الداخلية أولاً, توحيد سياساتها الاقتصادية بين أقاليمها واستعملت تفوقها الاقتصادي والتكنولوجي بعد الحرب العالمية الثانية, لتضع من نفسها قطباً اقتصادياً عملاقاً عن طريق سياسة الانفتاح مشروع مارشال لأعمال أوروبا بعد الحرب. فحققت نمواً اقتصادياً إلى أن أصبحت الممثل الشرعي لتحرير المعاملات الاقتصادية من تدخل الدولة في عصر العولمة, بنسبة مشاركة في التجارة العالمية تفوق 17% سنة 2000. إذن تعتبر الولايات المتحدة كقطب اقتصادي محرك لعملية العولمة واستمرارها.

رابعا :ثورة اقتصاد السوق وحرية التبادل التجاري ورفع الحواجز

تهدف العولمة عن طريق ثورة اقتصاد السوق إلى:

1. تحرير أسعار جميع السلع (المنتوجات والخدمات) التي كانت تتخذ سابقاً انطلاقاً من معايير سياسية واجتماعية إذ تعمل النيوليبرالية على إخضاع الأسعار لفعل السوق, وهي قانون العرض والطلب؛
2. الخوصصة، وهي عملية نقل ملكية مؤسسات إنتاج بعض السلع والخدمات من القطاع العام إلى القطاع الخاص المصاحب بتعديلات دستورية، لإلغاء ملكية المجتمع للثروات الحيوية للأملاك العامة المشاعة؛ [3]
3. إعادة النظر في دور الدولة، ويكون ذلك من جهة أولى بإلغاء دورها في المهام الاجتماعي والاقتصادي الذي تقوم به الحكومات عن طريق:

- إلغاء السياسات والبرامج الاجتماعية؛
- إلغاء الدعم الحكومي؛
- حصر دور الدولة في عملية التنظيم والمراقبة في عملية التنمية الاقتصادية, إذن العولمة تهدف إلى:

- توسيع الأسواق وجعلها ميداناً عالميا متحرراً من القيود والقومية والحدود الدولية؛

[1] كاتب غير موجود،جذور العولمة، http/ www.al shirzi.com

[2] نفس المرجع.

[3] جوزيف عبد الله، عولمة ماذا؟ كيف؟ لمن؟ www.amgelfire. com. 2001.

- التحرر من كل السياسات التي تعيق توسيع الأسواق وتطويرها, وذلك عن طريق إلغاء الحواجز الجمركية والإدارية واعتماد سياسات الأجواء المفتوحة؛
- عولمة النشاط الإنتاجي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر, والشركات المتعدد الجنسيات. [1] والتي أخذت على عاتقها أي الشركات متعددة الجنسيات عولمة النشاط الإنتاجي بفضل الإمكانيات التي تتوفر لديها، أكثر من 40 ألف فرع في العالم.

إذن العولمة تهدف إلى استثمار الوقت وتحويله إلى معرفة جديدة, والتي يتم استبدالها بسلعة أو خدمة جديدة أو استخدامها في التنويع السريع والتحسين المستمر في المنتوجات والاستفادة منها في جودة التصنيع، وذلك بطريقة فعالة ومتواصلة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

وبناءا على الثورات السابقة يمكن استنتاج مجموعة من الأهداف الحيوية للعولمة في الشكل(1) التالي:

[1] الكاتب غير موجود، العولمة الاقتصادية والنظام العالمي الجديد, استراتيجيات وقراءات، http.www web2 ahram.org.eg.

شكل رقم (1): أهداف العولمة

المصدر :محسن أحمد الخضري, مرجع سابق, ص **118**.

ويمكن شرح هذه الأهداف كما يلي: [1]

الهدف الأول: الوصول إلى سوق عالمية واحدة مفتوحة، وبدون حواجز أو فواصل جمركية أو إدارية، أو قيود مادية أو معازل عرقية أو جنسية, أو معنوية، أو عاطفية, سوق متسع يشمل العالم ككل.

[1] محسن أحمد الخضري, مرجع سابق, ص 118-120 .

الهدف الثاني: الوصول بالعالم إلى جعله تربة واحدة مندمجة ومكتملة, سواء من حيث المصالح والمنافع المشتركة أو من حيث الإحساس والشعور بالخطر الذي يهدد البشرية جمعاء.

الهدف الثالث: الوصول إلى التجانس العالمي من خلال تقليل الفوارق في مستويات المعيشية، وحقوق الإنسان ولا يكون هذا التجانس بالتماثل وإنما قائم على التعدد والتنوع الذي يؤدي إلى رفع جودة الحياة.

الهدف الرابع: محاولة إيجاد لغة اصطلاحية واحدة يتم استخدامها.

الهدف الخامس: نزع الفوارق بين الأجناس والقوميات من أجل الوصول إلى الوحدة الإنسانية جمعاء .

الهدف السادس: إزالة وإزاحة أشكال التقصب والتمايز العنصري, ومن ثم تصبح العولمة أول واقع إنساني في التاريخ.

الهدف السابع: بعث رؤية جديدة لتحقيق طموحات البشر باختلاف انتمائهم, و اجناسهم ،وشعوبهم .

المطلب الثالث :خصائص العولمة وأسباب ظهورها

أولا : خصائص العولمة

هي مجموعة من السمات الهامة والرئيسية التي تتصف بها ظاهرة العولمة والتي تميزها عن غيرها من الظواهر الاقتصادية وسنذكرها من خلال ما يلي:

1.سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية:

تعتبر من أهم مايميز العولمة هي سيادة آليات السوق واقترانها بالديمقراطية، واتخاذ القرارات في إطار التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات، وتعميق تلك القدرات المتمثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، وبأحسن جودة ممكنة وبأعلى إنتاجية، والبيع بسعر تنافسي على أن يتم في أقل وقت ممكن[1] ومما لاشك فيه أن هذه السيادة التنافسية وسيادة آليات السوق مغشوشة وتخضع إلى سيطرة وهيمنة الدول الكبرى، التي تستعملها لخدمة مصالحها الواسعة.

2.تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصاد المتبادل:

يظهر هذا من خلال التحولات التي شهدتها فترة التسعينات من اتفاقيات تحرير التجارة الخارجية، وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، كما ينطوي مفهوم الاعتماد المتبادل على معنى تعاظم التشابك بين الأطراف المتاجرة، وهو عكس التبعية الاقتصادية، حيث أنه يعني وجود تأثير وتأثر من الطرفين ويكون كلاهما تابعا ومتبوعا في نفس الوقت.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك" الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2001، ص 23.

وقد ترتب على زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل ظهور آثار عديدة على الساحة الدولية لعل أهمها مايلي[1]:

- زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية الوافدة من الخارج .
- سرعة انتقال الصدمات الاقتصادية عبر أنحاء العالم.
- تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو
- زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي.

3.وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي:

نظرا لتعاظم دورا الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة، بالإضافة إلى حدوث الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات، ظهرت أنواع جديدة لتقسيم العمل الدولي بينهما فيما يلي[2].

- تقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة.
- تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة.

4.تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات:

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات في كل معانيها، أحد أهم السمات الأساسية للعولمة، فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي، من خلال ما يصاحب نشأتها من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية، وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية.

ويتجلى دور هذه الشركات الكبيرة في كون % 50 من تجارة كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان 8% من تجارة المملكة المتحدة عبارة عن معاملات بين الشركات و فروعها في بلدان أخرى ، مما يعكس انتشارها المتزايد عبر العالم و دورها الكبير في انتشار العولمة[3].

ثمة اليوم في العالم حوالي أربعون ألف شركة متعددة الجنسية منها أربعة آلاف فقط في البلدان الأقل تطور ويفوق الوزن الاقتصادي لهذه الشركات بعض البلدان المتطورة[4]. وحسب إحصائية لعام 2002 فإن الشركات

---

[1] **سعيد النجار، "النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد والعشرين ، جمعية النداء الجديد ، القاهرة ، مصر ، 1996، ص 15-22.**

[2] **عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك ، مرجع سبق ذكره ، ص26 .**

[3] نعيمة كبور، الإتحاد النقدي الأوربي في ضل العولمة ،مذكرة ماجستير في علوم التسيير ،كلية العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر ، ص54

[4] جوزيف عبد الله، "في مواجهة العولمة، من أجل عولمة إنسانية" Awlamat@dm.net

متعددة الجنسية تمتلك 44% من قيمة الإنتاج العالمي فيما تبلغ حصة أفريقيا والشرق الأوسط وأميركا اللاتينية 4.6% من مجمل الإنتاج العالمي.[1]

ويلاحظ أن هناك العديد من المؤشرات الأخرى الدالة على تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات العالمية النشاط في تكوين وتشكيل العالمية ولعل أهمها مايلي [2]:

- سيطرتها على مصادر التمويل الدولية.
- تستحوذ على نسبة كبيرة من الناتج الإجمالي العالمي، وتسيطر على جزء كبير من حجم التجارة الدولية.
- تسيطر على نسبة كبيرة من الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات النقدية الدولية، أي أنها تحكم السيطرة على السياسة النقدية والمالية الدولية.
- لها دور القيادة في الثورة التكنولوجية والمعلوماتية.

5.التكتلات الإقليمية الاقتصادية:

إن التطورات التي وصلت إليها البشرية في الوقت الحالي، بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وما صاحب ذلك من توسيع للأسواق وتحرير التجارة الدولية، بدأت الدول تفكر في حماية نفسها، من خلال تكوين تكتلات اقتصادية إقليمية، وأحسن مثال على المستوى العالمي هو الاتحاد الأوروبي الذي سار بخطى ثابتة وبعزيمة كبيرة حتى وصل إلى الوضعية الحالية، حيث أنه يهدف إلى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية الاقتصادية، وتكوين قوة يستطيع بها أن يسيطر على القارة ألأوروبية ثم الانتقال إلى خارج أوروبا [3].

ثانيا : أسباب ظهور العولمة

يصعب إرجاع العولمة إلى عامل واحد أو اثنين، وليس ذلك فحسب بل أن الأسباب و النتائج تختلط، حيث تصبح النتيجة سببا لمزيد من العولمة ،كما أن هذه الأسباب ليست عديدة فحسب بل متداخلة تقوي من اثر بعضها، ولكن هذا لا يمنع من إجمال العوامل الرئيسية فيما يلي:

[1] ابو بكر عساف ، العولمة وآثارها الاقتصادية المدمرة على البلاد الإسلامية والعالم، مجلة الوعي ، العدد 262 ، 2008.

[2] **عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سبق ذكره ، ص 27.**

[3] **–محمد مقدادي، العولمة رقاب كثيرة وسيف واحد ، المؤسسة العربية والنشر، بيروت ، لبنان الطبعة 2، 2002 ، ص75–80.**

1. تحرير التجارة الخارجية بين الدول:

أنشئت الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة سنة 1947بهدف تحرير التجارة الدولية و وقعتها في البداية اثنتان وعشرون دولة التزمت بمبادئ رئيسية هي[1]:

- مبدأ الدولة الأكثر تفضيلا: حيث تمنح الدولة المتاجرة ميزة تفضيلية للدولة المشاركة في الاتفاقية.
- مبدأ المعاملة الوطنية: حيث تعامل السلع المستوردة من الدول الأعضاء في الاتفاقية مثل السلع المصنعة محليا.
- وتعتبر المنظمة العالمية للتجارة (OMC) امتدادا للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة الـ(GATT) التي تم فيها تخفيض الحقوق على الواردات من 40 % سنة 1940 إلى 5% سنة 1994، وتم تعويض الـ (GATT) بالمنظمة العالمية للتجارة في جانفي 1995 .

لم تكن المنظمة العالمية للتجارة الوسيلة الوحيدة لتحرير التجارة بين الدول، بل كانت الاتفاقيات الثنائية وحتى الاتفاقيات متعددة الأطراف خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة مثل المفاوضات الثنائية لفتح الأسواق بين الولايات المتحدة و اليابان و في مجال التأمين و الخدمات المالية للنفاذ إلى أسواق اليابان، إحدى الوسائل المساهمة في تحرير التجارة العالمية.

2. حركة التكامل الاقتصادي[2] :

يعتبر التكامل الاقتصادي اقل أهمية من تحرير التجارة، حيث يقتصر على دول معينة، في حين أن تحرير التجارة شمل اغلب دول العالم ،إلا انه يهدف إلى تحرير أكثر للتجارة بتسهيل حركة السلع بين الدول حيث يعمل على تسهيل تنقل عناصر الإنتاج عموما، بل يتعدى ذلك كونه يهدف إلى تنسيق السياسات الاقتصادية و المالية بين الدول المشاركة في التكامل.

يعتبر مصطلح التكامل الاقتصادي الدولي مصطلحا جديدا نسبيا، حيث لم تكن أي إشارة إليه من قبل 1942 أو بالا حرى في الخمسينات- لكن منذ تلك الفترة اتخذ التكامل قوة دفع كبيرة عند إنشاء المجموعة الأوروبية عام 1958التي بدأت بستة دول وسلعتي الفحم والحديد وتطورت إلى سوق واحدة عام 1992والى عملة واحدة عام 1999.

---

[1] احمد عبد الرحمن احمد ، العولمة، المفهوم، المظاهر و المسببات ، في مجلة العلوم الاجتماعية (مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت) ، المجلد 26 ، العدد 01 ،1998، ص 20.

[2] احمد عبد الرحمن احمد- نفس المرجع ص 61 _62 .

ولم تتوقف حركة التكامل الاقتصادي، فحديثا فقط أنشئت منطقة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا) التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا و المكسيك، ونتيجة لذلك زاد حجم التجارة بين هذه الدول بنسبة كبيرة منذ عام 1992 الذي أنشئت فيه المنطقة، ففي عام 1996 قدرت زيادة صادرات الولايات المتحدة إلى المكسيك بنسبة % 20 وبنسبة % 8.5 إلى كندا مقارنة بعام 1992.

استخدمت هذه التكتلات كوسيلة لمواجهة الحروب التجارية بين بعض الدول كاليابان و الولايات المتحدة وذلك لتدعيم القدرة التنافسية للدول عندما تشعر بعدم التكافؤ بينها و باقي الدول، وتسعى إلى الاستفادة من مزايا التكاليف داخل التكتل.

أما الدكتور عمر صقر فيركز على العوامل والأسباب الاقتصادية دون أن يهمل العوامل الأخرى وعددها في الأسباب التالية[1].

1. انخفاض القيود على التجارة والاستثمار.
2. التطور الصناعي في الدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمي.
3. تكامل أسواق المال الدولية.
4. زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص، والاستثمار الأجنبي المباشر
5. التقدم التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصال.

ويزيد عليه الدكتور عبد المجيد الصالحين الأسباب التالية[2]:

1. ظهور التكتلات الإقليمية وتكوينها للأسواق المشتركة
2. وجود فروع للشركات العملاقة في الأسواق العالمية
3. ظهور المؤسسات العالمية التي تساعد على تهيئة الظروف لتسيير آليات النظام العالمي الجديد.
4. يعد انهيار الشيوعية، وانفجار الاشتراكية من الداخل وتفكك الاتحاد السوفياتي واليمين التقليدي أحد أهم الأسباب التي دفعت الليبرالية الجديدة باسم العولمة، لتغزو كل دول العالم، وتدعوا إلى حرية انتقال الموارد المالية والمادية والبشرية والطبيعية، وإلغاء الحواجز الجمركية، وتطبيح بالأنظمة لتعزيز حرية المبادلات التجارية [3].

[1] عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص9-10.

[2] عبد المجيد الصالحين ، وآخرون، العولمة من منظور شرعي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002 ص58.

[3] آدم، العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية، http://annaba.org/nba42/awlamah 2000.

المطلب الرابع : مراحل تطور العولمة [1]

إذا حاولنا معرفة مراحل تطور ظاهرة العولمة المعروفة حاليا، يمكن الاعتماد على نموذج روبرتسون Robirtson والذي صاغه بالاعتماد على مجموعة من الاعتبارات أولها تعقبه للبعد الزمني الذي أوصلنا إلى هذه الوضعية الراهنة، والتي تتم بدرجة عالية من الكثافة الكونية والتقييد وقام بتقسيم النموذج إلى خمس مراحل كما يلي [2]:

أولا: المرحلة الجنينية.

باعتبار أن العولمة مثلها مثل الكائن الحي لا بد من تمر بمرحلة تكوين جنينية، مرحلة يكون فيها المصطلح محل مراجعة، تفاوض ونقاش، إقناع واقتناع، مد وجزر، امتداد وانحصار، ويمكن القول أن المرحلة الجنينية للعولمة ترجع جذورها إلى فتوحات الفراعنة القدماء سواء في رحلاتهم إلى بلاد الصومال أو إلى بلاد الفينيقيين... أما البعض الآخر فيؤكدون أن مصطلح العولمة تطور ليتزامن مع تشكل الإمبراطوريات الكبرى، وماأكثرها عبر التاريخ.

في هذه المرحلة, تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد وبالإنسانية, وسادت نظرية عن العالم, وبدأت الجغرافيا الحديثة. في هذه المرحلة, تداخلت العديد من العوامل المتشابكة ذات التأثير التفعيلي والتبادلي من الفرد والاجتياح العسكري, من أجل استيلاب الآخرين والحصول على ما لديهم بالقوة, و من التجارة والتبادل القائم بين الأفراد بعضهم البعض, والحوار والفكر وما ينتجه من رؤية مشتركة نحو عالم الغد, كل هذه العوامل مجتمعة نحو مصطلح اسمه العولمة.

ثانيا: مرحلة النشوء.

استمرت في أوروبا من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870 ومابعده، وقد حدث تحول حاد في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة، وأخذت تتطور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية، وبالأفراد باعتبارهم مواطنين لهم أوضاع مقننة في الدولة، ونشأ مفهوم أكثر تحديدا للإنسانية، وزادت الاتفاقيات الدولية ونشأت المؤسسات المتعلقة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأروبية في المجتمع الدولي وبدأ الاهتمام أكثر فأكثر بموضوع القومية والعالمية.

---

[1] مقدم عبيرات ، عبدالمجيد قدي ، العولمة وتاثيرها على الاقتصاد العربي ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد الاول ، سنة 2002 ، ص 38 (بتصرف).

[2] محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره ، ص39 .

ثالثا: مرحلة الانطلاق.

استمرت هذه المرحلة من 1970 حتى العشرينات من القرن العشرين، وظهرت مفاهيم كونية مثل المجتمع القومي ومفاهيم تتعلق بالهويات والقومية وبالفردية، وتم إدماج عدد من البلدان والمجتمعات غير الأوربية في المجتمع الدولي، وبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية، ومحاولة تطبيقها، وحدث تطور هائل في عدد وسرعة الأشكال الكونية للاتصال، وتمت المنافسات الكونية كالألعاب الأولمبية، وجوائز نوبل، وتم تطبيق فكرة الزمن العالمي، ووقف في هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى ونشأت عصبة الأمم .

رابعا: مرحلة الصراع من أجل الهيمنة.

استمرت هذه المرحلة من العشرينات من القرن العشرين حتى منتصف الستينات، وبدأت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بظاهرة العولمة، والتي بدأت في مرحلة الانطلاق، ونشأت صراعات كونية حول صور الحياة وأشكالها المختلفة، وقد تم التركيز على الموضوعات الإنسانية بحكم الحوادث التي تمت كإلقاء القنبلة الذرية على اليابان وبروز هيئة الأمم المتحدة مكان عصبة الأمم، في هذه المرحلة وقعت الأزمة العالمية سنة 1929 ثم اندلعت الحرب العالمية الثانية، وبعدها نشوب الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، لقد تم إنشاء في هذه المرحلة البنك العالمي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، والاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية.

خامسا: مرحلة عدم اليقين.

بدأت منذ الستينات وهي مستمرة حتى اليوم، حيث جرى دمج العالم الثالث في المجتمع العالمي، وتصاعد الوعي الكوني، وحدث أول هبوط على القمر، وتعمقت القيم ما بعد المادية وشهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة، وشيوع الأسلحة الذرية وزادت إلى حد كبير المؤسسات الكونية والحركات العالمية وأهمها القطب الثالث في النظام الاقتصادي العالمي وهي المنظمة العالمية للتجارة مكان الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية، وتواجه المجتمعات الإنسانية اليوم مشكلة تعدد الثقافات، وتعدد السلالات والأجناس داخل المجتمع نفسه، وأصبحت المفاهيم الخاصة بالأفراد أكثر تعقيدا، من خلال الاعتبارات الخاصة بالجنس والسلالة، وظهرت حركة حقوق الإنسان المدنية، وأصبح النظام الدولي أكثر ديناميكية، وانتهى نظام ثنائي القومية، وزاد الاهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية،وتم تدعيم نظام الإعلام الكوني .

المبحث الثاني : المظاهر المختلفة لظاهرة العولمة

للعولمة مظاهر عديدة ومتباينة ،وسنحاول من خلال هذا العنصر رصد هذه التجليات المختلفة للعولمة وهي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية و السياسية و والاتصالية.

المطلب الأول : المظاهر الاقتصادية

تشمل تدفقات هائلة للتجارة والتمويل والإنتاج وحركة العناصر، ولكن لا بد أن نرصد أنها ليست متماثلة في كل المستويات، ففي الوقت الذي يتم فيه تفكيك كل القيود التي تقيد رأس المال وتضبط حركته، هناك إصرار شديد على الإبقاء على القيود التي تكبل حركة عنصر العمل، ليس فقط بمعنى إنتقاله عبر حدود الدول وإنما داخل الدول ذاتها وتجدر الإشارة هنا إلى القيود الصارمة المفروضة على حركة العمل من الدول النامية إلى الدول المتقدمة . فالعولمة في جانبها الإقتصادي اتخذت شكل تيار متصاعد من اجل فتح الأسواق ، و انفتاح كل لدول على بعضها بعض، وقد تزايد هذا التيار مع تنامي تطور حركة البنية الإنتاجية في الدول المتقدمة و تعديل نظم الإنتاج في إقتصاديات الدول ذات التخطيط المركزي و تحولها إلى الإقتصاد السوق ، و لقد استعملت العولمة مجموعة من القواعد و الآليات التي تمثل بعدها الإقتصادي و نذكر منها ما يلي[1]:

- حركة اندماج اقتصادي غير معهودة.
- تقديم منتجات جديدة واسعة الإستخدام.
- إستخدام نظم تسويقية فورية الإتاحة على جميع المستويات .
- إستخدام نظم دفع وتمويل تتسم بالإتاحة الفورية.
- إستخدام نظم إستثمار فعالة في تطوير القدرات البشرية.

كما يمكننا أيضا أن نمثل التجليات الإقتصادية للعولمة في مجموعة من المستجدات و التطورات التي برزت بشكل واضح خلال العقد الأخير من القرن العشرين ، و التي طرأت على أنماط التفاعلات الإقتصادية الدولية سواء من حيث شكلها أو مضمونها أو من حيث التوجهات الغالبة عليها ، و فيما يلي محاولة لرصد

بعض تلك الأبعاد الإقتصادية الخاصة بالعولمة[2]:

[1] محسن أحمد الخضيري،مرجع سبق ذكره، ص22.

[2] أحمد مصطفى عمر، إعلام العولمة وتأثيره على المستهلك، مجلة المستقبل العربي، الصادرة عن مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان العدد 256، 2000، ص73.

- تراجع قدرة الحكومات الوطنية على توجيه الأنشطة الإقتصادية و السيطرة عليها .
- تزايد سيطرة المؤسسات و المنظمات الإقتصادية العالمية في مجال فرض النظم الإقتصادية الدولية.
- تنامي الإتجاه نحو التخصص و تقسيم العمل على المستوى العالمي في ظل عولمة الإنتاج.
- تزايد سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات و هيمنتها على الإقتصاد العالمي .
- تزايد درجة الإعتماد الإقتصادي المتبادل على المستوى العالمي.
- سيادة الفكر الإقتصادي الليبرالي على النظام الإقتصادي العالمي.
- تزايد الإعتماد على التكنولوجيا المتطورة و تراجع الحاجة إلى العاملة البشرية .
- اتساع النزعة الاستهلاكية، والترويج لثقافة المستهلك العالمي.

المطلب الثاني :المظاهر الثقافية

تمثل العولمة في إحدى جوانبها المختلفة مظهرا متميزا يحاول السمو بالأفكار والنماذج الفكرية المختلفة والبحث في كيفية إيصالها إلى الآخرين وتوسيع مداها عبر أساليب وآليات مختلفة منها[1]:

الآلية الأولى :تتجرد الدولة الصغيرة من خصوصيات ثقافتها تحت ضغط المد الثقافي العالمي وتصبح بذلك مهيأة واقتباس ثقافات أكثر اتساعا وأكثر قبولا وشمولية .

الآلية الثانية :بداية التراجع والتزعزع والتشقق الداخلي وبروز ثغرات واختلالات ثقافية وحضارية تكون غير قادرة على ترجمة التصورات والتعبير عن الشخصية الوطنية في حين تظهر ثقافة العولمة أكثر تناسقا وانسجاما ووضوحا.

الآلية الثالثة :تجلي مجموعة من الروابط والأساليب والأدوات التحليلية وضيفتها الأساسية إيجاد سيادة قيم جديدة يتم من خلالها النفوذ والولوج إلى داخل كل وطن وهذا كدعاية للثقافة العالمية الجديدة، والوصول بالفكر الثقافي الأمريكي ونمط الحياة إلى مختلف أرجاء العالم ومحاولة إعطائها صبغة عالمية.

إن تأثير الثقافة غير محدود وواضح المعالم إذ انه يستدعي انسلاخ المجتمعات من قيمها بدعوى الأفكار والآراء رغم فطرة الاختلاف والتباين التي طبع عليها الإنسان.

المطلب الثالث :المظاهر الاجتماعية

بعد المجال الاجتماعي أكثر المجالات التي تأثرت سلبيا بظاهرة العولمة، فقد ألقت العولمة بضلال كثيفة على العديد من المجتمعات ولاسيما في دول الجنوب التي تعد أكثر الدول تضررا من آثار هذه الظاهرة، والحق أن الأبعاد الاجتماعية للعولمة تمتد لتشمل التأثير على المجتمعات في كافة جوانبها، سواء فيما يتصل بالبناء الاجتماعي أو بالنظام الاجتماعي وفيما يلي محاولة لاستعراض أبرز هذه الآثار الاجتماعية[2]:

[1] **محسن احمد الخضيري ، مرجع سبق ذكره، ص ص ،26-27.**

[2] **ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم، الظاهرة والأبعاد، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001 ، ص ص، 105- 91.**

1. تراجع الولاء القومي تحت وطأة الانتماءات العرقية والقبلية والطائفية.
2. التأثير في هياكل البناء الاجتماعي والطبقي للمجتمعات.
3. تحجيم الدور الاجتماعي للدولة.
4. تراجع مبادئ العدالة الاجتماعية.
5. زعزعة الاستقرار الاجتماعي.
6. تزايد حدة الصراع الاجتماعي.
7. ارتفاع معدلات الجريمة وتزايد التجارة غير الشرعية.
8. عولمة الأنشطة الاجتماعية للمنظمات الدولية غير الحكومية.

وكنتيجة لهذه الضغوطات الكثيرة فإن المجتمعات تتجرد من هويتها وثقافتها وخصوصيتها، وبذلك تصبح مؤهلة لاكتساب هوية وثقافة جديدة، أكثر اتساعا وأوسع مدى وأكثر قبولا على المستوى العالمي، وهي في الوقت ذاته تتجه إلى مجالات أكثر فاعلية وهو ما ظهر لنا من خلال دراسة تأثير العولمة على المجتمعات المختلفة كما يظهر في الشكل رقم (2) الموالي[1].

الشكل رقم (2) تحولات وتطورات الجانب الاجتماعي للدولة

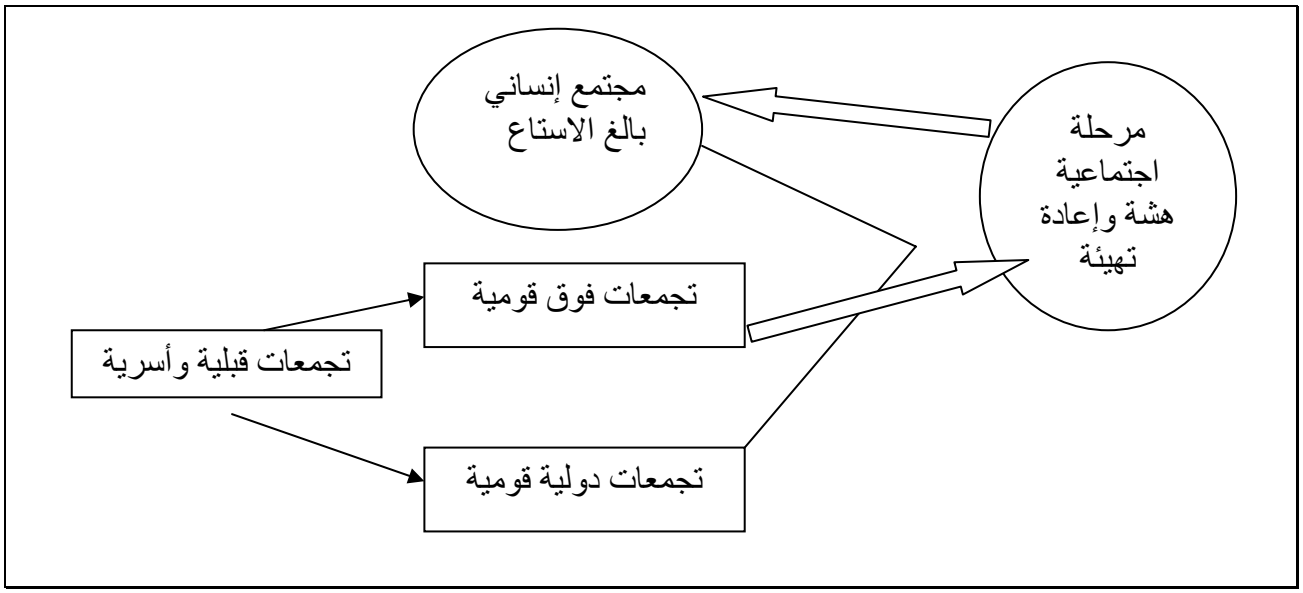

المصدر: محسن أحمد الحضري، مرجع سبق ذكره، ص**25**.

المطلب الرابع : المظاهر السياسية

1. تقليص درجة السيادة الوطنية للدولة كان مرده إلى عدة عوامل[2]:

[1] **محسن احمد الخضيري ، مرجع سبق ذكره ، ص 24.**

[2] **ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة، مرجع سبق ذكره، ص45-55 .(بتصرف)**

- التوسع في إبرام الاتفاقيات الدولية والنظم الدولية التي تنظمن قواعد وأحكام إلزامية لجميع الدول مثلما هو الحال في مجال السياسة النقدية المالية حيث اضطرت مختلف الحكومات إلى إلغاء قوانين التحكم في السوق وتبني قوانين تحرير الأسواق.
- بروز مشاكل ذات صبغة دولية استلزمت تكاتف الجهود الدولية والإرادات السياسية للدول في سبيل التوصل إلى حلول ناجعة وفعالة لها.
- الاتجاهات الحديثة في مجال تقنين قواعد المسؤولية الدولية
- ظهور كتابات بعض فقهاء القانون الدولي الرامية إلى ضرورة تحقيق نوع التكامل بين اعتبارات الصالح الدولي العام وبين مقتضيات السيادة الوطنية للدول.

2. تراجع قوى الدولة القومية وتضائل دورها، حيث يمكن أن نتمثل ابرز الأسباب أو العوامل التي هيئت إلى إضعاف دور الدولة القومية فيما يلي:

- سقوط الاتحاد السوفيتي وما ترتب على ذلك من تهاوي اوي الأنظمة التي تعظم دور الدولة ومؤسساتها مما شكك في صلاحية ومصداقية الحكومات الوطنية في توجيه الاقتصاد الوطني.
- الاتجاه نحو التحول الديمقراطي والأخذ بالتعددية الحزبية مما أفضى إلى زيادة دور القطاع غير الرسمي في مقابل تراجع دور الدولة في مجال تنفيذ السياسات ووضع السياسات العامة.
- ج –الاتجاه نحو الأخذ بالحرية الاقتصادية وقد تمثل الهدف من وراء هذا التحول في الحد من دور الدولة في مجال التشريع الاقتصادي والمالي والنقدي والتجاري.

3. بروز مفهوم الحكم كبديل للحكومة مكن من القول بان تراجع قوة الدولة القومية وتضاؤل دورها قد هيا إلى نشر أو توزيع مهام الحكم التي كانت تضطلع بهاا الحكومات وحدها على عديد من الجهات أو المستويات أدنى من الدولة أو أعلى منها ويمكننا أن نتمثل ذلك فيما يلي:

- تزايد دور المنضمات الدولية العالمية أو الإقليمية أو المتخصصة كمنظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي
- تزايد الدور الذي تلعبه بعض الهيئات الداخلية أو دون الدولة في العلاقات الدولية على نحو يتجاوز أحيانا النطاق الذي تمارسه الحكومات المركزية ذاتها.
- تزايد دور الهيئات فوق الدولية أو متعددة القوميات.

المطلب الخامس : مظاهر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال

تعرف عملية الاتصال الدولي بأنها العملية التي يتم من خلالها نقل الأفكار والمعاني بين الأفراد أو الجماعات عبر الحدود الإقليمية للدول، وهكذا يتضح أن مجمل الأبعاد الاتصالية لظاهرة العولمة التي تشمل كافة أشكال الاتصالات الإعلامية والدعائية بأجهزتها ووسائلها المختلفة المطبوعة والمسموعة والمرئية، وكذلك كافة عمليات نقل وتداول المعلومات والبيانات والأخبار والصور والأصوات عبر الوسائل الإلكترونية كشبكة الأنترنيت وغيرها، لها صلة بالعولمة، سواء بهدف الترويج لها، أو من خلال التأثير بها، والحق أن علاقة العولمة بكل من الثورة المعلوماتية وثورة وسائل الاتصال وثورة المعلومات هي علاقة تبادلية نفعية، حيث تؤثر وتتأثر كلا منهما بالأخرى وحسبنا أن نذكر ما يلي [1]:

1. إن ثورة الاتصالات والمعلوماتية قد أحدثت تغيرات اجتماعية هائلة.
2. إن ثورة الاتصالات والمعلومات تعدت العلاقات الاجتماعية داخل البلد الواحد إلى العلاقات الدولية.
3. إن ثورة الاتصالات والمعلومات قد أدت إلى زيادة الوعي العالمي بفكرة الوحدة العالمية أو الكونية أي أنها تدعهم الاتجاهات الكبرى للعولمة.

ويمكن القول أن وسائل الاتصال الحديثة تتميز بمجموعة من السمات نذكر أهمها فيما يلي:

التفاعلية: أي القدرة على تبادل الأدوار، حيث يصبح من يتعامل مع وسائل الاتصال الحديثة من مجرد متلقي سلبي إلى مشارك متفاعل يرسل ويستقبل المعلومات.

اللاجماهيرية: حيث أصبحت تحدد الفئة أو الأفراد تبعا لأهتمامها الخاصة.

قابلية التحرك: بات من الممكن استعمال وسائل الاتصال الحديثة أثناء التحرك، ودون التقيد بمكان ثابت كما هو الحال بالنسبة للهاتف النقال...

قابلية التحويل: أي قدرتها على تحويل المعلومات من صورة إلى أخرى كنظام الترجمة الآلي.

قابلية التوصيل: هناك توافق في الأجهزة الاتصالية بما يسهل توصيلها ببعضها البعض.

الشيوع: حيث أن الثورة التكنولوجية في تصنيع وسائل الاتصال والمعلومات، خفضت من تكاليف إنتاجها وساعدت على انتشارها بين الأفراد رغم تفاوت مستوياتهم الاقتصادية والثقافية.

الكونية: إن الربط بين وسائل الاتصال الحديثة قد بات عالميا بهدف تخطي الحدود الإقليم.

[1] **يحياوي سمير ، مرجع سبق كره ،ص 23.**

المبحث الثالث : العولمة الاقتصادية

لقد أصبح الاقتصاد في وقتنا الحالي يمثل عصب الحياة فبناءا على ترابط وتماسك اقتصاديات الدول يتم الحكم عليها بالقوة والضعف ،كما أن درجة تقدم الدول أو تخلفها يستند هو الآخر على نوعية وحالة اقتصادياتها.

ولقد شهد القرن العشرين العديد من التغيرات والتطورات العالمية المتسارعة والمتلاحقة لما تعكسه من انفتاح الأسواق العالمية واختراق الحدود المحلية وتدفقات رؤوس الأموال وتزايد حركات التحرر وتوسيع نطاق التجارة العالمية والثورة الهائلة في مجال التكنولوجيا والإعلام والتي أضحى العالم في ضوئها أكثر ترابطا إذا تقاربت المسافات فأصبح العالم أشبه ما يكون بقرية صغيرة تلقى فيها الاعتبارات القطرية تتكامل وتترابط فيه الأسواق المحلية بالأسواق العالمية متخذة شكل سوقا واحدا تشتد فيه المنافسة وتتعدد فيه الأطراف الفاعلة وتتباين فيه الفرص وفي ضوء كل هذه التغيرات الاقتصادية العالمية ظهر على الساحة مفهوم اخر ألا و هو العولمة الاقتصادية .

ولهذا اخذت العولمة الاقتصادية حضها الوافر من بين الدراسات التي قدمت لوصف هذه الظاهرة نظرا لأن معظم آثار العولمة كانت في جانبها الاقتصادي ، ولإعطاء صورة واضحة للعولمة الإقتصادية سنتطرق لمجموعة من المطالب وهي :

المطلب الأول :تعريف العولمة الاقتصادية

" هي تزايد درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم من خلال زيادة حجم و تنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود و تدفقات رؤوس الأموال الدولية إلى جانب سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا".[1]

"العولمة هي بلورة لمجموعة من الخصائص الهامة التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد".[2]

" العولمة الاقتصادية لا تحمل سوى المزايا ، حيث أنها تمكن من زيادة الإنتاجية وترفع من مستوى المعيشة في كافة الدول كما تعمل على تقسيم أفضل للعمل ، وتدمج الدول المتخلفة في الصناعات التي تتطلب إنتاجية

[1] عمر صقر، العولمة قضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2003 ، ص 5،.

[2] عبد الحميد عبد المطلب ،العولمة الاقتصادية ، الدارالجامعية، القاهرة ، 2006 ، ص،2.

حيث تحقق المؤسسات وفورات الحجم ،كما انه في اقتصاد معولم يمكن توجيه رؤوس الأموال و استثمارها في المناطق التي تمنح مزايا أكبر عوض استثمارها في الأسواق الداخلية ذات المر دودية والدخل المنخفض[1].

"لا تخرج عن كونها إحدى معالم النظام الاقتصادي العالمي الجديد القائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي أسهمت بدرجة كبيرة في الربط بن أطراف العالم المترامية وتقريبها إلى الحد الذي تختفي فيه الحدود السياسية للدول القومية،يميزها في ذلك تزايد درجة المنافسة،وينفق في إطارها كل من الدول والكيانات الاقتصادية والمنظمات الدولية على أساسيات التعامل لخلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي وتكوين أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية بغية الوصول إلى وحدة اقتصادية أساسية".[2]

من خلال كل ما تقدمنا به من تعار يف مختلفة حول العولمة الاقتصادية ارتأينا أن نقدم مفهوما شاملا حول هذه الظاهرة ويمكننا تجسيد ذلك فيما يلي :

تعتبر العولمة الاقتصادية ذلك النطاق الواسع المفهوم الذي يتمثل في تحرير انتقال السلع والخدمات وكذا رؤوس الأموال بين الدول ، أي رفع القيود الجمركية على مختلف المعاملات التي تحدث بين البلدان في مجال الانتقال السلعي والمالي ،بحيث يصبح العالم بمثابة قرية واحدة واضحة المعالم و الأبعاد.

المطلب الثاني : خصائص العولمة الاقتصادية

تعددت خصائص العولمة الاقتصادية وذلك للأثر الكبير الذي خلقته العولمة ولا تزال تشكل فيه تغيرات من فترة لأخرى ،كما أن المتأمل في مدلوليه مصطلح العولمة و خلفياته وخاصة ما أفرزته العشرية الأخيرة من تحولات وتغيرات عالمية جذرية على السياسات الاقتصادية الدولية سواء من حيث الشكل أو المضمون أو حتى في توجهاتها، ينتهي به الحال إلى أن هذه الظاهرة ذات حيثيات وخلفيات متميزة بكثير من الغموض والتي لم تتجلى حتى الآن بكل وضوح ودقة، وسنحاول رصد مجموعة من الخصائص في هذا الإطار بسردها كما يلي:

[1] نعيمة كبور، الإتحاد النقدي الأوربي في ضل العولمة ،مذكرة ماجستير في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ، 2001 ،ص،8 .
[2] عبد الحميد عبد المطلب ، العولمة الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص23.

1.ديناميكية مفهوم العولمة وعدم استقرارها على مفهوم معين وثبات تأثيراتها على مجال معين والتي تتأكد من خلال[1] :

- احتمال تغير موازين القوى الحالية واحتمال ظهور قوة إن لم تكن قوى كي تتعادل الموازين الاقتصادية العالمية.
- اشتداد المنافسة بين الأطراف الفاعلة في الاقتصاد العالمي وزيادة السعي نحو اكتشاف قدرات تنافسية تمنح فرصة البقاء في السوق العالمية لاقتناص الفرص والمحافظة على مصالحها.
- كما انه لا تستطيع أي دولة مهما بلغت أن تنفرد بإنتاج معين دون إن يشاركها غيرها في ذلك، ومن أهم الأنماط الجديدة لتقسيم العمل:

– طهور نمط تقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة مثل تقسيم العمل بين البلدان المتخلفة في نفس السلعة في قوائم التصدير والاستيراد.

– تزايد سطوة الشركات المتعددة الجنسيات وسيطرتها على الاقتصاد العالمي والتي تجوب العالم ناقلة معها أنماط الإنتاج والتسويق والتحويل والخبرات الإدارية وهذا ما يجعل هذه الشركات كأحد أهم العوامل التي عمقت في اتجاهات العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والتسويقية والتكنولوجية والإدارية.

لقد استمدت هذه الشركات سيطرتها ومظاهر قوتها واستغلالها لعدة أطراف والتي من بينها دول الجنوب على الأشكال التالية :

- استتراف الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة من الدول النامية بأسعار متدنية وبشكل مفرط لا يتوافق مع مفاهيم التنمية المستدامة.
- الإفادة من اليد العاملة الرخيصة الأجر في الدول النامية واستغلال ظروف غياب التنظيمات العمالية في عدم الالتزام مثلا–في التأمين الاجتماعي –الرعاية الصحية.
- الاستحواذ على قدر كبير من مجموع القروض الممنوحة من الهيئات الدولية والدول المانحة مما أدى إلى زيادة التدفق النقدي الخارج عن مجموع التدفقات النقدية المتجه إلى الداخل الأمر الذي تزايدت معه الفائدة على القروض المتحصل عليها الدول النامية إضافة إلى تقلص فرصها في الحصول على هذه القروض مما يضطرها إلى الرضوخ والقبول بأسعار فائدة مرتفعة في سبيل الحصول على هذه القروض وهذا ما كان الدافع وراء مشاكل المديونية التي تعاني منها معظم هذه الدول.
- التهرب الضريبي والتحايل على السلطات الضريبية عن طريق إظهار الحصيلة الحقيقية للأرباح المحققة من خلال سلسلة من التحولات المختلفة بين فروع هذه الشركات.

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره ، ص، 27 .

2.سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب قدرات تنافسية والتي كانت نتيجة لسقوط الاتحاد السوفيتي وما ترتب عليه من تنامي الاتجاه نحو الأخذ بالحرية الاقتصادية والديمقراطية ويمكن تمثيل هذه الآليات من خلال النقاط التالية[1] :

- تحقيق كفاءة أكثر في اتخاذ القرارات استنادا إلى مجموعة من المتغيرات التنافسية والمثالية والجودة.
- العمل على اكتساب القدرات التنافسية عن طريق الأخذ بتكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- توظيف تلك القدرات في تمييز الإنتاج والمنتجات من خلال:

-الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة.

- أحسن جودة .
- تحقيق إنتاجية عالمية .
- البيع بسعر تنافسي.
- أقل مدة زمنية ممكنة .

- تلاشي قرارات وميكانيزمات التخطيط وتعويضها بالديمقراطية والحرية الاقتصادية.
- إضفاء صفة العالمية في وضع قرارات الإنتاج والاستثمار
- **3**. السعي المتواصل إلى تهميش دور الدولة في النشاط الاقتصادي وجعله قاصرا على توفير الأمن والحماية،وهو ما طرح قضية أن الدولة غير ضرورية.

4.تزايد احتمال تصاعد حدة النزاعات الدولية المستمدة من الظروف الحالية للاقتصاد العالمي حفاظا على مكاسبها وتصادمها مع الدول النامية[2]

5.تزايد في حجم العلاقات الاقتصادية المتبادلة: الاعتماد الاقتصادي المتبادل والتي يمكن تقديم مظاهره كما يلي:

- تنامي حركات تحرير التجارة العالمية و اختراق الأسواق.
- تزايد حرية تدفقات رؤوس الأموال الدولية بفعل تكنولوجيات الإعلام والاتصال التي ساهمت في تقارب الأسواق وترابطها.
- ظهور أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي بحيث تتوزع فيه العمليات الإنتاجية على أطراف متعددة.
- تحول كل أطراف الاقتصاد العالمي إلى امتلاك قدرات تنافسية واحتمال بروز قوى اقتصادية جديدة توازي قطبية وأحادية الاقتصاد الأمريكي.

[1] **عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سبق ذكره ، ص، 26 .**

[2] **نفس المرجع ، ص 27 .**

6. كنتيجة لتعميق الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل كأحد السمات الجوهرية لظاهرة العولمة فقد نتج عنه عدة آثار منها:[1]

- احتمال التعرض للازمات الاقتصادية الخارجية نظرا لارتباط الاقتصاديات ببعضها البعض.
- سرعة انتقال تداعيات الأزمات الاقتصادية وتعدد مستوياتها.
- تعاظم درجة التنافس في الاقتصاد العالمي كنتيجة لإلغاء وتلاشي كل الحواجز والعوائق أمام التدفقات السلعية والمالية وبروز أسواق عالمية يميزها اشتداد حدة الصراع بين الأطراف المختلفة المتفاعلة فيه.
- زيادة درجة التقسيم الاجتماعي على الصعيد العالمي والذي عمق الاتجاه نحو هذا النمط من التقسيم عدة عوامل منها:

- الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وتلك الحاصلة في مجال الاتصالات.
- عدم التزام هذه الشركات بمعايير الأمان في المصانع المقامة في دول الجنوب مما قد يعرض العمال والبيئة في هذه الدول إلى مخاطر كبيرة.
- استخدام أساليب غير مشروعة من طرف هذه الشركات كالرشوة واستغلال مظاهر الفساد السياسي المنتشر في دول الجنوب تحقيقا لمصالحها.

7. تآكل سيادة الدولة القومية وإضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية، و الذي يمكن تصوره من خلال النقاط التالية:

- القيود المفروضة على الحكومة في مجال التشريع الخاص بالسياسات المالية والنقدية وإدارتها وتوجيهاتها بما يوافق أوضاعها ويحقق مصالحها نتيجة لانضمام هذه الدول للمنظمة العالمية الاقتصادية والالتزام بتطبيق مختلف هذه القوانين وعدم الخروج عنها بأي حال.
- التزام الدول بانتهاج سياسات معينة كشرط للحصول على مساعدات منها رفع الدعم على الأسعار والتحول إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي وإلغاء قوانين التحكم في السوق كما هو الحال بالنسبة للدول التي انتهجت النظام الاشتراكي وهذا ما يترتب عليه وصف سلطة الدولة وشرعيتها.

[1] **عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره ، ص 28-29 .**

المطلب الثالث : آليات العولمة الاقتصادية

إن المتتبع لأهم التطورات العالمية والتي كانت ورائها المؤسسات العالمية يدرك تماما مركز ثقل الجهات المنظمة والدافعة لهذه التطورات العالمية المتلاحقة ومدى تناسقها و تكامل سياساتها بشكل يمنح لها قوة مهيمنة وقدرة اكبر في جعل الاقتصاد العالمي أكثر انفتاحا وتحررا وأكثر ترابطا على النحو الذي يخدم مصالح الدول المتقدمة في المقام الأول والأخير وتدعيما لقواعد ومبادئ العولمة وسنحاول التعرض لهذه المنظمات بشكل موجز نوعا ما.

أولا : البنك العالمي

تعريفه:

يمكن تعريفه على انه أحد المؤسسات الاقتصادية العالمية التي تمخضت عن اتفاقية" بروتون وودز " Britten woods الموقعة في يوليو 1944 ولقد أنشئ البنك العالمي عام 1945 وبدا في ممارسة نشاطه الرسمي في يوليو 1946 مقره الرئيسي واشنطن وقد جاء إنشاء البنك العالمي لتغطية الفراغ الملموس في الحاجة الماسة لرأس المال لتمويل إعادة البنك والتعمير، لما مرت به الحرب العالمية الثانية بأوربا في المقام الأول وبعد ذلك بدأ الاهتمام بتنمية اقتصاديات الدول النامية وبالتالي أعطى البنك حق منع أو ضمان القروض التي تقدم لمشروعات تحقق أغراضه ليكون بذلك أول مؤسسة اقتصادية عالمية متخصصة في تمويل التنمية الاقتصادية.[1]

وظائف و مهام البنك العالمي :

هناك عدة وظائف يمكن تلخيصها فيما يلي [2]:

- تقديم المعونة الفنية والتدابير الإدارية والتنظيمية للدول الأعضاء التي تعاني من مشاكل اقتصادية تتم هذه المعونة بغرض تهيئة الدول المستفيدة في إطار عمليات الإقراض من اجل تحقيق اكبر كفاءة في استخدام هذه القروض.
- تقديم التمويل الدولي الطويل الأجل لانجاز مشاريع تنموية كبرى وخاصة في الدول النامية.
- تشجيع الاستثمار الخاص وتكثيف الجهود من اجل النهوض بالقطاع الخاص في الدول النامية مما من شانه العمل على جذب رؤوس أموال إضافية ودعم قدرات رجال الأعمال كعنصر بارز في النشاط الاقتصادي لدعم التنمية الاقتصادية.

[1] محسن الخضيري ، مرجع سبق ذكره ، ص 76 .

[2] نفس المرجع، ص 77 .

- العمل على تنمية ودعم مشاريع القواعد الهيكلية للدول الأعضاء من خلال توفير التمويل اللازم كأحد ركائز التنمية الاقتصادية.
- فض المنازعات الدولية بين الدول الأعضاء والعمل على دعم خبرات موظفي حكومات الدول الأعضاء فيما يخص عمليات إدارة التنمية.
- تقديم المساعدات المالية الخاصة للدول النامية والتي يقل فيها متوسط الدخل الفردي عن 1035 دولار سنويا غير انه مع مرور الوقت في إطار التطورات الاقتصادية العالمية فقد تعددت اهتمامات البنك لتشمل بذلك مشاكل التنمية ومظاهر الفقر وإعادة توزيع الدخل للدول المقترضة.

وبناءً على توسع أنشطة وتعدد مجالاته فقد أصبح يضم مجموعة هياكل يطلق عليها مجموعة البنك الدولي وهي أربعة مؤسسات رئيسية في مقدمتها البنك العالمي للإنشاء والتعمير ثم تليه كل من:مؤسسة التمويل الدولية والوكالة المعتمدة لضمان الاستثمار.

وتقوم هذه المجموعة في مجملها بمجموعة من المهام تنطوي كلها تحت عملية التنمية رغم اختلاف الوسائل والطرق المتبعة على مساعدة الدول المتخلفة في:

- تحقيق التقدم الاقتصادي.
- رفع مستوى المعيشة من خلال توجيه الموارد المالية من الدول الأكثر تقدما اقتصاديا إلى الدول السائرة في طريق النمو.

ثانيا : صندوق النقد الدولي

تعريفه :

لقد ورد في القانون الأساسي تعريف شامل للصندوق فهو "عبارة عن مؤسسة نقدية دولية متخصصة تعمل على تقديم المساعدة في حل المشاكل المالية للدول الأعضاء المشتركة فيه وبذالك فان الصندوق يمثل البنك المركزي للبنوك
المركزية لهذه الدول".[1]

أهدافه :

هناك عدة أهداف يعمل الصندوق على تحقيقها من خلال أداء مهامه وهي كما يلي[2] "

- تدعيم التعاون النقدي بشكل يكفل تحقيق الاستقرار النقدي وسعر الصرف.

[1] الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996 ،ص، 73 .

[2] عبد الحميد عبدالمطلب ، مرجع سبق ذكره ،ص، 69 .

- لمساهمة الفعالة في تسهيل التوسع والنمو المتوازن.
- تخفيض درجة الاختلالات في ميزان المدفوعات وتطبيق وحصر مدى هذا الاختلال.

الوظائف والمهام:

هناك عدة وظائف ومهام يعنى بها في إطار ممارسة نشاطاته من بينها:

- دعم استقرار أسعار الصرف والحد من سلوك الدول الأعضاء لسياسة تخفيض العملة كوسيلة للتنافس فيما بينها.
- تشكيل نظام للمدفوعات متعددة الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء تزول في إطاره كل قيود الصرف التي تقف عائقا أمام تسهيل حركة المبادلات.
- تصحيح الاختلالات الهيكلية في موازين مدفوعات الدول الأعضاء من خلال توفير الموارد اللازمة لها بشكل يسمح من استعادة توازنها وتحقيق استقرار لأسعار الصرف موفرة بذلك بديلا عن اللجوء إلى إجراءات نقدية كالقروض.
- العمل على توفير السيولة اللازمة عن طريق رفع الاحتياطات الدولية وخلق نقود دولية.
- صياغة سياسات تصحيحية يتم اقتراحها مع الدول الأعضاء موجهة أساسا للعمل على تحقيق التوازنات "الخارجية انطلاقا من تحقيق التوازنات الداخلية.
- القيام بدور المنشار النقدي قيما يتعلق بالمنازعات النقدية الدولية وحتى الاقتصادية عن طريق تنفيذ البرامج المتعلقة بالتسهيلات التي وافق عليها الصندوق للدول المعنية.
- التعاون والتنسيق مع البنك العالمي وتكثيف الجهود بما من شأنه تحقيق التوازن والاستقرار في الاقتصاد العالمي .

ثالثا : منظمة التجارة العالمية

تعريفها :

"هي منظمة اقتصادية ذات صبغة دولية النشاط، يمكن القول بأن تكتسي شخصية قانونية مستقلة، تمثل أحد الركائز الأساسية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وتشرف على إدارة وإقامة قواعد النظام التجاري العالمي وتدعيمه في مجال تحرير التجارة الدولية ودعم التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي وتنسق مع في تحديد وتوجيه السياسات الاقتصادية العالمية سعيا وراء تحقيق المزيد من الانسجام والتكامل في إدارة السياسات الاقتصادية مع الصعيد العالمي" [1].

[1] **عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره ، ص 93.**

تعد من اهم المؤسسات المتعلقة بالعولمة إذ تعد الآلية المدعمة لاتجاه العولمة من خلال قرارات التحرير التي تبنتها من أجل تحويل اقتصاديات الأسواق المغلقة إلى اقتصاديات مفتوحة ومتفاعلة مع الاقتصاد العالمي ومنظمة التجارة .

المهام والوظائف:

لقد نشأت المنظمة لتحقيق جملة من الأهداف يمكن اجمالها في النقاط الآتية[1] :

- الإشراف على إدارة وتنفيذ الاتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية والفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء.
- متابعة ومراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق آليات محددة تضمن توافق هذه السياسات مع القواعد والضوابط والالتزامات المقررة في إطار المنظمة.
- تعبئة الإطار اللازم لإدارة وتنفيذ المفاوضات التي ستجري بين الدول الأعضاء مستقبلا.
- التعاون مع كل من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي من أجل تحقيق المزيد من التناسق والترابط في رسم سياسات إدارة شؤون الاقتصاد العالمي شاملا جوانبه المالية والنقدية والتجارية للوصول إلى أكبر درجة كفاءة ولتجنب الازمات .

أهدافها :

تعتبر منظمة التجارة العالمية في إطار مؤسسي مشترك أداة لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضائها ويمكن القول أن مجموعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها منظمة التجارة العالمية تدور حول هدف رئيسي وهو تحرير التجارة

وفي هذا الإطار تسعى المنظمة لتحقيق مجموعة من الأهداف[2] :

- تحقيق التفاعل الايجابي الدولي من خلال إقحام الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل.
- مكافحة الممارسات التجارية غير العادلة من أجل توفير مناخ ملائم يميزه تنافس دولي قائم على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.
- تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد العالم بشكل يضمن زيادة الإنتاج وتنمية حركة التجارة مع تهيئة الأدوات والوسائل الكفيلة بحماية البيئة والمحافظة عليها من الممارسات غير الشرعية.
- توفير ميكانيزمات الحماية المناسبة للسوق الدولي بما يوافق مختلف مستويات التنمية.

[1] عبد الناصر نزال العبادي ، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، الطبعة الأولى ،1999 ، ص 227

[2] **عبد الحميدعبد المطلب ، مرجع سبق ذكره ،ص 95.**

- توسيع عمليات الإنتاج وإيجاد أنماط جديدة لتقييم العمل الدولي وزيادة مجالات التجارة الدولية.
- زيادة الدخل القومي ورفع مستويات المعيشة عن طريق تحقيق معدل نمو مرتفع في الدخل الحقيقي.

خلاصة الفصل :

وختاماً لهذا الفصل يمكننا أن نقول أن العولمة تعتبر من المواضيع القديمة التي لم تتبلور ولم يشيع استعمالها إلا حديثاً ، وأن العولمة بمفهومها الحديث هي إعطاء المجتمع العالمي صيغة واحدة ، بدون حدود ولا أبواب أمام تيارات ذات اختلاف ثقافي واجتماعي واقتصادي وإعطاء الأولوية في الهيمنة الاقتصادية للعالم إلى التيار الذي يكتسب رأسمال قوي ، وفتح الأسواق التجارية للمنافسة العالمية لهذا تم التطرق إلى ظاهرة العولمة بمفهومها الواسع وتعريفها العميق ثم أهدافها وخصائصها إضافة إلى مراحل تطورها و اهم مظاهرها .

وبناءا على ما ذكرناه فإن العولمة لم تترك جانب من الحياة البشرية إلا تم التأثير فيه وخاصة الجانب الاقتصادي الذي أصبح الشغل الشاغل لبنود العولمة في العصر الحديث ،كما أن للعولمة أهداف يتعين تحقيقها وتحقيق الرفاهية والمنافع لدول العالم ولكن بالرغم من كل هذا فهي تنطوي على تهديدات و فرص على الدول النامية بصفة عامة والعربية منها بصفة خاصة ، لذا ارتأت لنا في الفصل الثاني أن نتطرق إلى تأثير العولمة على الدول العربية بالتركيز على قطاع التجارة الخارجية لهذه الدول .

مقدمة الفصل :

تختلف المنطقة العربية عن باقي مناطق العالم ، كونها مجموعة متجانسة و متقاربة، كما أنها تحتل موقعا استراتيجيا هاما. وبحصول الدول العربية على استقلالها السياسي، تبنت عدة خطط تنموية ذلك للنهوض باقتصادياتها نحو التقدم. إلا أن أغلبها عجزت عن معالجة الخلل في البيئة الهيكلية و التخلص من سمات التخلف والفقر رغم إتباع أغلبها إصلاحات اقتصادية هيكلية مست عدة قطاعات منها قطاع التجارة الخارجية الذي يحتل مكانة معتبرة في اقتصاديات الدول العربية، ويتميز بسمات خاصة لعل أبرزها غلبة صادرات المواد الخام على هيكل الصادرات الكلية.

وتبقى مشاركة التجارة الخارجية للدول العربية في التجارة العالمية ضئيلة نسبيا لا تتعدى حصتها مقدار 3.5% من قيمة التجارة العالمية، لكنها تتأثر إلى حد كبير بالتطورات في الأسواق العالمية ،حيث تفرض العولمة وبكل ما تحمله من تغيرات للبيئة الخارجية في الاقتصاد العالمي واقعا جديدا يشكل تحديا في مجمله للتجارة العربية مع العالم الخارجي.خاصة مع قيام المنظمة العالمية للتجارة وانضمام معظم الدول العربية إليها ، وتوسيع مجالات تحرير التجارة.

تم تقسم دراسة موضوع هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول :واقع التجارة الخارجية العربية

المبحث الثاني: اتفاق تحرير التجارة في ظل المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساته على الدول العربية

المبحث الثالث: إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي لمواجهة العولمة

المبحث الأول : واقع التجارة الخارجية العربية

يقوم العديد من الدول العربية، حاليا بتنفيذ إجراءات تصحيحية لتحرير التجارة الخارجية في إطار تنفيذها لبرامج شاملة للإصلاح الهيكلي .وفيما يلي نورد أهم السمات الرئيسية للسياسات التجارية مع دراسة لأداء التجارة الخارجية العربية في الفترة مابين 2006 الى 2010 من خلال التطرق للهيكل السلعي للتجارة العربية وكذا اتجاهاتها.

المطلب الأول: السمات الرئيسية للسياسات التجارية العربية

نتيجة للتطورات و التغيرات الاقتصادية الدولية المستمرة، أصبحت اقتصاديات الدول العربية أكثر انفتاحا على العالم الخارجي، مما جعل تحرير التجارة أمرا ضروريا من أجل الإسراع في عملية التنمية في ظل اقتصاد عالمي على درجة عالية من التكامل. واستنادا لهيكلة الصادرات ومدى تأثر ذلك على السياسات المحلية و الأداء الاقتصادي ،تنقسم الدول العربية إلى ثلاثة مجموعات[1]:

- **مجموعة الدول المصدرة للبترول :**

تشمل كل من الجزائر، البحرين، الكويت، قطر، السعودية، عمان، ليبيا، الإمارات. تحصل هذه البلدان على 80% أو أكثر من حصيلة صادراتها من صادرات النفط ، وتنويع صادراتها عادة موجها نحو الصناعات البيتروكيماوية أو الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة .

- **مجموعة الدول متنوعة الصادرات :**

تشمل كل من مصر، الأردن، المغرب، تونس، سوريا. لديها قاعدة إنتاجية أوسع و هيكل تصديري يزيد عن البلدان المصدرة للنفط و تشمل هذه الصادرات: القطن و الفواكه الطازجة و المعلبة الخضر الأسمدة، المنسوجات، الملابس...

- **مجموعة الدول المصدرة للمنتجات الأولية :**

أي تعتمد في صادراتها على سلعة أو سلعتين ، وتشمل هذه المجموعة كل من موريتانيا ، الصومال السودان تتمثل أهم صادرات هذه الدول على التوالي في الحديد ، الأسماك ، الموز ، الماشية و القطن .

أولا:السياسة التجارية للدول العربية

هناك فروق بين البلدان العربية فيما يتعلق بسياستها التجارية، حيث تفاوت درجة الحماية لمختلف قطاعاتها سواء كان ذلك عن طريق دعم بعض الصناعات أو الزراعة أو عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة بالإضافة إلى قيود كمية ونقدية.

[1] سعيد النجار، ندوة حول سياسات التجارة الخارجية والبينية للبلاد العربية، صندوق النقد العربي ،أبوظبي، ص.74_75.

1. دول اتحاد المغرب العربي:

عند إبرام اتفاق مراكش في فيفري 1988 التي تم بموجبها إنشاء اتحاد المغرب العربي، كانت السياسات التجارية للدول الأعضاء تتسم بتباين كبير، و يمكن نقسم دول الاتحاد إلى نوعين:[1]

- الدول التي طبقت سياسة تجارية ليبرالية: تونس و المغرب.
- الدول التي طبقت سياسة احتكار من طرف الدولة: ليبيا و الجزائر.

بالنسبة للجزائر، عرفت التجارة الخارجية سياسة تقييد و الرقابة إلى غاية نهاية الثمانينات القرن العشرين.أين كانت الرسوم الجمركية أعلى مستوى من باقي دول الاتحاد.

إلا انه تم انتهاج تحرير تدرجي للتجارة الخارجية منذ 1994 تحت برنامج التعديل الهيكلي الذي نص عليه صندوق النقد الدولي، ثم على إثره تحرير الواردات من القيود الكمية و تراخيص الاستيراد و كل الإجراءات المتعلقة بالاستيراد، كما تم إعادة هيكلة الرسوم الجمركية بما يناسب مستويات الدول المجاورة حيث تم تخفيض حدها إلى 50%[2].

أما بالنسبة للمغرب فتتسم تجارتها الخارجية بتحرير المبادلات التجارية مع الخارج، وقد شرع في نهج هذه السياسة عندما وضع المغرب برنامج التقويم الهيكلي سنة 1983،برفع جميع القيود على التجارة الخارجية حيث لم تعد تشكل نسبة المواد الخاضعة للرقابة سوى 10% من مجموع الواردات المغربية. أما فيما يخص الصادرات فهي لا تخضع لأي قيود جمركية أو غير جمركية و تستفيد من تشجيعات وحوافز من أجل إنعاشها.

في مجال السياسة الجمركية، فقد تم إدخال تعديلات جد هامة على التعريفة الجمركية المغربية ،حيث تم التقليل التدريجي لاستعمال القيود الكمية قبل إلغائها نهائيا، ، بالإضافة إلى التخلي الفوري على سياسة حظر الواردات منذ بدء برنامج التعديل الهيكلي[3] مع الإشارة إلى أن المغرب عضو في المنظمة العالمية للتجارة منذ 1995.

تعتبر الرسوم الجمركية في ليبياٌ أقل انخفاضا من باقي دول الاتحاد، وقد اتخذت ليبيا قرار انفراديا بإغفاء جميع المنتجات العربية من الحقوق الجمركية. تعد ليبيا هي الدولة الوحيدة من الاتحاد التي لا تربطها علاقة تجارية مع الاتحاد الأوربي.

[1] سعيد النجار، مرجع سبق ذكره، ص.164.

[2] . كبير سمية ، التجارة الخارجية وتمويلها بعدالاصلاحات، مذكرة ماجيستير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة ، الجزائر ، 2002، ص،40.

[3] Hocine ,enissad ,l'ajuste,ent structurel,l'experience du maghereb ,alger,1999,p81 .

أما موريتانيا كونها تعد من الدول الأقل نموا في العالم، فهي تحظى بامتيازات تفضيلية في إطار اتفاقية "لومي" التي تربط المجموعة الأوربية ببعض الدول الإفريقية و المحيط الهادي و الكاريبي .تبق موريتانيا رسوم جمركية تتراوح نسبتها بين 5 و 7% ماعدا السيارات التي تخضع لرسم 175%.

2. دول مجلس التعاون الخليجي:

الجدول رقم (1) يوضح أن درجة انفتاح دول المجلس على العالم الخارجي عالية جدا مقارنة مع باقي الدول العربية وحتى مع الدول الصناعية الأمر الذي يعني انخفاض العوائق التجارية من الرسوم الجمركية وغيرها. إلا أنه لابد من ملاحظة أن ذلك لا يعني قدرة منتجات هذه الدول غير النفطية النفاذ للأسواق العالمية، فهي لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من صادراتها (لا تتجاوز10%)، فهي تعاني من ضعف في قدرتها التنافسية لارتفاع تكلفتها و قلة تجربتها التسويقية وغير ذلك من الأسباب.

وبمراجعة نظام الحماية التجاري الحالي المرتبط بالرسوم الجمركية في دول المجلس، فإنه لا يوجد ما يتعارض بين رسوم الحماية و الاتفاقيات الخاصة لكل من دول المجلس التي انضمت إلى المنظمة العالمية لتجارة[1]،كما انه لا توجد حاليا سلع تحت الحماية في كل من دول الإمارات و عمان و الكويت، في حين تقوم دولة قطر بفرض رسوم مقدراها 20% لحماية منتجاتها المحلية، وتقوم البحرين بحماية 10 منتجات وذلك بفرض رسوم حالية مقدارها 20%، كما تفرض السعودية رسوما مماثلة لحماية 439 منتج.

الجدول رقم (1) مؤشر الانفتاح للدول العربية

الدول	مؤشر الانفتاح	الدول	مؤشر الانفتاح	الدول	مؤشر الانفتاح
الجزائر	24.18	الكويت	80.29	السودان	9.04
السعودية	48.09	لبنان	26.29	سوريا	19.18
البحرين	108.18	ليبيا	69.03	تونس	31.43
جيبوتي	32.47	موريتانيا	25.33	اليمن	50.47
مصر	10.23	عمان	53.15	المغرب	19.78
الامارات	180.83	فلسطين	276.9	العراق	22.27
قطر	108.5	الاردن	29.33	الصومال	9.20

المصدر: KHELADI Mokhtar ,le pois économique de monde arabe en méditierranée

[1] بن موسى كمال ،المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد،أطروحة دوكتراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص.401.

ثانيا: الحواجز الجمركية و غير الجمركية للدول العربية

يمكن تصنيف الدول العربية إلى دول ذات تعريفة جمركية منخفضة وهي دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان إلى حد ما، التي تتميز بنظام حماية يستند إلى التعريفة الجمركية المنخفضة نسبيا، كما تتسم بقلة استخدامها للحواجز غير الجمركية أمام التبادل التجاري[1]. ودول ذات تعريفة عالية و هي غالبية الدول العربية الأخرى.

فيما يخص الحواجز غير لجمركية و التي تشمل :السلع المحظورة، احتكار الحكومة للواردات، التدابير النقدية والمالية تراخيص الاستيراد و الحصص[2] ، سنتطرق إلى بعض هذه الحواجز التي استعملت في الدول العربية فيما يلي:

التدابير النقدية: يعد اشتراط إيداع مبالغ من أهم القيود النقدية التي مارسها عدد كبير من الدول العربية للحد من الواردات، توجد 12 دولة فرضت الإيداع المسبق للاستيراد(الأردن، السودان، سوريا، الصومال، العراق عمان، لبنان ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن) وتراوح هذا الإيداع بين10و100% من قيمة السلع المستوردة، حتى أن في بعض الدول كان يشترط الإيداع أن يكون بالعملة الصعبة (مثلما كان هو الحال في السودان، سوريا، الصومال، العراق، عمان لبنان).

تراخيص الاستيراد و الحصص: طبقت تراخيص الاستيراد على جميع الواردات في 10 دول عربية هي: الأردن والجزائر، السودان، سوريا، الصومال، العراق، عمان، ليبيان موريتانيا و اليمن، واشترط الحصول على تراخيص الاستيراد وفقا لقوائم سلعية تحددها السلطات المعنية في ثمانية دول عربية (البحرين، تونس، السعودية، قطر الكويت، لبنان، مصر المغرب) .

احتكار الحكومة للواردات: تولت المؤسسات الحكومية –ولا تزال في العديد من الدول العربية – احتكار استيراد السلع الأساسية التي تشمل المنتجات النفطية و الخامات و المعادن والحبوب و المواد الزراعية. وتفاوت درجة احتكار هذه المؤسسات لهذه الواردات بين 75 و 95% في كل من الجزائر وسوريا و العراق و ليبيا، وبين 25 و 70% في كل من الأردن و تونس و السودان و الصومال و مصر و موريتانيا واليمن.

القيود الشبه جمركية: هي رسوم إضافية تفرض على الواردات ولها أثر مماثل للتعريفة، لأنها تستخدم لتقييد الطلب على الواردات وتشجيع إحلال الواردات. استعملت أغلبية الدول العربية هذا النوع من القيود.

[1] جمال الدين زروق، واقع السياسات التجارية العربية وآفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية، أوراق عمل ،صندوق النقد العربي،اوظبي، ص، 8.

[2] سعيد النجار، مرجع سبق ذكره، ص.227-229.

المطلب الثاني: أداء التجارة الخارجية العربية ما بين 2006-2010

ولدراسة أداء التجارة الخارجية العربية ارتأينا للتطرق للنقاط التالية:

أولا: قيمة التجارة الخارجية الإجمالية

من خلال معطيات الجدول رقم (2) نلاحظ تراجع الصادرات الإجمالية للدول العربية بصورة حادة عام 2009 حيث بلغت قيمتها حوالي 7223مليار دولار مقارنة مع نحو 10706مليار دولار عام 2008،أي بانخفاض 32.5% ، وهذا نتيجة للتراجع الحاد في تدفقات التجارة العالمية في أعقاب الأزمة المالية العالمية، فقد أدى انكماش الطلب العالمي على النفط و التراجع في أسعاره العالمية، الذي بدأ في 2008، وامتد حتى 2009، إلى انخفاض حاد في الصادات النفطية العربية ، وقد تجاوزت نسبة انخفاض الصادرات العربية نسبية انخفاض الصادرات العالمية، التي بلغت 22% عام 2009. مما أدى إلى تراجع الصادرات العربية من 6.6% في 2008 إلى 5.8% في 2009، وفي سنة 2010 عاودت الصادرات الاجمالية العربية نموها حيث سجلت زيادة بنسبة 25.2% لتبلغ 904مليار دولار، وتعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي الى ارتفاع أسعار النفط العالمية واستقرارها النسبي خلال نفس السنة .

اما بالنسبة للواردات ، فقد شهدت ارتفاعا من 2006 الى غاية 2008 .اين شهدت تراجعا بنسبة اقل من تراجع الصادرات العربية، نتيجة للازمة المالية . حيث بلغ اجمالي الواردات العربية نحو 5943مليار دولار عام 2009 مقارنة ب 6732 مليار دولار في 2008 أي بانخفاض 11.7% . وقد تاثرت الواردات الاجمالية العربية بتباطؤ النشاط الاقتصادي للدول العربية نتيجة الازمة ، لترجع وتسجل زيادة بنسبة 10.2% في عام 2010، ولقد تاثرت الواردات الاجمالية العربية بارتفاع اسعار المواد الغذائية وارتفاع اسعار استيراد النفط الخام بالنسبة للدول المستوردة له.

الجدول رقم (2) التجارة الخارجية العربية الإجمالية

2010–2006

البنود	القيمة (مليار دولار)					معدل التغير السنوي %				
	2006	2007	2008	2009	2010	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات العربية	685.5	795.8	1.0706	7223	904.5	37.0	16.1	34.5	-32.5	25.2
الواردات العربية	406.4	538.7	673.2	5943	655.2	22.0	32.6	25.0	-11.7	10.2
الصادرات العالمية	12.113.0	14.0000	16.1160	12.5220	15.2380	16.1	15.6	15.1	-22.3	21.7
الواردات العالمية	12.3470	14.3000	165200	12.7180	15.3760	16.5	15.0	15.5	-23.0	20.9
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية	5.7	5.7	6.6	5.8	5.9					
وزن الواردات العربية في الصادرات العالمية	3.3	3.8	4.7	4.7	4.3					

المصدر: الملحق (1/8) بالنسبة لبيانات التجارة العربية ومنظمة التجارة العالمية بالنسبة لبيانات التجارة العالمية.

الشكل رقم(3) تطور الصادرات و الواردات العربية

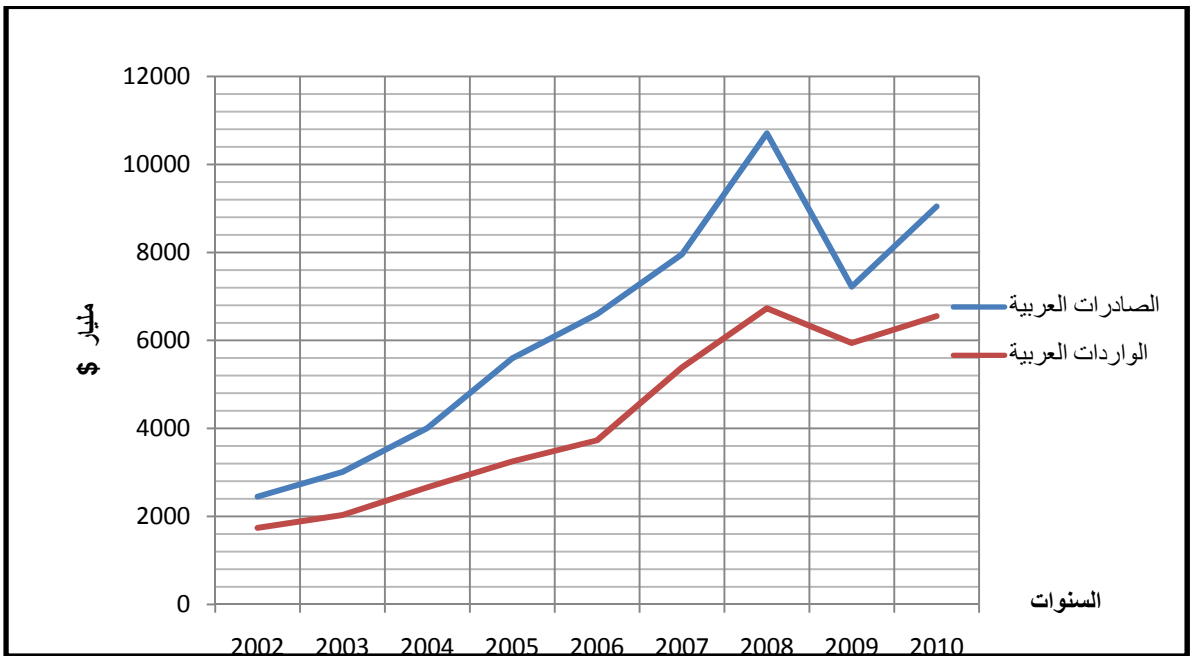

بالنسبة للدول العربية فرادى، فقد ارتفعت جميع صادرات الدول العربية بدرجات متفاوتة في 2007 باستثناء اليمن. أما في سنة 2009 فقد انخفضت جميع صادرات الدول العربية باستثناء جيبوتي و الصومال، وقد سجلت نسب التراجع الكبيرة في الدول المصدرة للنفط. حيث سجلت كل من الجزائر والكويت أعلى نسب التراجع بـ 42% . السعودية تراجعت بـ 39.5% و13.5%بالنسبة لقطر . ومع حلول عام 2010 شوهد تحسنا في أداء صادرات الدول العربية، خاصة النفطية. حيث حققت ليبيا زيادة بلغت 69.9%تليها قطر 49.2% وذلك نتيجة الزيادة المسجلة في أسعار النفط

أما بالنسبة للواردات العربية فقد شهدت نموا في 2007مقارنة بـ 2006 بدرجات متفاوتة ولكن وبسبب تبعات الأزمة العالمية، فقد تراجعت واردات جميع الدول العربية في 2009 باستثناء السودان و العراق وجيبوتي. وقد سجلت البحرين تراجعا بلغ 32.5% إثر تباطؤ في النشاط الاقتصادي أما بالنسبة لكل من العراق والسودان فقد سجلت زيادة في الواردات، ذلك تلبية لاحتياجات النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى إعادة البناء والتعمير. وفي سنة 2010 ونتيجة لارتفاع عائدات النفط، فقد شهدت تحسنا في واردات الدول العربية مجتمعة.كما يوضحه الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3) الصادرات و الواردات العربية الإجمالية 2006– 201(مليون $)

الدول	الصادرات الإجمالية					الواردات الإجمالية				
	2006	2007	2008	2009	2010	2006	2007	2008	2009	2010
مجموع الدول العربية	685.416	795.766	1.070.629	722.331	904.496	406.353	538.698	673.172	594.336	655.213
الأردن	4.131	4.490	6.249	5.048	5.947	11.548	13.712	17.010	14.255	15.423
الإمارات	145.587	178.630	239.212	191.802	212.291	100.055	150.123	176.247	170.121	183.420
البحرين	12.339	13.790	17.491	12.051	13.647	11.247	12.345	14.246	9.613	12.589
تونس	11.703	15.164	19.203	14.428	16.417	15.425	19.092	24.568	19.177	22.209
الجزائر	54.733	60.183	78.113	45.078	57.218	20.680	25.992	37.444	36.754	27.805
جيبوتي	55	58	60.0	113	102.8	419.1	531.3	693	76.8	714.2
السعودية	211.023	233.174	313.462	192.296	251.143	69.707	90.156	115.134	95.544	106.863
السودان	5.696	8.879	11.76	8.257	11.43	8.073	8.775	9.351	9.690	10.044
سورية	9.873	11.594	15.21	10.456	11.929	10.387	13.707	18.052	15.293	16.950
الصومال	293.1	356.3	727	443	456	762.9	944	1.148	1.015	1.050
العراق	30.486	39.627	63.144	39.259	50.965	20.543	20.331	35.172	38.273	43.257
عمان	21.586	24.691	37.719	27.651	35.158	10.879	15.979	22.924	20.436	21.527
قطر	34.051	42.020	56.592	48.306	62.054	22.004	26.607	27.900	24.92	23.553
القمر	36.4	34.6	30.6	27.8	21.6	151	160.1	226.8	181,9	196.8
الكويت	56.462	62.488	87.039	51.687	66.927	17.235	21.314	24.871	20.340	22.414
لبنان	3.229	4.046	3.479	3.485	3.29	9.397	11.815	6.141	16.246	17.963
ليبيا	42.844	48.988	62.118	27.256	46.310	13.520	20.002	20.917	12.848	20.887
مصر	20.545	24.454	29.849	23.089	25.024	33.270	45.255	56.623	45.564	51.537

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011

ثانيا: الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية 2006-2010

تشير بيانات الجدول رقم (4) أن مجموعة الوقود والمعادن الأخرى، استأثرت على أعلى حصة للصادرات الإجمالية العربية طيلة فترة الدراسة.حيث شهدت ارتفاعا ضئيلا من 77.8% سنة 2006 إلى 78% سنة2008 لتنخفض إلى 70.8% سنة 2009، جراء انخفاض الصادرات النفطية وفي المقابل ارتفعت الأهمية النسبية للمصنوعات، لتبلغ حصتها 16.4% سنة 2009 مقارنة ب 12.5% في 2008 و استمرت في تسجيل ارتفاعها في سنة 2010 لتبلغ مناسبته 19.5%. أما بالنسبة للسلع الزراعية فنسها ضئيلة لكنها شهدت ارتفاعا من 3.1% في 2009 إلى 3.9%عام 2010.

الجدول رقم (4) الهيكل السلعي للصادرات و الواردات الإجمالية للدول العربية 2006- 2010(نسبة مئوية)

السلعة	هيكل الصادرات					هيكل الواردات				
	2006	2007	2008	2009	2010	2006	2007	2008	2009	2010
السلع الزراعية	2.8	3	2.9	3.1	3.8	14.7	13.9	15.4	17	18
الوقود و المعادن	77.8	76	78	70.8	71.9	15.2	15.1	17.1	14.8	13
المصنوعات	**12.4**	**13.4**	**12.5**	**16.4**	**19.5**	**61.1**	**62.3**	**60.4**	**60.6**	**65.3**
المواد الكيماوية	3.8	4.1	3.7	4.4	6	8.6	8.6	6.9	7.1	9.6
مصنوعات أساسية	2.2	2.4	3	4.3	4.9	13.8	14.5	18.7	19	16.3
آلات ومعدات نقل	3	3.5	3.2	4.5	5.3	30.5	31.5	26.7	26	31.2

مصنوعات أخرى	3.3	3.5	2.5	3.2	3.2	8.2	8.1	8.5	8.2
سلع غير مصنفة	7.1	6.7	6.6	9.6	4.8	8.9	8.7	7	7.6	3.1
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011 وقاعدة بيانات الأمم المتحدة ، قاعدة بيانات مركز التجارة الدولي.

الشكل رقم (4) الهيكل السلعي للصادرات و الواردات العربية الإجمالية عام 2010

هيكل الصادرات الإجمالية

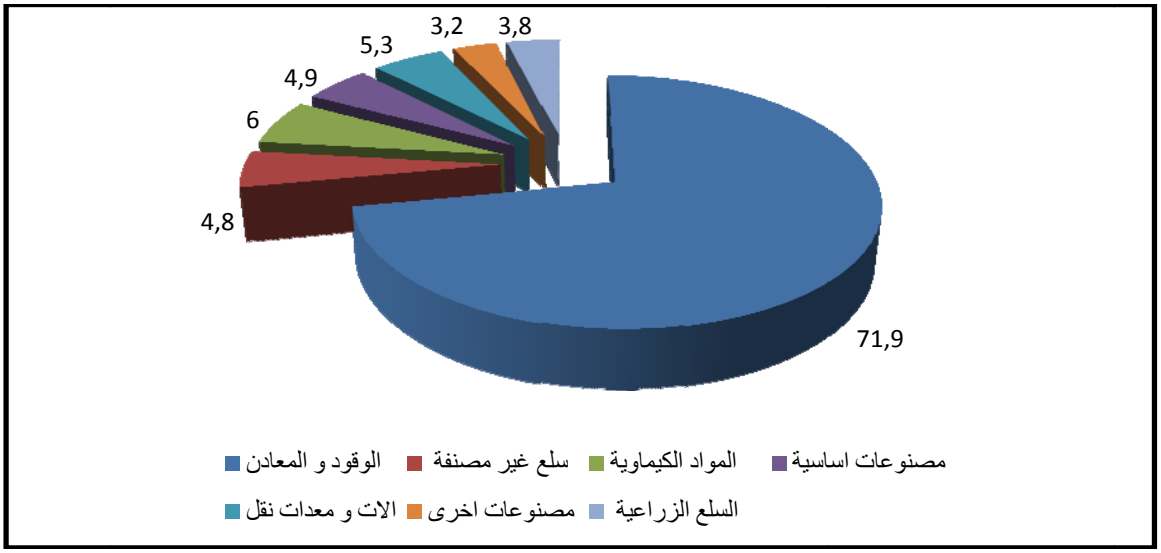

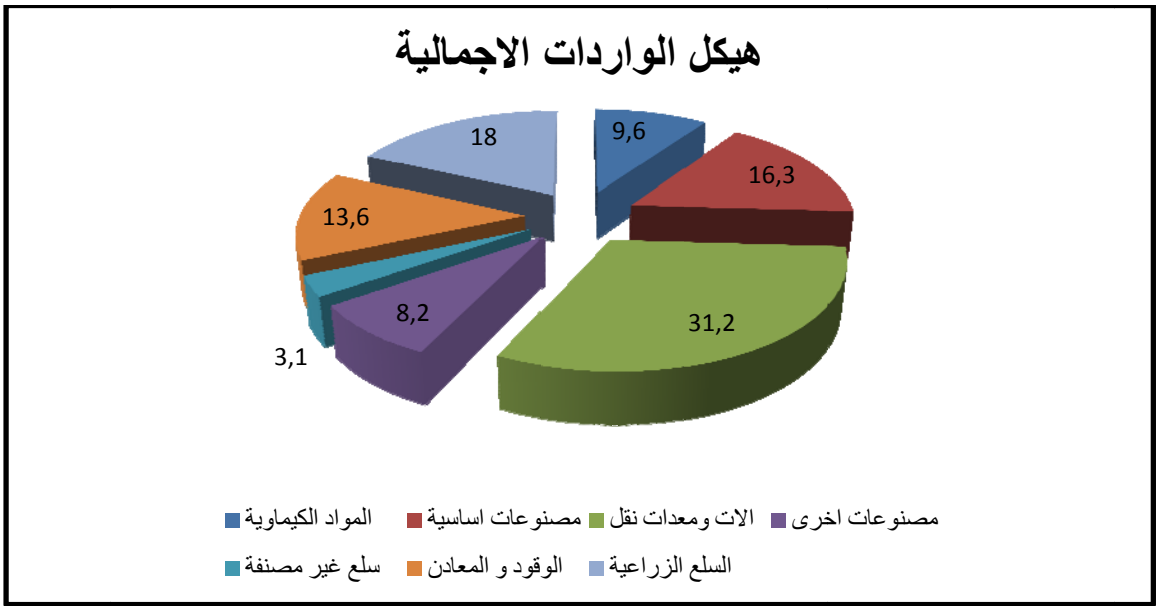

أما بالنسبة للهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية، فقد حافظت فئة المصنوعات على أعلى نسبة طيلة فترة الدراسة.فكما ذكرا سابقا فقد ألقت الأزمة المالية العالمية على الواردات العربية و مست قيمة الواردات من المصنوعات حيث عرفت انخفاضا في سنة 2009 مقارنة ب 2007. وضمن المصنوعات فقد استأثرت فئة الآلات ومعدات النقل على اكبر حصة، بلغت 31.2% وجاءت فئة السلع الزراعية في المرتبة الثانية في الواردات العربية وارتفعت من 17% عام 2009إلى 18% عام 2010.

ثالثا: اتجاهات التجارة الخارجية العربية 2006-2010

أفضت التطورات في السوق النفطية و تحسن أداء الاقتصاديات في الدول المتقدمة و الدول النامية إلى زيادة قيمة التجارة الخارجية العربية مع جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين و بدرجات متفاوتة. فبالنسبة لاتجاه الصادرات ومصدر الواردات العربية فقد سجلت قيمة الصادرات و الواردات العربية إلى ومن أسيا ارتفاعا ملحوظا و أعلى معدلات الزيادة (خاصة مع الصين) وبذلك حصل تغير مع حصص الشركاء التجاريين الرئيسيين .حيث يوضح الجدول رقم (5) ذلك التغير .

فيما يخص اتجاه الصادرات العربية فقد حافظ الاتحاد الأوربي – الشريك التجاري الأول للدول العربية- على أعلى حصة للصادرات العربية، ذلك على رغم من تراجعها ب 17,2% في 2008 إلى 15.8% عام 2009. كما حققت صادرات الدول العربية إلى آسيا أعلى نسبة زيادة سنة 2010 بلغت 31.6%، كما حققت الصين نسبة كبيرة وصلت إلى 51.9% تليها باقي دول آسيا و اليابان.

أما بالنسبة للواردات العربية فقد شهدت حصة الاتحاد الأوربي تراجعا من 31.9% عام 2008 إلى 28,9% عام 2009 ، أما الدول الآسيوية فقد حققت شهدت الواردات العربية منها ارتفاعا من 24% سنة 2006 إلى

33.9% سنة 2010. حيث احتلت الصين الصدارة في ذلك بتسجيلها نسب متزايدة ب 5.8% سنة 2006 إلى 11.3% سنة 2010. أما بالنسبة للواردات العربية من الولايات المتحدة الأمريكية فلم تشهد تغيرا كبيرة.و الشكل التالي يوضح أهم الشركاء التجاريين للدول العربية سنو2010.

الشكل رقم (5) اتجاه التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين 2010

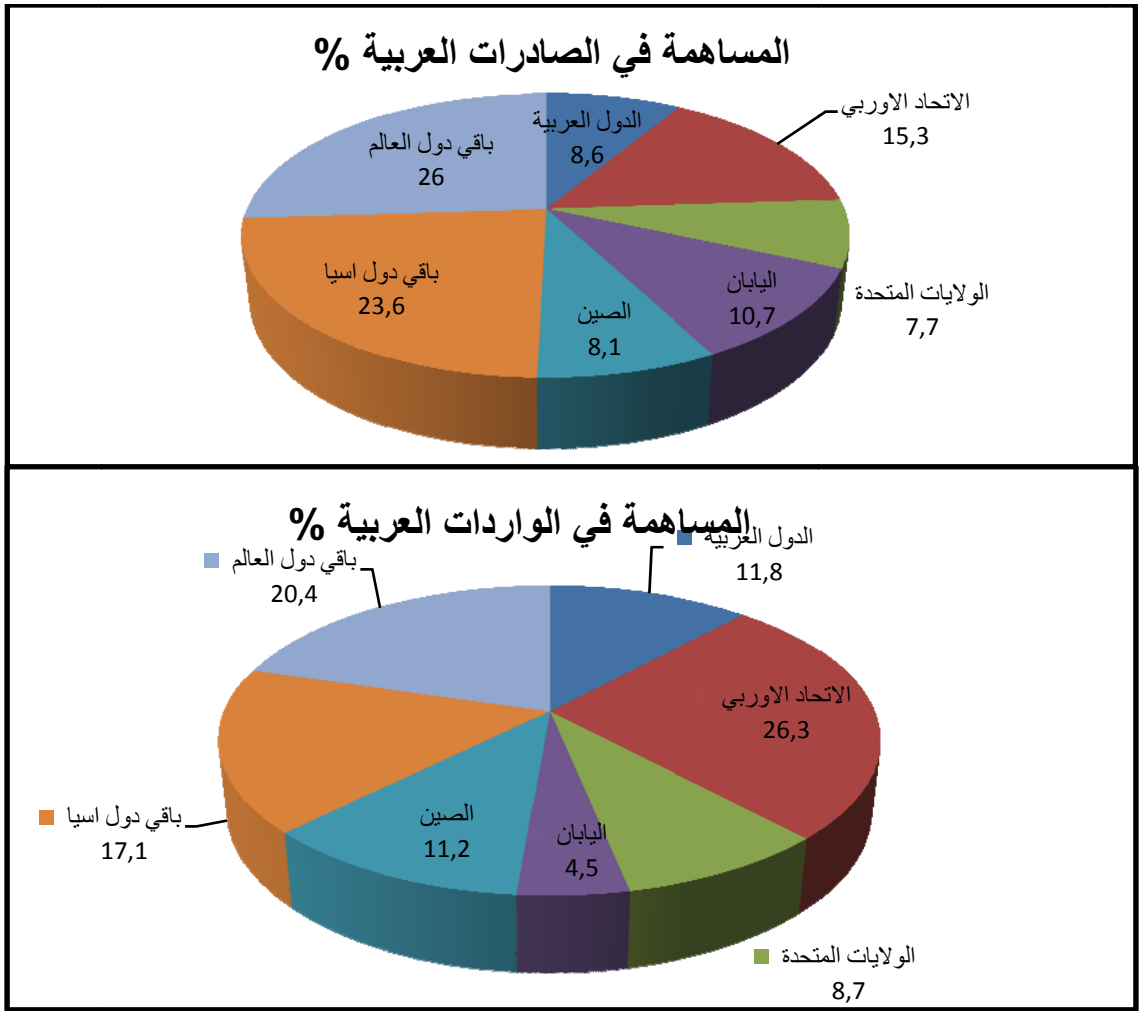

الجدول رقم (5) اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية 2006-2010

	الصادرات (مليون دولار)					معدل التغير%	نسبة المساهمة في الإجمالي%				
	2006	2007	2008	2009	2010	2010	2006	2007	2008	2009	2010
العالم	685.416	795.766	1070.629	722.331	904.497	**25.2**	100	100	100	100	100
الدول العربية	58.471	70.657	95.005	76.834	77.719	**1.2**	8.5	8.9	9.8	10.6	8.7
الاتحاد الاوربي	132.976	143.917	184.254	114.306	138.516	**21.2**	19.3	18.1	17.2	15.8	15.3
امريكا	63.821	83.533	111.917	63.190	69.470	**9.9**	9.3	10.5	10.5	8.7	7.7
أسيا	215.932	279.229	395.605	291.236	383.358	**31.6**	31.5	35.1	37.0	40.3	42.4
اليابان	78.379	93.673	134.645	92.804	96.880	**4.4**	11.4	11.8	12.6	12.8	10.7
الصين	27.730	43.949	71.428	48.187	73.201	**51.9**	4.0	5.5	6.7	6.7	8.1
باقي دول أسيا	109.823	141.608	189.532	150.245	213.278	**42**	16.0	17.8	17.7	20.8	23.6
باقي دول العالم	214.216	218.429	283.849	176.765	235.393	**33.2**	31.3	27.4	26.5	24.5	26.0
	الواردات (ملون دولار)					معدل التغير%	نسبة المساهمة في الإجمالي				
العالم	406.354	538.698	673.173	594.336	655.213	**10.2**	100	100	100	100	100
الدول العربية	53.441	64.046	86.877	72.443	77.155	**6.5**	13.2	11.9	12.9	12.2	11.8
الاتحاد الأوربي	131.053	184.882	217.877	171.773	172.535	**0.4**	32.2	34.3	32.9	28.9	26.8
أمريكا	27.512	49.686	56.759	51.787	56.725	**9.5**	6.8	9.2	8.9	8.7	8.7
أسيا	97.336	168.650	200.645	201.257	214.924	**6.8**	24.0	31.3	29.8	33.9	32.8
اليابان	16.172	30.929	35.896	25.998	29.569	**13.7**	4.0	5.7	5.3	4.4	4.5
الصين	23.613	56.055	71.446	67.405	73.426	**8.9**	5.8	10.4	10.6	11.3	11.2
باقي أسيا	57.550	81.625	93.303	107.854	111.930	**3.8**	14.2	15.2	13.9	18.1	17.1

باقي دول العالم	97.012	71.474	108.470	97.077	133.874	**37.9**	23.9	13.3	16.1	16.3	20.4

المصدر:استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011

بعد التعرف على السياسات التجارية للدول العربية و كذا التعديلات التي أدخلت عليها بغية مواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية ورصد لأداء التجارة العربية ،نستطيع القول أن الدول العربية ليست بمنأى عن الصدمات الاقتصادية العالمية فهي تتأثر بها بشكل كبير، وذلك لارتباطها المباشر بالأسواق العالمية ،سواء من جانب الصادرات أو الواردات .ومع دخول عدد كبير من الدول العربية للمنظمة العالمية للتجارة محاولة الاستفادة من المزايا التي تقدمها للدول الأقل نموا سنحاول من خلال المبحث التالي رصد أهم الآثار التي ستترتب على اتفاق تحرير التجارة وانعكاساته على الدول العربية.

المبحث الثاني: اتفاق تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية وانعكاساته على الدول العربية

تعتبر الدول العربية ضمن مجموعة الدول النامية، ولهذا فإن انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة، سيترتب عليه عموما نفس الآثار التي ستصيب الدول النامية. وتعتمد العديد من الدول العربية في صادراتها كموارد للعملة الصعبة على النفط والبتروكيماويات، فالنفط هو سلعة مستبعدة من التفاوض في إطار المنظمة وأسعارها تتحدد في السوق الدولي استنادا للعرض والطلب.

انضمت الدول عربية التالية للمنظمة العالمية للتجارة وهي كل من الأردن، الامارت، البحرين، تونس، عمان قطر،الكويت، مصر، المغرب، موريتانيا، السعودية. بينما الجزائر لا تزال تتمتع بصفة العضو المراقب تمهيدا للانضمام رغم توقيعها على الوثيقة الختامية للجولة، تسهيلا للانضمام للمنظمة.

وعليه سنحاول في هذا المبحث توضيح أهم الآثار الإيجابية والسلبية لمختلف الاتفاقيات القطاعية التي ستترتب عن انضمام الدول العربية إلى المنظمة.

المطلب الأول: آثار تطبيق اتفاقية التجارة في السلع.

أولا:تحرير تجارة السلع المصنعة

إن القطاع الصناعي في الدول العربية يساهم بنحو 30 % من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، حيث تساهم الصناعات الإستخراجية بنحو 20 %، بينما تساهم الصناعات التحويلية بنحو 10 % فقط[1]، وتعتمد هذه الصناعات في كثير من البلدان العربية على المساعدات الحكومية والدعم وحوافز أخرى مختلفة لضمان إستمراريتها ونموها. وعليه فإن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والالتزام بتنفيذ اتفاقياتها سوف يؤدي إلى تحولات كبيرة في هياكل وقواعد الإنتاج الصناعي العربي، وذلك على النحو التالي:

1. المنافسة الصناعية:

سوف تزداد المنافسة الصناعية مستقبلا بسبب توجهات المنظمة العالمية للتجارة، ومن المعروف أن المنافسة لا ترتكز فقط على الأسعار، بل تعتمد كذلك على الجودة ومنافسة الإدارة ومنافسة الابتكار والتمييز الإنتاجي، ويعني ذلك ضرورة تبني الصناعات العربية لوسائل تنافسية جديدة تواجه بها الواردات الصناعية في الأسواق المحلية، وكذا تسهيل عملية الوصول للأسواق الدولية عن طريق: إدارة الجودة الشاملة و التقييس والمواصفات العالمية "الإيزو"و التعبئة والتغليف والتبيين.

[1] إبراهيم محمد الفار: اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص281.

2. التنميط الصناعي والمواصفات الفنية:

إن التعامل مع اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بالنسبة للسلع الصناعية يتطلب ضرورة مراجعة المكونات الإنتاجية للصناعة، ودراسة الحركة والزمن لكل منتج وإعادة تصميم المنتجات الصناعية والبحث عن تبسيط المنتج وتنميط الأجزاء وقطع الغيار والاتجاه نحو عالمية المواصفات الفنية.

3. التنمية الصناعية وفق قواعد المنظمة:

من المتوقع زيادة الاستثمارات الصناعية العربية لتوظيف عوامل الإنتاج والموارد الاقتصادية العربية وذلك لمواجهة التحديات التي يفرضها الواقع الاقتصادي العالمي من أجل التنمية الصناعية والاستفادة من اتساع النطاق التجاري الدولي والقضاء على البطالة، وتحقيق استخدام كامل للعوامل المتاحة.

4. تأثير اتفاقيات المنظمة على تكاليف الإنتاج الصناعي:

ومن المتوقع ارتفاع تكلفة إنتاج بعض الصناعات العربية، وذلك للأسباب التالية[1] :

- إلغاء الدعم الإنتاجي.
- إلغاء دعم الصادرات.
- ارتفاع تكلفة الفحص قبل الشحن.
- ارتفاع تكلفة القيود الفنية الأخرى.
- ارتفاع تكلفة التقنيات والاختراعات وحقوق الإنتاج.

5. الآثار المترتبة على التسويق الصناعي:

إن تطبيق نصوص اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على الدول الأعضاء –خاصة العربية منها– سوف يؤثر على تسويق المنتجات الصناعية من منظورين[(2)]:

– منظور التسويق المحلي. – منظور التسويق الدولي.

كما سيؤثر هذا النظام الجديد للتجارة العالمية على أهداف التسويق وسياساته وخططه، وبرامجه وأساليب الرقابة التسويقية والتجديد التسويقي وكذا السلوك التسويقي من حيث: تصميم المنتجات، التسعير، الترويج والإعلام التجاري، أساليب وقنوات التوزيع، آليات تقسيم السوق...إلخ

[1] عبد الفتاح مراد: شرح النصوص العربية اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1997، ص554.

[2] فريد النجار: إنتاج وتسويق السلع الصناعية العربية في ظل منظمة التجارة العالمية، الصناعة العربية تواجه منافسة الجات، بحث مقدم لاجتماع خبراء العرب لدراسة آثار اتفاقيات الجات على الاقتصاديات العربية، القاهرة،1994، ص366.

فرغم المكانة الهامة التي تتبوؤها الدول الصناعية في مجال الإنتاج والتجارة، وقيام النشاط الاقتصادي فيها على أساس آلية السوق، فإنها مازالت تأخذ بإجراءات ذات طبيعة حمائية فيما يتعلق بسياستها التجارية، وذلك رغم جهود المنظمة العالمية للتجارة ومن قبلها الجات طيلة مسيرتها. كتطبيق سياسة الإغراق وقواعد المنشأ، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ حلول بمعرفة الدول الصناعية الكبرى خارج نطاق (الجات) بما يتفق ومصالحها في المقام الأول[1] .

ثانيا: تحرير تجارة السلع الزراعية

يعد قطاع الزراعة من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثيرا باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، بحيث أن تطبيق الاتفاقية سوف يؤدي إلى حدوث اتجاه تصاعدي لأسعار المنتجات الزراعية نتيجة تخفيض الدعم الزراعي، إضافة إلى حدوث انكماش في المعروض العالمي من السلع الزراعية نتيجة إزالة وتخفيض الدعم الذي تمنحه الدول المتقدمة خاصة للمزارعين. وهو ما سيؤدي إلى مزيد من الاختلال في الموازين التجارية الزراعية العربية.

وقد بينت بعض الدراسات بأن الزيادات في الأسعار ستكون أعلى في كل من منتجات القمح، الألبان، السكر اللحوم، وهي السلع التي تحضى بدعم كبير في الدول الصناعية، هذا رغم أن تطبيق الاتفاق يكون على مدى عشر سنوات. كما أن الانعكاسات لن تقتصر فقط على ارتفاع في أسعار الواردات الغذائية، بل ستشمل أيضا دخل كل من المنتجين والمستهلكين، المستوردين والمصدرين، وتقديرات الأمم المتحدة تتوقع أن تبلغ الخسارة الكلية لمجموع الدول العربية في مؤشرات الرفاهية الاجتماعية بسبب تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية حوالي 887 مليون دولار سنويا[2]، يعود في معظمها إلى انخفاض في فائض المستهلك والمنتج والإيرادات الحكومية، وذلك في سلع مثل القمح والأرز والسكر وستكون مصر الخاسر الأكبر وتليها كل من العراق، السعودية، الجزائر وسوريا. فمثلا إذا كانت الجزائر تستورد الطن الواحد من القمح المدعم من كندا بسعر يعادل 110 دولار، فإنه بعد تخفيض الدعم والمقدر نسبتة حسب الاتفاقية بـ40 % مع نهاية سنة 2005، فإن سعر الطن من القمح قد يصل إلى 145 دولار، وهو ما يعني زيادة قيمة فاتورة استيراد القمح بنسبة 30 % تقريبا.

ويتبين من خلال مراجعة نصوص الاتفاقية الخاصة بالزراعة أن الانعكاسات ستكون أفضل على البلدان العربية الأعضاء في المنظمة مقارنة مع البلدان غير الأعضاء، وذلك لاستفادة المجموعة الأولى من تخفيضات التعرفة والدعم مما يقوي من القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية التصديرية، وكذلك إلى المجالات المتاحة في الاتفاقية لحماية الدول الأعضاء من انعكاسات إدخال النباتات والحيوانات في اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة[3].

---

[1] عاطف عبيد: الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية، جامعة حلوان، القاهرة، 1999، ص891.

[2] إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ، ص 189.

[3] نبيل حشاد: الجات و منظمة التجارة العالمية ,أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي ,الهيئة المصرية العامةللكتاب,القاهرة,2001,ص359

ومن جانب آخر تشتمل تجارة السلع الزراعية كثير من المواد التي تستطيع من خلالها الدول العربية أن تزيد نصيبها في السوق العالمية، وأن تحصل على مكاسب من تطبيق اتفاقية التجارة في السلع الزراعية، ومن أمثلة هذه السلع الممكن ترقيتها وتطوير صادراتها نجد الزيوت النباتية بأنواعها مثل زيت النخيل، زيت الزيتون وزيت عباد الشمس وزيت الصوجا إضافة إلى أنواع أخرى من الفواكه والخضروات والنباتات العطرية والزهور التي يمكن زراعتها وتطويرها في الدول العربية خاصة ذات المناخ المتوسطي، فقط يتطلب ذلك الانتقال إلى أداء ديناميكي لقطاع الزراعة لتحقيق حرية السوق وحرية اتخاذ القرار بالنسبة للمزارعين.

المطلب الثاني: آثار تطبيق الاتفاقية على تجارة الخدمات

إن قطاع الخدمات في كثير من الدول العربية يعتبر أسرع القطاعات الاقتصادية نموا وأكثرها قدرة على خلق فرض العمل، وتغطي الخدمات ذات الطابع التجاري العديد من القطاعات، وأهمها الخدمات المالية(البنوك، التأمين، وسوق المال)، وخدمات النقل (برى، بحري وجوي)، الاتصالات السلكية واللاسلكية، السياحة، الإنشاء والتعمير، قطاع الخدمات المهنية(الطب، التعليم، الهندسة، الاستثمارات، المحاسبة، المحاماة).

ونظرا لضعف البنية الإنتاجية لقطاع الخدمات في الدول العربية واعتماد تجارتها الخدمية على منتجات كثيفة العمالة. فإن قدرتها التنافسية ستكون محدودة في الأسواق العربية المحلية أو في الأسواق الدولية، نظرا لسيطرة الدول المتقدمة على مجال تجارة الخدمات، خاصة الشركات المتعددة الجنسيات المتخصصة في قطاعات التأمين، المصاريف، الخدمات الملاحية وغيرها. وبالتالي فإن فتح الأسواق العربية أمام موردي الخدمات الأجانب في القطاعات التي تم تحريرها، سيولد منافسة غير متكافئة، وهو ما ينعكس سلبا على الإنتاج والتوظيف وما يتبع ذلك من انخفاض للقدرة الشرائية للفئات العاملة في هذه القطاعات، وفي نفس الوقت تزداد تحويلات أرباح الأجانب إلى الخارج، وهو ما يسمى بالارتداد العكسي للأرباح[1].

كما أنه من المحتمل أن تؤدي الزيادة في مستوى المتطلبات الفنية القانونية والإجرائية والمعلوماتية للنظام الجديد للتجارة العالمية إلى بعض الخسارة للدول العربية، وهذه الخسارة قد تكون بسبب اضطرار هذه الدول إلى قبول التزامات أكثر مما ينبغي، أو لضياع بعض الفرص التجارية، ويرجع ذلك إلى ضعف القدرات الإدارية المؤسسة وندرة الإطارات الفنية المؤهلة ونظم المعلومات الجديدة في هذه الدول.

كما أن نقص الإطارات المؤهلة سيجعل بعض الدول غير قادرة على متابعة مدى التزام شركائها التجاريين بالقواعد والإجراءات الجديدة. كما لا يمكنها من تأمين الخبراء اللازمين لتمثيلها في المجالس واللجان الخاصة بهذه الاتفاقيات.

[1] محمد صفوت قابل: الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، القاهرة، سنة2004، ص135.

ولاحتواء الأثر المعاكس المحتمل حدوثه من إجراءات التحرير السابقة، تسمح الاتفاقية العامة(G. A. T. S) باستخدام شرط تحفظي (الوقاية) لخدمة أغراض ميزان المدفوعات، ويمكن اللجوء إلى هذا الشرط إذا تعرضت صناعة الخدمات المحلية للتهديد من جانب موردي الخدمات الأجانب[1].وفيما يخص انتقال العمالة، فإن الدول المتقدمة عارضت تحرير انتقال العمالة، وأن ما تسمح به الاتفاقية هو الانتقال المؤقت للخبراء والمتصل عملهم بالدخول إلى السوق لتقديم أحد أشكال الخدمات.

المطلب الثالث: آثار تطبيق الاتفاقية على حقوق الملكية الفكرية

سوف يؤدي تطبيق هذه الاتفاقية إلى حرمان الدول العربية من الحصول على المعرفة التكنولوجية، أو حتى إجراء الأبحاث العلمية والمعرفية، وكلها أمور تساهم في تعميق الفجوة التكنولوجية، كون أنها لن تستطيع دفع ثمن الحصول على هذه الخدمة نتيجة ارتفاع أسعارها، بعد إطلاق يد صاحب البراءة وإعطائه قوة احتكارية مطلقة تنصرف على كل أوجه التصنيع والاستغلال التجاري. وتبرز هذه النقطة بشدة فيما يتعلق بقطاع الصناعة الدوائية،حيث لا يغطي الإنتاج المحلي السوق إلا بنسبة لا تزيد عن 43 %، وأن فترة السماح المقدمة من طرف المنظمة للدول النامية في مجال حقوق الملكية الفكرية تمتد إلى 10 سنوات فقط، وعليه فإن هذه المدة طويلة وممكن أن تقود إلى ارتفاع الأسعار النسبية للأدوية الأساسية، الأمر الذي سيكون له اثر سيء على الصحة العامة في الدول العربية.

ومن السلبيات البارزة للاتفاقية هي احتكار صاحب البراءة لحقوق استيراد المنتجات بما يقيد حرية استيراد منتج موضع الحماية من أي مصدر آخر، كما يبدو الأثر السلبي واضحا في الاتفاقية من خلال إطلاق يد صاحب الاختراع وتوسيع مفهوم الحماية ليشمل طريقة الإنتاج والمنتج نفسه، الأمر الذي يمنحه حق احتكار مطلق على كافة أوجه التصنيع والإيجار مما سيؤدي إلى تعزيز مكانة الشركات المتعددة الجنسيات ومركزها الاحتكاري، فهي ستحدد أسعار المنتجات وشروط نقل التقنية وتحتكر المعرفة عموما، وذلك على حساب المستهلكين في الدول النامية ومنها العربية طبقا، فما الذي تنتظر أن تحققه الدول العربية في مجال إنتاج السلع الصناعية إذا عرفنا أن الدول المتقدمة تمتلك نحو90 % من براءات الاختراع في العالم، 75 % منها تعود للولايات المتحدة الأمريكية لوحدها[2].

[1] سعيد النجار: إتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت، 1995، ص130.

[2] عبد الواحد العفوري،العولمة والجات،الفرص والتحدات، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000 ، ص144.

وخلاصة لما سبق فإن الاتفاقية بما هي عليه آليات تنفيذها تؤدي إلى خسارة تجارية صافية للدول العربية خاصة في مجال براءات الاختراع لارتفاع تكاليفها وطول مدة حمايتها، وهو ما يعيق تطوير الصناعات المحلية وتنميتها بسبب ضعف مجالات البحث والتطوير في الدول العربية واعتمادها على الدول المتقدمة في هذا المجال.

كل هذه العوامل والظروف المحيطة تجعل من الدول العربية والنامية في موقف الطرف الضعيف الذي لا يستطيع الوقوف على قدم المساواة في السوق العالمية مع الدول الكبرى، خاصة بالنظر إلى اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة وإلزاميتها على الدول الأعضاء، لهذا فهي تبحث عن حلول تجنبها السلبيات التي تفرزها المتغيرات العالمية ويعتبر التكامل الاقتصادي العربي من الخطوات التي اتخذتها الدول العربية لتحسين موقفها الاقتصادي في المنظومة الاقتصادية العالمية وهذا ما سنراه في المبحث التالي .

المبحث الثالث: إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي لمواجهة العولمة

لقد ساهمت التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة وخاصة العولمة وإفرازاتها، في التفكير الجاد وزيادة حرص الدول العربية على إنشاء تكتل اقتصادي عربي، تستطيع من خلاله التعامل مع تلك التطورات بصورة إيجابية والاستفادة مما تتيحه من فرص، سواء في مجال التجارة أو في مجال الاستثمار. وفي ذلك برزت أهمية إنشاء منطقة تجارة حرة عربية، من أجل تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية، والحفاظ على مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية الدولية.

ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى تعريف التكامل الاقتصادي ،ثم مقومات وفوائد وضرورة هذا التكامل الاقتصادي العربي و في الأخير سنتطرق إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي

إن أصل كلمة التكامل لاتيني وابتدأ استعمالها عام 1620 في قاموس أكسفورد الإنجليزي بمعنى تجميع الأشياء كي تألف كلا واحدا. ولقد أختلف في تعريف التكامل الاقتصادي من اقتصادي إلى آخر، فالتكامل الإقتصادى كعملية يشمل كافة الإجراءات والتي تضع حدا لكل أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول متعددة، وأما كواقع فهو يمثل تلك الحالة التي لا يبقى فيها أي تمييز بين اقتصاديات البلاد المختلفة، ويمكن اقتراح نموذجا للتكامل على خمس مراحل متدرجة وهي كمايلى[1]:

1. **منطقة التجارة الحرة:** يتم فيها إلغاء التعريفة والقيود الكمية بين الدول المشاركة إلا أن كل منها يحتفظ بتعريفيها اتجاه الدول غير الأعضاء.
2. **الإتحاد الجمركي:** ويتضمن هذا قيام الدول الأعضاء بإلغاء كافة الرسوم الجمركية وكافة القيود الكمية على السلع بالإضافة إلى توحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي وهذا شكل من أشكال التكامل حسب نظرية بيلابلاسا أعلى درجة من الشكل الذي يسبقه.
3. **السوق المشتركة:** يتطرق هذا الشكل من أشكال التكامل ليس فقط إلى إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي بل يتضمن أيضا تحرير انتقال عناصر الإنتاج

[1] حربي محمد موسى عريقات، ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة ، بحوث اقتصادية عربية، مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة،العدد 20، صيف 2000، ص59

داخل السوق (العمل ورأس المال) فينتقل عنصر العمل ورأس المال دون قيود تعرقل انسيابهما من مكان إلي آخر بين الدول الأعضاء.

4. **الإتحاد الاقتصادي:** وهذه الدرجة تعتبر أكثر تطورا من السوق المشتركة، حيث إنها تتمتع بخصائص السوق المشتركة نفسها في تحرير انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج وتزيد عليها في أنها تقوم على تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء سواء السياسات المالية أو النقدية أو الزراعية أو الصناعية أو ما يتعلق بسعر الصرف، وهذا يضمن تحقيق الانسجام بين السياسات الاقتصادية العامة لدول الأطراف في اتفاقية الوحدة .
5. **التكامل الاقتصادي أو الاندماج الاقتصادي:** هذا الشكل من أشكال التكامل يعتبر أعلى درجات التكامل على الإطلاق، حيث يتم إذابة إقتصادات الدول الأطراف بحيث تصبح كأنها اقتصاد واحد يتولى تحديد سياسته المختلفة سلطة عليا يكون لقراراتها في الشؤون اقتصادية سلطة إلزام جميع الدول الأعضاء. ولكن يجب أن لا يغفل عن الأذهان أن تحقيق هذه الدرجة من التكامل يتطلب بالضرورة تحقيق وحدة سياسية.

هذا وتعتبر علاقات التعاون الاقتصادي من أقدم أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية التي ظهرت أيضا بظهور الدولة المنظمة وعلى أساس احترام سيادة الدول[1].

ويمكن أن نقترح تعريف شامل للتكامل الاقتصادي : فهو عبارة عن عملية تحقيق اعتماد متبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول بدرجات مختلفة قائمة على أسس معينة، مستخدمة في ذلك مداخيل مختلفة بهدف زيادة وتدعيم القدرة الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.

المطلب الثاني: مقومات وفوائد التكامل الاقتصادي العربي

أولا: الإطار التاريخي للتكامل الاقتصادي العربي

لقد كان تاريخ البدء في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي الرسمي، هو تاريخ إنشاء الجامعة العربية نفسها في 23مارس 1945 الذي تمثل في ظهور الأجهزة الاقتصادية الفنية لإرساء قواعد التعاون الاقتصادي.كما سعت منذ الخمسينات،لإيجاد أشكال مختلفة من التكامل الاقتصادي[2].

[1] حربي محمد موسى عريقات، « التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة»، مرجع سبق ذكره، ص61

[2] جون وليام سون وآخرون، التكامل النقدي العربي، المبررات ،المشاكل، الوسائل، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدةالعربية،بيروت،1990،ص41.

- معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي 1950: تم إنشاء مجلس اقتصادي يتكون من وزراء الدول المتعاهدة المختصين في الشؤون الاقتصادية أو من يمثلهم ليقترح على حكومات الدول الأعضاء مايراه كفيلا بتحقيق أهدف هذا التعاون الاقتصادي العربي.
- مشروع الوحدة الاقتصادية العربية 1953: دخل المشروع حيز التنفيذ في 1964 و تضمنت أهداف رئيسية منها:
  - حرية انتقال الأشخاص و رؤوس الأموال.
  - حرية تبادل البضائع و المنتجات الوطنية و الأجنبية.
  - حرية الإقامة و العمل و الاستخدام و ممارسة النشاط الاقتصادي.
  - حرية النقل و الترانزيت و استعمال وسائل النقل.
- السوق العربية المشتركة اتفاقية 1964: من سنة 1965 إلى سنة 1977كان عدد الدول المنضمة لهذه الاتفاقية 7 دول هي: مصر، سوريا، الأردن، ليبيا، العراق، اليمن،و موريتانيا و مل تكن تلك السوق سوى منطقة تجارة حرة، ولم تطور إلى إتحاد جمركي أو سوق مشتركة، و لكن على الرغم من ذلك اعتبرت هذه الاتفاقية من أهم الانجازات الهادفة إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية .ظلت السوق قائمة وحققت نتائج إيجابية واضحة في حجم التجارة البينية بين الدول الموقعة عليها، لكن سنة 1980 تم تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، توقفت الدول الأعضاء الأخرى في السوق عن تطبيق الاتفاقية المبرمة بعد خروج أكبر سوق من حيث الحجم من الاتفاقية.
- اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية 1981: تم التوقيع عليها من قبل 21 دول عربية وتهدف إلى الإعفاء الكامل من الرسوم والقيود على السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية،وغير المعدنية كما تم تصنيف المنتجات الصناعية وفق لقوائم تحدد لاحقا ضمن مفاوضات جماعية، ونصت الاتفاقية على عدم إمكانية منح ميزة تفضيلية لدولة غير عربية، تفوق تلك الممنوحة للدول الإطراف.
- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: حيث تعتبر مبادرة جديدة لجامعة الدول العربية تحاول من خلالها إحياء جهود التكامل الاقتصادي الإقليمي، تستهدف أساسا تحرير التجارة العربية ، وهذا ما سنراه لاحقا.

ثانيا: مقومات التكامل الاقتصادي العربي

تتمتع الدول العربية بمقومات خاصة بإمكانها أن تزيد من فاعلية التكامل الاقتصادي و يمكن تلخيص هذه المقومات فيما يلي[1]:

- توفر رؤوس الأموال بشكل هائل نتيجة ضخامة عائدات البترول، إلا أن هذه الأموال لم تسهم بشكل جدي في تنمية الدول العربية، وإنما تتجه نحو الاستثمار في الخارج.
- توفر الموارد الطبيعية من أراضي ومراعي و غابات...، ويلاحظ أن الجزء الأكبر من هذه الموارد لم يستغل بعد الاستغلال الأمثل، حيث تقدر الأراضي الزراعية في الدول العربية بحوالي 69.1مليون هكتار في سنة 2003، وتقدر مساحة المراعي بحوالي 451.7 مليون هكتار في سنة 2003[2] .
- اتساع السوق في الوطن العربي الذي يمتد من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي والي يضم أكثر من 306.4 مليون مستهلك.
- موقع الدول العربية موقع استراتيجي له أهمية اقتصادية خاصة، حيث يحتل مركزا متوسطا بين ثلاث قارات هي آسيا وإفريقيا وأوربا، وتطل معظم الدول على بحار ومحيطات العالم مما يسمح لها بربط دول العالم ببعضها البعض و تتميز تضاريسها بوجود مجاري و مساقط مائية تسمح لها بتوليد طاقات كهربائية هائلة.
- ويضم العالم العربي حوالي 60% من احتياطي النفط المؤكد عالميا، مع عديد من الموارد المعدنية الأخرى.

ثالثا: فوائد التكامل الاقتصادي العربي

هناك عدد من المزايا يمكن أن تعود بالنفع علي جميع البلدان العربية وذلك من خلال التكامل الاقتصادي فيما بينها وهذه المزايا يمكن تلخيصها في النقاط التالية[1]:

1. اتساع حجم السوق: يتوقف حجم السوق في أي بلد على عدد من العوامل أهما متوسط دخل الفرد وعدد السكان، إن زيادة حجم السوق يمكن أن تتم عن طريق زيادة القوة الشرائية الحقيقية داخل حدود الدولة، وهذا

[1] محمد محمود، العمل الاقتصادي العربي المشترك تقييمه و مستقبله، المجلة المصرية للتخطيط، المجلد الخامس، العدد،1997.

[2] عبد الحميد ابراهيمي، أبعاد التكامل الاقتصادي العربي،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت1983.

يمكن أن يتحقق عن طريق اتساع سياسة إنمائية تهدف إلى زيادة متوسط دخل الفرد، وهذا يمكن أن يتحقق عن طريق زيادة رقعة الأرض التي يتم فيها تبادل السلع والخدمات أي عن طريق التكامل الاقتصادي.

ولما كانت البلدان العربية منفردة تعاني من ضيق حجم السوق نظرا لضعف القوة الشرائية الحقيقية في بعضها (البلدان غير بترولية) وقلة عدد السكان في بعضها الآخر (البلدان البترولية) فمعني ذلك أن جميع البلدان العربية سوف تستفيد من هذه الميزة المترتبة عن التكامل الاقتصادي.

2. زيادة قوة المساومة: يؤدي التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية إلى زيادة تحكمها مجتمعة في نسبة من التجارة الدولية أكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة منفردة ومن ثم يقوي موقفها من السوق العالمية سواء فيما يتعلق بأثمان السلع أو تكاليف النقل أو الرسوم الجمركية وقد تبين أن أسلوب الإقناع وحده لم يكف الدول لجعل الدول المتقدمة تأخذ في عين الاعتبار مصالح الدول النامية ومنها الدول العربية.

3. اتجاه حصيلة الصادرات نحو الاستقرار: إن حصيلة الصادرات في البلدان العربية شأنها في ذلك شأن بقية البلدان النامية، تتعرض في المدى القصير لتقلبات واسعة ويرجع ذالك وبصفة أساسية إلى التقلبات الدولية إلى تتعرض لها اقتصاديات الدول الرأسمالية الصناعية، لذالك فإن التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية وما يترتب عليه من تنويع الاتجاه الجغرافي لتجارتها الخارجية سيؤدي حتما إلى اتجاه حصيلة صادراتها نحو الاستقرار.

4. ارتفاع معدل النمو الاقتصادي: لاشك أن التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي نظرا لما يترتب عليه من نظرة تفاؤلية بالنسبة للمستقبل ومن ثم زيادة إقبال الأفراد على الاستثمار مما يؤدي إلى ارتفاع مستوي الدخل وزيادة الطلب على المنتجات.

5. زيادة فرص التوظيف: يساعد التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية على تنسيق السياسات الخاصة بالتوظف،ثم العمل على رسم سياسة عليا للتوظف يمكن بموجبها التغلب على كثير من العقبات المحلية التي تواجهها كل دولة عربية على حدة في سبيل تحقيق التوظيف الكامل، لأن هذه الميزة تهم جميع البلدان العربية

فبعضها يعاني من انتشار البطالة وبصفة خاصة البطالة المقنعة، بينما يعاني البعض الآخر من نقص الأيدي العاملة.

6. زيادة المنافسة ثم ارتفاع مستوي الكفاءة الإنتاجية: من المعروف أن ضيق حجم السوق هو أحد العوامل المساعدة في انتشار ظاهرة الاحتكار وما يترتب علي ذلك من انخفاض مستوي الكفاءة الإنتاجية نتيجة لعدم وجود المنافسة، ومن هنا يمكن القول إن التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية يؤدي إلى اتساع حجم السوق ومن ثم القضاء على ظاهرة الاحتكار.

فالتكامل الاقتصادي بين البلدان العربية سوف يجعل مشروعاتها قادرة على مواجهة المنافسة أولا من جانب المشروعات المماثلة في البلدان العربية ذاتها – ثم بعد فترة معينة– تكون قادرة على مواجهة المنافسة من المشروعات المماثلة في الدول المتقدمة، ومن الطبيعي أن يؤدي ذالك إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية للمشروعات العربية.

المطلب الثالث: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية بالقاهرة اتخذ المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في دورته التاسعة والخمسين قرارا رقم 1317 بشأن الإعلان عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والموافقة على برنامجها التنفيذي. ولقد أقر المجلس بموجب قراره هذا في 1997/2/19 البرنامج التنفيذي وجدوله الزمني لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وفقا لإحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتتماشى هذه المنطقة مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة الدولية[1].

أولا: إجراءات الانضمام والالتزامات المتعلقة بالعضوية[2]

بلغ عدد الدول التي انضمت لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 18 دولة عربية، وتشمل كلا من : الأردن الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سوريا، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب السودان فلسطين، اليمن، وذلك بعد إيداعها لهيكل التعريفة الجمركية الساري لديها حتى 1997، وموافقة مجلس وزرائها

[1] سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999،ص ص.107-109.

[2] تواتي بن علي فاطمة ، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإليمية و العالمية، مجلة الباحث، جامعة شلف العدد06،2008، ص ص.189-190.

على البرنامج التنفيذي، والتوجيهات الصادرة بذلك إلى كافة منافذها الجمركية، بتطبيق التخفيض الجمركي بنسبة 10% على السلع العربية."أما الجزائر فقد أودعت ملفها في 2009 مستكمله بذلك إجراءات الانضمام"[1].

أما الدول التي لا تزال بصدد استكمال إجراءات الانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكانت قد أعلنت رغبتها في بالانضمام، ومن المتوقع أن يتم انضمامها قريبا حيث تقدمت بطلبات الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتم الترحيب بها من قبل المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لجامعة الدول العربية تشمل كل من : جيبوتي الصومال، وجزر القمر، موريتانيا.

يمكن تقسم التزامات الدول العربية إلى ثلاث أصناف رئيسية:

- إلغاء الرسوم الجمركية في غضون عشر سنوات بواقع 10%سنويا، اعتبارا من عام 1998، ويستثنى من ذلك السلع الواردة في البرنامج الزراعي العربي المشترك، والسلع الممنوعة لأسباب دينية وأمنية وصحية.
- إلغاء الضرائب ذات الأثر المماثل خلال الفترة المذكورة أعلاه وبالنسبة نفسها.
- إزالة القيود الكمية ، وهي الحواجز غير الجمركية التي تمنع دخول السلع العربية و الإجراءات النقدية المختلفة، كالرقابة على التحويلات، و تعقيدات فتح الاعتمادات المصرفية، وتعدد الجهات الإدارية المانحة لتراخيص الاستيراد.

ثانيا: البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[2]

يعتمد البرنامج التنفيذي في إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، على أهم القواعد و الأسس التالية:

- تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقا لهذا البرنامج، معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ، والمواصفات و المقاييس، واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية.
- يعتبر هذا البرنامج إطار لتفعيل اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.
- تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي و الاجتماعي.

1. تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف :يعتمد البرنامج التنفيذي في تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف على تحرير كافة السلع العربية المتبادلة وفقا لمبدأ التحرير التدريجي وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة.

[1] http://ar.wikipedia.org/wiki

[2] تواتي بن علي فاطمة ، مرجع سبق ذكره، ص ص.187-188.

2. القيود غير الجمركية: لا تخضع السلع العربية المتبادلة في إطار البرنامج، إلى أي قيود جمركية تحت أي مسمى كان.
3. تبادل المعلومات والبيانات: تتعهد الدول الأطراف، بتطبيق مبدأ الشفافية وإخطار المجلي الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات، والإجراءات و اللوائح الخاصة بالتبادل التجاري، بما يكفل حسن تنفيذ الاتفاقية والبرنامج التنفيذي لها.
4. يتم التشاور بين الدول الأطراف، حول الخدمات وبالذات المرتبطة بالتجارة و التعاون التكنولوجي والبحث العلمي، وتنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية، وحماية حقوق الملكية الفكرية.
5. تسوية المنازعات: يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات، في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وكذلك أي خلاف حول تطبيق هذا البرنامج.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم في هذا الفصل يمكن لنا وصف وتلخيص وضعية التجارة الخارجية للدول العربية في ظل العولمة، في كونها مازالت تعاني من تفاوت في مستويات النمو والتطور. وهي تتأثر بشكل كبير ومباشر، بكل ما تفرزه العولمة من تداعيات،ويعزى أسباب هذا التأثر إلى اعتماد صادرات معظم الدول العربية على المحروقات، وكذا ضعف صادراتها خارج المحروقات، وارتباط وارداتها بشكل كبير بالدول الاقتصادية الكبرى، وبالتالي فأي تغير سلبي في الأسواق الخارجية سينجر عنه تداعيات وخيمة على الدول العربية.

ومن أجل تجنب الآثار السلبية التي تخلفها العولمة على قطاع التجارة الخارجية، كان لزاما على مختلف الدول والحكومات العربية مسايرة التطورات العالمية ،فسعت معظمها للدخول للمنظمة العالمية للتجارة ،للاستفادة من المزايا الاقتصادية المقدمة ،وكذا مساعدتها في تطوير اقتصادها المحلي الناشئ.

كما يمكن اعتبار التكامل الاقتصادي العربي، خطوة من الخطوات التي قد تساعد الدول العربية على مواجهة آثار العولمة وهذا بتحقيق نوع من التكامل العربي البيني.

مقدمة الفصل:

إن أي سياسة اقتصادية تنتهجها دولة ما لا تأتي من فراغ و إنما تأتي انعكاسا للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تمر بها هذه الدولة.

وباعتبار العولمة واقع نعيشه عمليا ،فهي تفرض جملة من التحديات على اقتصاديات الدول، والاقتصاد الجزائر هو الآخر يشهد جملة من التغيرات والتعديلات التي تعرضت لها سياساتها الاقتصادية منذ الاستقلال وإلى غاية يومنا هذا. حيث كان لهذه التغيرات و تلك التعديلات آثارها المباشرة وغير المباشرة على التجارة الخارجية للبلاد ، انعكس على نوعية و أهداف السياسة التجارية المتبعة .

وإزاء هذه التحديات التي تعرفها الجزائر ظهرت الرغبة في الإصلاح الاقتصادي من خلال إعداد برامج تصحيح اقتصادي تحتوي مجموعة من الإجراءات تشكل وحدة متكاملة فيما بينها، حيث يمثل إصلاح قطاع التجارة الخارجية جزءا هاما منها، و عليه فقد اتجهت الجزائر وانطلاقا من التسعينيات إلى تبني حرية التجارة الخارجية ويتضح ذلك من خلال الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية من أجل مواكبة التغيرات الخارجية ، الذي يسمح لها بإزالة الحواجز أمام قطاع التجارة الخارجية . وهو ما يتوافق مع مبادئ المنظمة العالمية للتجارة وكذا اتفاق الشراكة الاورو–جزائرية.

و تم دراسة موضوع هذا الفصل من خلال المباحث الآتية :

المبحث الأول: مراحل تطور سياسات التجارة الخارجية الجزائرية

المبحث الثاني:تحليل تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000 - 2010

المبحث الثالث:التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

المبحث الرابع :التجارة الخارجية الجزائرية في ظل اتفاق الشراكة الاورو–جزائرية

المبحث الأول: مراحل تطور سياسات التجارة الخارجية الجزائرية

لقد مر قطاع التجارة الخارجية في الجزائر بعدة مراحل تبعا لتطور الاقتصاد الجزائري، يمكن تمييز مرحلتين مهمتين مرت بهما السياسة التجارية، تميزت الأولى بالرقابة التي فرضتها الدولة الجزائرية على قطاع التجارة الخارجية، ومرحلة ثانية تميزت بتأميم هذا القطاع واحتكار الدولة لكل الأنشطة المتعلقة بالتجارة الدولية. ونظرا للتطورات الاقتصادية الداخلية والخارجية، باشرت الجزائر إصلاحات اقتصادية شملت كل القطاعات بما فيها القطاع التجارة الخارجية، أين اضطرت إلى التخلي على الاحتكار، وبدأت في اتباع سياسة تجارية أكثر انفتاحا.

المطلب الأول : مرحلة رقابة الدولة للتجارة الخارجية

مباشرة بعد استقلال الجزائر، كان على الدولة الجزائرية أن تتخذ الإجراءات الضرورية لتسيير الوضعية الاقتصادية الموروثة عن الاستعمار الفرنسي. لهذا فقد تركز اهتمام السلطات الجزائرية في مجال التجارة الخارجية على وضع الإجراءات الأولية للرقابة على هذا القطاع الحساس.

" تم التأكيد على رقابة التجارة الخارجية في كل من برنامج طرابلس عام 1962 وميثاق الجزائر عام 1964 إيمانا من السلطات بالدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني ومدى مساهمتها في التنمية المرغوبة، وعليه فقد نص برنامج طرابلس المنعقد في شهر جوان 1962 على ضرورة قيام الدولة بتأميم كل من التجارة الخارجية و تجارة الجملة و الإشراف على تنظيمها ، بحيث يسمح هذا التنظيم للدولة بفرض رقابتها على الواردات والصادرات، على اعتبار أن القطاع التجاري يمثل وسيلة ذات أهمية إستراتيجية لتوجيه السياسة الاقتصادية ومراقبتها وبالتالي فسيطرة الدولة على التجارة الخارجية وتجارة الجملة كان ينظر لها خلال هذه المرحلة على أنها أمرا طبيعيا وأنها عملية لازمة وحتمية لتأميم النظام الإنتاجي ،وعاملا فعالا لحماية الإنتاج الوطني"[1].

ولأجل فرض الدولة لرقابتها على التجارة الخارجية، لجأت الدولة الجزائرية إلى استخدام عدة إجراءات لتحقيق ذلك منها : الرقابة على الصرف ، التعريفة الجمركية و حصص الاستيراد و التجمعات المهنية للشراء.

[1] Nachida M'hamsadji bouzidi, Le monopole de l'état sur le commerce extérieur : l'expérience Algérienne (1974-1984), Alger , opu, 1988, p.112.

أولا : الرقابة على الصرف

"نعني بالرقابة على الصرف بالمفهوم الواسع تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتقبة طبعا للمصالح الوطنية، وكذلك بالسهر على عمليات التنازل و الحيازة على بعض الأملاك الوطنية من قبل الأشخاص المقيمين بالخارج "[1].

فغداة الاستقلال كانت الجزائر تنتمي لمنطقة الفرنك الفرنسي ، حيث كانت حركة رؤوس الأموال تتداول بكل حرية، إضافة إلى أن مجموع التبادلات الخارجية الجزائرية تقريبا كانت تتحقق داخل هذه الدائرة .إلا أنه ابتداء من شهر أكتوبر 1963 انسحبت الجزائر من منطقة الفرنك لتنضم في السنة نفسها إلى صندوق النقد الدولي [2] إلى جانب إنشائها البنك المركزي[3]، وبخروجها من المنطقة بدأت تمارس عمليات الرقابة و ذلك من خلال إصدار القانون 144/63 الصادر في 13 أكتوبر 1963 بغية الحد من خروج رؤوس الأموال وكذا التحكم في التقلبات النقدية في السوق الدولية، وتحديد أثارها على العملة الوطنية انطلاقا من التسيير المستقل للعملة الوطنية .

ثانيا: التعريفة الجمركية

"تعرف الرسوم الجمركية على أنها ضريبة تفرضها الدولة على السلع عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية دخولا (واردات) أو خروجا (صادرات) ، والغالب أن تفرض الرسوم الجمركية على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق سياسة الحماية التجارية ، ويطلق على مجموع النصوص المتضمنة لكافة الرسوم السائدة في الدولة في وقت معين اسم التعريفة الجمركية "[4].

لقد كان صدور أول تعريفة جمركية في الجزائر عام 1963 والثانية عام 1968 .

1. التعريفة الجمركية لعام 1963 :

صدر أمر رقم 63-414 المؤرخ في 28 أكتوبر 1963 يؤسس أول تعريفة جمركية جزائرية، اعتمدت على تصنيفين: حسب المنتوج وحسب الدول .

أما الترتيب حسب المنتوج فقد وزعت على ثلاث أفواج من المنتجات[5] :

- السلع التجهيزية والمواد الأولية تخضع لتعريفة جمركية بنسبة 10 % .
- السلع نصف مصنعة تخضع لتعريفة جمركية ما بين 5 – 20 % .

---

[1] محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات، 1999، ص 171

[2] انضمت في 26 سبتمبر 1963 حينما كانت حصتها تقدر ب 6231 مليون وحدة سحب خاصة.

[3] بموجب القانون 63/ 144 المؤرخ في 1963/12/13 المتضمن إنشاء البنك المركزي و تحديد قانونه الأساسي.

[4] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي ، نظرة عامة على بعض القضايا** ، الجامعة الجديدة للنشر ،الإسكندرية ،1999، ص 297.

[5] الجريدة الرسمية رقم80 الصادرة في 1993/10/23، ص 180

- السلع النهائية تخضع لتعريفة جمركية ما بين 15 – 50 % .

2. التعريفة الجمركية لعام 1968 :

"بموجب الأمر68-35 المؤرخ في 2 فيفري 1968 وضعت تعريفة جمركية جديدة من أجل تحقيق أهداف المخطط التنموي آنذاك. فلقد تم وضع معدلات جديدة وخاصة مع حذف العمود الخاص بفرنسا. وهذا الحدث كان رد فعل السلطات الجزائرية على القرارات الفرنسية فيما يخص بعض صادرات الدولة الجزائرية "[1]، كما سعت هذه التعريفة الجديدة تحقيق الأهداف التالية :

– الحد من استيراد المواد المعتبرة كمواد ثانوية .

– تسهيل التوزيع الجغرافي لتجارة الاستيراد على أساس القدرة التنافسية بإلغاء الامتيازات التعريفية الممنوحة لفرنسا وهكذا تم اعتماد مجموعتين من البلدان، بلدان المجموعة الأوروبية المشتركة والبلدان المبرمة لعقود تجارية مع الجزائر من جهة، وبقية بلدان العالم من جهة ثانية .

– مراعاة استراتيجية التنمية القائمة على عملية إحلال الواردات، بالتخفيضات المطبقة على المواد غير المحولة لمساعدة الصناعات الناشئة. والجدول التالي يبين ذلك :

الجدول رقم(6):الرسوم الجمركية حسب طبيعة المنتجات المستوردة في تعريفة 1968

	سلع محولة	سلع غير محولة
سلع استهلاكية ضرورية	30 إلى 50 %	20 إلى 40 %
سلع استهلاكية كمالية	100 إلى 150 %	20 إلى 30%
السلع التجهيزية	30 %	20 %

Source: Benissad hocine ,economie du développement de lAlgerie ,alger ,opu,2eme éditionn , 1982,p.177

يتضح من الجدول السابق أن تعريفة 1968 قد ميزت بين الموارد الاستهلاكية ذات الاولوية ، والمواد الكمالية والغرض من فرض رسوم مرتفعة على السلع الكمالية هو حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية والحد من استيراد السلع التي لا تخدم التنمية .

ورغم ما جاءت به هذه التعريفة من مراجعات إلا أنها بقيت مقسمة بطريقة تفضيلية لدول المجموعة الأوروبية، كما أن تطور سياسة التنمية داخل الاقتصاد الوطني، أصبحت غير ملائمة مع شكل التعريفة الجمركية خاصة مع ظهور

[1] زايد مراد ، **الحماية الجمركية في الجزائر**، الحماية الجمركية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، 1993،ص68.

سياسة التصنيع مما استلزم إدخال تغييرات إضافية تأخذ بعين الاعتبار تطور احتياجات فروع القطاعات الموجودة داخل الاقتصاد الوطني [1] .

3. نظام الحصص :

يقصد بنظام الحصص فرض قيود على الاستيراد (ونادرا عل التصدير) خلال فترة زمنية محددة ، بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات و القيم المسموح باستيرادها أو تصديرها ، و قد تكون الحصص قيمة أو كمية[2].ولا يحق للمستورد أن يقوم باستيراد أي كمية تزيد عن الحصة التي تقدرها الدولة خلال فترة زمنية و معينة عادة سنة .

وقد طبقت الجزائر هذا الإجراء بموجب المرسوم رقم 188/63 الصادر في 16 ماي 1963 و المتعلق بوضع الإطار العام لحصص الاستيراد و الذي شرع في تطبيقه رسميا بداية شهر جوان 1964 . وحسب المادة الاولى من هذا المرسوم يتضح أن هناك ثلاثة معايير تحكم استيراد السلع في الجزائر و هي :

- المنع او الحظر الجزئي أو الكلي لسلعة ما إذا كانت تشكل بطبيعتها حظرا على المصلحة العامة وصحة المجتمع.
- حرية الاستيراد لمنتجات في إطار قائمة محدودة و مسجلة في البرنامج العام للاستيراد .
- تطبيق نظام الحصص على منتوجات سلع الاستهلاك النهائي و سلع الاستهلاك الوسيط .

وهكذا فإن الهدف من الاجراءات المنصوص عليها في مجال نظام الحصص هو[3] :

- الحد من الواردات الكمالية و الاقتصاد في استخدام العملة الصعبة .
- تعديل الميزان التجاري من خلال المحافظة على الاحتياطي من الصرف الأجنبي.

بالموازاة مع تطبيق إجراءات الرقابة على الصرف انشأ مع نهاية 1963 الديوان الوطني للتجارة الخارجية ، بموجب المرسوم 125/62 المؤرخ بتاريخ 19 ديسمبر 1963 حيث أوكلت له مهمة تزويد السوق الوطنية بالمواد ذات الاستهلاك الواسع (القهوة ، الزيت ، السكر ...) كما تكفلت أيضا باستيراد بعض المواد لحساب بعض المؤسسات العمومية الصناعية ، وكذلك تكييف و تحويل بعض المنتجات التي يستوردها لغرض طرحها في السوق الوطنية ، وقد

[1] زايد مراد ، نفس المرجع، ص 68 .

[2] زينب حسين عوض الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 306

[3] Benissad hocine , Economie du développement de l'Algérie , op_cit ,P .75.

بلغت مشترياته بعد إنشائه حوالي 40% من إجمالي واردات السلع الغذائية للجزائر[1] و يعتبر هذا الديوان كأول تجربة مارست من خلالها الدولة الرقابة على التجارة الخارجية .

هذا و قد لجأت الدولة في سنة 1964 إلى إنشاء هيئات مراقبة هي التجمعات المهنية للشراء تضم المستوردين الخواص وهي عبارة عن شركات استيراد خاصة ،برأس مال موزع بين الدولة و الخواص ،حيث تقوم الدولة بالرقابة على أعمالها في الاستيراد و التوزيع ، كما تقوم هذه التجمعات بتحضير برامج استيراد سنوية للمنتجات حسب اختصاص كل تجمع كما تعمل على توزيع هذه السلع المستوردة بين أعضائها ، و تشمل هذه التجمعات المهنية للشراء على خمسة فروع من أنشطة الاقتصاد الوطني هي[2] :

الخشب و مشتقاته، والنسيج الصناعي و القطن، والحليب ومشتقاته، والجلود و مشتقاتها، والمنتجات الأخرى.

لقد قامت الدولة الجزائرية ببسط سيطرتها على التجارة الخارجية ، وبذلك اتخذت من الرقابة وسيلة للوصول إلى تحقيق ذلك، غير أنها لم تستطع أن تعالج جل الاختلالات. و أمام هذا الوضع أتت مرحلة الرقابة على نهايتها، لتعرف السياسات التجارية الجزائرية مرحلة جديدة تمثل مرحلة الاحتكار و ذلك ما سنبينه من خلال المطلب التالي.

المطلب الثاني : مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية

إن الهدف من عملية الاحتكار هذه هو بسط السيطرة على التدفقات التجارية وجعلها تتساير وسياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة .وحتى يتم تنظيم قطاع التجارة الخارجية استخدمت السلطات الجزائرية عناصر أساسية لإجراء هذا الاحتكار تمثلت في ما يلي :

أولا : المظهر التنظيمي للاحتكار

"لقد استندت مهمة احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، وبالأحرى الصادرات و الواردات إلى المؤسسات العمومية كونها تغطي معظم فروع النشاط الاقتصادي ، وهو إجراء يهدف إلى احترام التنظيم الاقتصادي المعتمد من طرف السلطات الجزائرية ، غير انه يعاب على هذه الطريقة أنها لم تفصل بين الوظائف التقليدية للمؤسسات (الإنتاج والتوزيع) والوظيفة الجديدة (الاستيراد) ،إلى جانب غياب نص قانوني يحدد الشروط العامة للاستيراد (خاصة في إطار المؤسسات

[1] عبد الرشيد بن ديب ، تنظيم و تطور التجارة الخارجية "حالة الجزائر "، اطروحة دكتراه غير منشورة ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2003 ، ص .240

[2] Nachida M'hamsadji baizidi, p.140

المستفيدة من احتكار الواردات) ،وهو ما خلق وضعية لم تسمح لا للكيفيات الإدارية التي تحكم تطبيق هذه الوظيفة ولا للعلاقة المراد الحفاظ عليها بين وظيفة الاستيراد و الوظائف الأخرى التي تقوم بها"[1].

هذا الإجراء انعكس سلبا على الاقتصاد الوطني عامة و المؤسسات المخول لها بالاحتكار خاصة ،ويظهر ذلك في [2]:

- غياب الجودة في بعض السلع الصناعية المستوردة ،كالأجهزة الكهرومنزلية التي تستورد بدون ضمان.
- غياب التنسيق وكذا عدم وجود برامج موحدة بين المؤسسات، أنجر عنه التعامل الفردي لكل مؤسسة مع المتعامل الأجنبي، وهو ما انجر عنه اختلافات الأسعار في السوق المحلية.
- لجوء المؤسسات الوطنية للقيام بوظيفة الاحتكار ،و تركهم لوظيفتهم الأساسية المتمثلة في الإنتاج والتوزيع جراء المردودة الكبيرة من ذلك (وظيفة الاحتكار)، إلى جانب أن التفريق بين هذه الوظائف ليس مطلق الحرية ، فنجد أن مؤسسات أنشأت لأجل الإنتاج فأسندت لها وظيفة التوزيع أو العكس، و مثال ذلك شركة سونطراك التي أنشأت عام 1963 بهدف تامين و النقل و تجارة البترول، وبعد سنة 1966 أصبحت مسؤولة عن العمليات المرتبطة بالمحروقات من إنتاج و نقل وتوزيع ...الخ.

ثانيا :التراخيص الإجمالية للاستيراد

تم إنشاء التراخيص الإجمالية للاستيراد (AGI) بموجب الأمر رقم 12/14 و المتعلق بشروط استيراد السلع، وهي بمثابة وسيلة لبسيط احتكار الدولة على التجارة الخارجية ، حيث تم اقتراح البرنامج الكلي للاستيراد (PGI) من قبل لجنة وزارية مشتركة تعده مسبقا ليعرض على الحكومة من اجل تحديده ، ويتم نشره بعد ذلك قبل 15سبتمبر من كل سنة لدى وزارة التجارة من طرف المؤسسات العمومية [3].

إذا من خلال هذا التنظيم تم التمييز بين ثلاثة أصناف من السلع التي يمكن استيرادها تتمثل في:

– سلع تخضع لنظام الحصص وتطبق على العمليات التجارية التي لا تستفيد من تراخيص إجمالية للاستيراد.

– السلع محررة للاستيراد فهي لا تخضع لأي قيد او شرط عند استيرادها ، ما عدا انه يتوجب هنا ان تحترم بعض الالتزامات التقنية و الصحية لبعض المنتجات التي تدخل الجزائر .

– سلع تخضع لنظام الرخص الإجمالية للاستيراد و التي تسلم سنويا.

ثالثا: تعزيز احتكار الدولة للتجارة الخارجية

لتجاوز النقائص الملاحظة في استخدام أدوات سير نشاط التجارة الخارجية ، والنتائج السلبية على الاقتصاد الوطني المسجلة خلال عقد السبعينات، اتجهت الدولة إلى تكريس الطابع النهائي لتأميم التجارة الخارجية واحتكارها لها. وهذا

[1] Nachida M'hamsadji baizidi, p.171
[2] Benissad hocine ,lareforme économique en Algerie , op_cit ,PP.85-86.
[3] Benissad hocine ,lareforme économique en Algerie , op_cit ,P.80.

سعيا منها لتحقيق جملة من الأهداف يمكن حصر معالمها في ما جاء به القانون 02/27 والذي جرى العمل به إلى غاية سنة 1988 كما يلي[1] :

- حماية الاقتصاد الوطني .
- تقوية قدرة التفاوض مع الأطراف الخارجية.
- تنويع العلاقات التجارية الجزائرية مع الخارج.
- ضمان شروط التمويل الحسن .
- الضمان الحقيقي لنقل التكنولوجية.
- مراقبة حركة رؤوس الأموال.

أما فيما يخص الصادرات فقد نص القانون 02/78 في مادته الأولى على ما يلي :
" إن تصدير السلع و الخدمات بكل أشكالها يرجع للدولة لا غير " و هذا يعني ان الصفقات التجارية مع الشركات الاجنبية لا يتم إبرامها إلا بواسطة أجهزة الدولة .

ومع حلول فترة الثمانينيات شهد الاقتصاد الجزائري نظرة جديدة على مستوى مسيرته إذ و في إطار إعادة هيكلة المؤسسات العمومية ثار جدال آخر خلال الفترة 1980-1982 حول موضوع احتكار الدولة للتجارة الخارجية بإعادة النظر فيه، بل وحتى إمكانية إلغاءه ، غير أن طابعه الدستوري كان كافيا للإبقاء عليه ووضع حد لذلك الجدل ، لكن مع تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986 و التي كانت له آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري ، أصبح تصدير المنتجات خارج المحروقات أمرا محتوما و ضروريا في السياسة الاقتصادية الجزائرية للتخضير لعهد ما بعد البترول ، وبذلك اعتبار أول تحفيز بالمعنى الصحيح في هذا المجال ، هو ذلك التشخيص الضريبي لعام 1986 و الذي نص على إعفاءين هما [2]:

- إعفاء المؤسسات من الدفع الجزافي المتعلق بالأجور من سنة إلى 5 سنوات بالإضافة إلى تسهيلات جبائية أخرى مست كل من الرسم على النشاط الصناعي و التجاري ،و الرسم الوحيد على الإنتاج ويمس الإعفاء على العمليات المتعلقة بالتصدير و كذا المواد المخصصة لإعادة التصدير .كما صدر في جانب الأسعار المرسوم 46/86 المتعلق بدعم و ترقية الصادرات من غير المحروقات .
- إعفاء رقم الأعمال المحقق من التصدير من طرف عام أو خاص.

بعد مرحلتي الرقابة والاحتكار، تم التفكير في تبني إستراتيجية جديدة هي تحرير التجارة الخارجية ،وذلك ما سنتطرق إليه في المطلب التالي .

[1] عبد الرشيد بن ديب ، مرجع سبق ذكره ص 30 .

[2] Benissad hocine ,lareforme économique en Algerie , op_cit ,P.85.

المطلب الثالث:مرحلة تحرير التجارة الخارجية

كان للأحداث الاقتصادية التي شهدها العالم، والجزائر في نهاية الثمانينات الأثر البالغ في توجيه الاختيارات السياسية والاقتصادية الجزائرية للفترة المقبلة. حيث دفعت الأزمة الاقتصادية العالمية وما انجر عنها من انخفاض لأسعار النفط، وانخفاض عائدات الجزائر من العملة الصعبة، بالسلطات الجزائرية إلى مباشرة إصلاحات اقتصادية مست هيكل الاقتصاد، بهدف تصحيح هذه الإختلالات الهيكلية. وهكذا بدأت التحولات الاقتصادية نحو الانفتاح .

أولا : الخطوات الأولى للانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة [1]:

تحت تأثير الأزمة البترولية لسنة 1986، وتراجع أسعار النفط من 22.11 دولار للبرميل سنة 1985 إلى 14.88 دولار للبرميل سنة 1986، والتدني الذي شهدته قيمة الدولار الأمريكي سنة 1985. تراجعت مداخيل الصادرات الجزائرية بشكل محسوس، وارتفع حجم المديونية الخارجية بـ 4.42 مليار دولار بمعدل زيادة قدره 24 % لتصل إلى 26.6 مليار دولار سنة 1989. وارتفعت أسعار المنتجات الغذائية بنسبة 60 % وعرفت السوق الداخلية ندرة في المواد بسبب السياسة التقشفية المتبعة ما أدى إلى ثورة الشارع في أكتوبر 1988.

في مجال التجارة الخارجية فقد تمت مراجعة آلية ممارسة الاحتكار، ففي 19 جويلية 1988 صدر المرسوم التشريعي 88 –29 والمتعلق بممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، حيث نص أن استيراد السلع الذي يتم في إطار النظام الوطني للتخطيط ضمن برنامج عام للتجارة الخارجية يتم عن طريق الوكالة أو الامتياز الذي تمنحه الدولة للمؤسسات العمومية ومجمعات المصالح المشتركة، وذلك وفقا لدفتر الشروط. حيث نص المرسوم التشريعي 89 – 01 المؤرخ في 15 جانفي 1989 وحدد حقوق وواجبات كل وكيل ،إذ يلتزم هؤلاء بتحقيق مصالحهم الخاصة في إطار تحقيق المصلحة العامة للدولة التي يعود لها احتكار التجارة الخارجية لتحقيق الأهداف التالية:

- تنظيم الاختيارات والأولويات في مجال التجارة الخارجية وفقا للتوجهات والقرارات الخاصة بالحكومة .
- تدعيم التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي ودعم المنتج الوطني.
- تشجيع تنويع مصادر تموين البلاد، تخفيض حجم الواردات وتكاليفها.
- ترقية الصادرات.
- تنظيم عمليات الدخول للأسواق الأجنبية لكل من المؤسسات العمومية والخاصة.

[1] مفتاح حكيم ، **السياسات التجارية و الاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد** ، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2002،ص.107

وبموجب هذا القانون أصبح بإمكان المؤسسات الخاصة التدخل في التجارة الخارجية، كما أن دستور 89 دعم هذا التوجه نحو الانفتاح على السوق الخارجي. كما كان للمفاوضات التي بدأتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي أثرها في تعزيز هذا التوجه. حيث وبعد تفاقم أزمة الديون الخارجية الجزائرية دخلت الحكومة الجزائرية في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي بغرض إعادة جدولة ديونها، وأعلنت التزامها بالإصلاحات الاقتصادية، والتحرير التدريجي لاقتصادها وأبرمت أول اتفاق في 30ماي1989 .

ثانيا : مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية

يعتبر صدور القانون المتعلق بالنقد و القرض في 1990 بداية لهته المرحلة حيث يمثل نواة التغيرات في السياسة التجارية الجزائرية ، كما كان لهذا القانون أثر على التجارة الخارجية .

وفقا للمادتين 40و 41 من القانون التكميلي لسنة 1990 فإن المشرع يمنح الحق لتجار الجملة و الوكلاء المعتمدين الذين يقيمون داخل التراب الوطني باستيراد البضائع وإعفائها من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف .إلا ان هذا الانفتاح الذي أقرته المادة 41 من قانون المالية التكميلي لعام 1990 ، كان له طابع تقييدي جزئي و ذلك لعدة أسباب أهمها [1]:

- كانت تخص فئة معينة من المتعاملين الاقتصاديين يعرفون بالملتزمين أو البائعين بالجملة .
- لانه يتطلب انتقال رؤوس الاموال ، ذلك لان تسديد ثمن البضائع يستوجب وجود رصيد بالعملة الصعبة .
- كان نشاط الملتزمين أو البائعين بالجملة يستوجب موافقة البنك الجزائري لا الإدارة التجارية .

أصدر بنك الجزائر في 1990 عدة نصوص تشريعية و تنظيمية ،تهدف لتمكين المتعاملين الاقتصاديين من إنجاز عمليات التجارة الخارجية المتعلقة بالسلع و الخدمات و ذلك عن طريق بنك وسيط معتمد .

ووفقا لذلك حدد النظام 02/90 الطرق العملية لفتح وتشغيل حساب أو عدة حسابات بالعملة الصعبة لدى أي بنك جزائري من قبل الأشخاص المعنويين الجزائريين ، ضف إلى ذلك فقد أعطى للمصدرين حق الحيازة و التصرف في كل إراداتهم أو جزء منها على شكل عملات صعبة و المتأتية من الصادرات خارج المحروقات و المواد المعدنية ، وتتراوح النسب التي يحتفظ بها المصدرون من إيراداتهم بالعملة الصعبة بين 10%و 100% وفقا لطبيعة السلع أو الخدمة

[1] زايد مراد ،**دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق** ، حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2006،ص.187.

موضوع التصدير ، وبتعبير آخر وفقا للقيمة المضافة المحلية التي تحتويه هذه السلعة أو الخدمة و كذلك الجهد المبذول في البحث عن الأسواق الخارجية و اكتسابها [1].

يتضح مما سبق أن البنوك التجارية و من ورائها بنك الجزائر قد ساهمت بقسط وافر في تسيير التجارة الخارجية في ظل إجراءات الانفتاح على العالم الخارجي .غير أن هذا الانفتاح شابته بعض النقائص ، خاصة فيما يخص الإجراءات المتعلقة بالاستيراد و التصدير من قبل المؤسسات الوطنية أو الأجنبية ، وتتمثل هذه النقائص في ما يلي[2] :

- عدم إمكانية إجراء منافسة بين البنوك لغرض تمويل عمليات التصدير و الاستيراد .
- الالتزام بعدم معالجة أو شراء أو بيع السلع إلا بعض المنتجات المرخصة .
- التزام أصحاب الامتيازات غير المقيمين بالتكفل بإنتاج السلع المحلية .

ثالثا : مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية

بعد اتفاق الجزائر مع المؤسسات النقدية و المالية الدولية طبقت برنامجا إصلاحيا اقتصاديا ،حيث تم التوقيع في مرحلة أولى على اتفاق "stand by" ، ثم الاتفاق في المرحلة الثانية على برنامج للتمويل الموسع مصحوبا ببرنامج لإعادة جدول الديون الخارجية لمدة ثلاثة سنوات ،و يعتبر قطاع التجارة من أهم القطاعات التي مسها هذا البرنامج ، بحيث كانت تتمحور سياسة التجارة الخارجية حول محورين هما :

- تحرير التجارة الخارجية و إجراءات تشجيع الصادرات خارج المحروقات .
- الإسراع في إجراءات اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي و البحث عن مكانة في التقسيم الدولي الجديد للعمل ،محاولة بذلك الخروج من إطار الاقتصاد الريعي.

بالنسبة لعمليات التصدير فتح المجال واسعا لزيادة الصادرات و تنويعها ، إذ نجد عدا السلع المنصوص عليها في القرار الوزاري المشترك ليوم 9 افريل 1994[3]و الذي حدد قائمة السلع الممنوعة من التصدير ، وتشمل : الأبقار الولود والأغنام و أشجار النخيل الى جانب الأشياء التي تمثل منفعة وطنية . فإن كل السلع الاخرى محررة للتصدير ،كما أظهر امكانية تصدير البضائع في حالات استثنائية شرط الحصول على ترخيص بذلك ، على أن يتم الأخذ بعين الاعتبار جودة المواد المعدة للتصدير و مطابقتها .

[1] محمود حميدات ، **مدخل للتحليل النقدي** ،مرجع سبق ذكره ، ص 163.

[2] Benissad hocine ,lareforme économique en Algerie , op_cit ,P.91.

[3] القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 9 افريل 1994 و الذي يحدد قائمة البضائع التي تم وقف تصديرها .

كما قام بنك الجزائر بإصدار التعلمية رقم 20/94 و التي بموجبها أصبح كل شخص معنوي و طبيعي يمارس النشاط التجاري و المسجل في السجل التجاري إمكانية الحصول على العملة الصعبة و بالتالي ممارسة نشاط الاستيراد [1].

كما انه من أجل زيادة الانفتاح و تعزيز التكامل الإقليمي ، خفضت الحماية الجمركية و كذا الحدود القصوى للتعريفة الجمركية على الواردات ، حيث تم تخفيض المعدل الأقصى إلى 50% سنة 1996 ، ثم 45% عام 1997 لتصل سنة 1998 إلى 40% [2]. كما قام الإصلاح التعريفي سنة 2001 بإعادة هيكلة كلية للتعريفة الجمركية و التي كان من نتائجها أن أصبحت التعريفة الحالية تمتاز بانخفاض عدد النسب التعريفية ومستوى توزيعها وكذا انخفاض معدلاتها ، فمن حيث معدل النسب أصبحت تحتوي التعريفة الجمركية الحالية على ثلاثة نسب زيادة على الإعفاءات وهي 5% ،15%، و 30% هذا و قد أسفر الإصلاح التعريفي على انخفاض محسوس في الحماية الاسمية إذ انخفض المعدل المتوسط النسبي للحقوق الجمركية من 11% سنة 2000 إلى 10% سنة 2001 ثم 9.1% سنة 2004 ليصل إلى 8.9% سنة 2005.و في نفس السياق شهد التشريع و التنظيم المسيرين للتجارة الخارجية إعادة تأهيل للوصول إلى إطار قانوني للتجارة الخارجية مطابق لقواعد و مبادئ المنظمة العالمية للتجارة، تسارعت وتيرته كرد فعل لإرادة الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي ، هذا الإطار القانوني كرسه إصدار الامر 40/03 المؤرخ في 2003 والمتعلق بالقواعد العالمة المطبقة على عمليات البضائع و تصديرها[3] .

يتضح من خلال ماسبق أن الإصلاحات التي طبقتها الجزائر بالتنسيق مع الهيئات المالية الدولية قد كرست مبادئ وقواعد اقتصاد السوق الحر ، مما زاد في تكريس مفهوم العولمة بالخصوص عند توقيع اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوربي الذي دخل حيز التفيذ في 1 سبتمبر 2005 ، بالإضافة إلى مسعى الجزائر إلى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وأمام هذا الانفتاح ،اقتضت الدراسة التطرق إلى تحليل وضعية التجارة الخارجية الجزائرية بلغة الأرقام حتى يتسنى لنا معرفة أهم النتائج المتوصل إليها من جراء مواجهة هذه الأخيرة لتحديات العولمة .

المبحث الثاني:تحليل تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000 –2010

إن التجارة الخارجية الجزائرية لا تختلف عن غيرها من الدول العربية فهي تتصف ببقاء قطاع المحروقات هو الرائد في صادراتها ، وكذا ارتباطها بأسواق الدول المتقدمة ،وعلى ضوء هذا سوف نتعرض خلال هذا المبحث إلى تحليل تطور النتائج الكلية لمبادلات التجارة الخارجية الجزائر المتمثلة في تطور التجارة الخارجية لكل من الصادرات والواردات وذلك خلال التطرق لتطور الميزان التجاري، والهيكل السلعي للواردات والصادرات، ثم التوزيع الجغرافي لهما .

[1] عبد الرشيد بن ديب ، مرجع سبق ذكره ص 440.

[2] كريم النشاشبي و آخرون ، الجزائر : تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق ، واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 1998، ص.113.

[3] وزارة التجارة ، مداخلة حول التجارة الخارجية ، المؤتمر العاشر لاتحاد رجال الأعمال العرب ، الجزائر ، 18نوفمبر 2006.

المطلب الأول: تطور مبادلات التجارة الخارجية الجزائرية و هيكلها السلعي

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى تطور الميزان التجاري و الهيكل السلعي للصادرات و الواردات خلال الفترة 2000-2010 و ذلك على النحو التالي:

أولا: تطور الميزان التجاري

يتميز الميزان التجاري الجزائري بالتبعية الكبيرة للصادرات،و الملاحظ خلال فترة الدراسة أن الميزان التجاري عرف رصيدا موجبا و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (7) تطور الميزان التجاري الجزائري 2000-2010(مليون $)

السنوات	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	معدل التغطية
2000	9173	22031	12858	240.17
2001	9940	19132	9192	192.47
2002	12009	18825	6816	156.76
2003	13534	24612	11078	181.85
2004	18199	31713	13514	174.26
2005	20357	46001	25644	225.97
2006	21456	54613	33157	254.53
2007	27631	60163	32532	217.73
2008	39479	79298	39819	201
2009	39294	45194	5900	115
2010	40473	57053	16580	1141

المصدر : معطيات المديرية العامة للجمارك ، المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام الآلي للجمارك C.N.I.S

الشكل رقم (6) تطور الميزان التجاري الجزائري 2000-2010

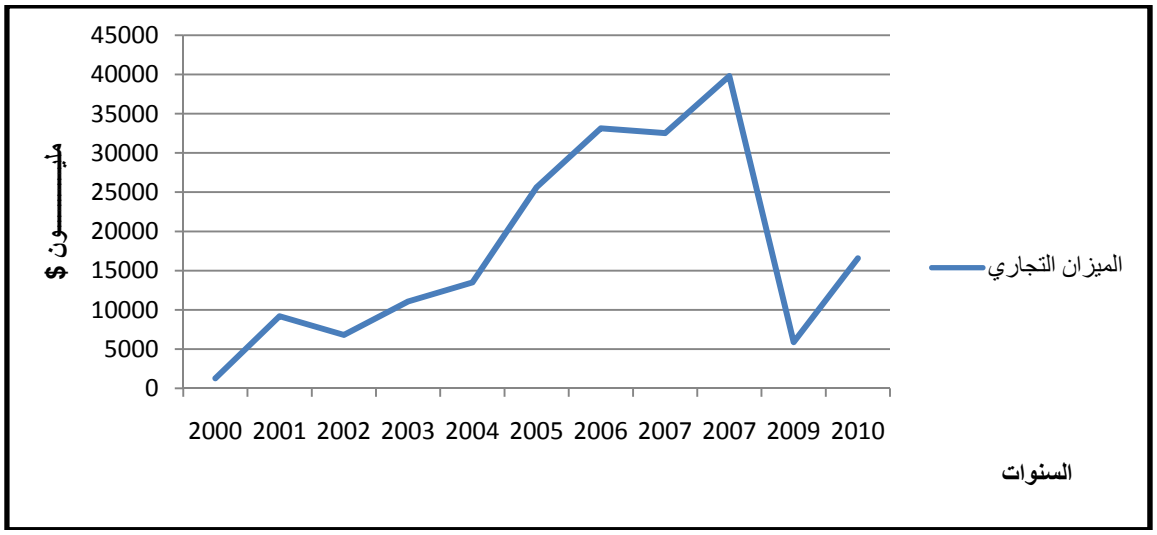

من خلال معطيات الجدول رقم(7) نلاحظ تسجيل فائض تجاري معتبر وصل إلى 12858مليون دولار في سنة 2000 عرفت أسعار البترول في هذه سنة ارتفاعا بالمقارنة مع السنوات السابقة حيث وصل سعر البرميل الواحد إلى 28.5 دولار كما ساهم استقرار الواردات في ذلك التحسن ، إلى أن هذا الرصيد انخفض في السنتين التاليتين ليصل إلى 9192مليون دولار عام 2001 و إلى 6816مليون دولار عام 2002 وذلك راجع إلى التذبذبات المسجلة في أسواق النفط و كذلك إلى انخفاض حجم صادرات المحروقات خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي وقعت بالولايات المتحدة الأمريكية .

سجل الميزان التجاري فائضا متزايدا انطلاقا من سنة 2002 إلى غاية 2008 حيث وصل سنة 2006 إلى حولي 33157 مليون دولار و هي قيمة معتبرة جدا ، أما عن معدل التغطية فبلغ نسبة 254.53% ، لينخفض إلى حوالي 32532 مليون دولار سنة 2007 عن سنة 2006 ،ليعاود هذا الفائض الارتفاع من جديد خلال سنة 2008 ليصل إلى 39819 مليون دولار ، ويرجع هذا الفضل إلى و بدرجة كبيرة إلى ارتفاع أسعار النفط .

ولكن هذا الارتفاع انخفض في السنة الموالية ليصل إلى 5900 مليون دولار وهذا التراجع إلى التراجع الملحوظ في نمو الاقتصاد العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية ، فقد أدى انكماش الطلب على النفط و تراجع أسعاره العالمية إلى انخفاض الصادرات النفطية للدول العربية و الجزائر .[1]

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الفصل الثامن :التجارة الخارجية للدول العربية .2009.ص.165.

إن هذا الفائض الذي حققه الميزان التجاري لايعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني ،حيث يعاني هذا الأخير العديد من المشاكل ،فجل مداخيل التجارة الخارجية مصدرها الدائم هو صادرات المحروقات التي تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات العالمية أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات لا تزال مساهمتاه ضعيفة وهذا ما سنراه لاحقا.

ثانيا : الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الجزائرية

إن الصفة المميزة لتجارة الدول العربية أو النامية هي سيطرة سلعة أو سلعتين على القيمة الإجمالية لصادراتها كما تسيطر السلع المصنعة بتنوعها على اكبر نسبة من هيكل الواردات لهذه الدول . والجزائر واحده من هذه الدول ومن أجل الوقوف على وضعية الصادرات و الواردات الجزائرية سعت الدراسة إلى إبراز الهيكل السلعي لصادرات و واردات هذه الأخيرة خلال نفس فترة الدراسة.

1- الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية :

من أجل التعرف التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2010 نستعرض الجدول التالي :

الجدول رقم (8) الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000- 2010

(مليون $)

البيان	المواد الغذائية	الطاقة و المحروقات	المواد الخام	المواد النصف مصنة	سلع التجهيز الفلاحية	سلع التجهيز الصناعية	السلع الاستهلاكية	المجموع	الصادرات خارج المحروقات
2000	32	21419	44	465	11	47	13	22031	612
2001	28	18484	37	504	22	45	12	19177	648
2002	35	18091	51	551	20	50	27	18832	734
2003	48	23939	50	509	1	30	35	24646	781
2004	65	30925	102	552	1	52	16	32086	781
2005	67	45094	134	656	-	36	14	46232	907
2006	73	53429	195	828	1	44	43	54741	1184
2007	88	59197	169	993	1	46	35	60529	1332
2008	119	77256	334	1384	1	67	32	79193	1937
2009	113	44128	170	692	1	42	49	45194	1047
2010	315	55527	94	1056	-	30	30	57053	1530

المصدر : معطيات المديرية العامة للجمارك ، المركز الوطني للإحصائيات1 و الإعلام الآلي للجمارك C.N.I.S

من خلال معطيات الجدول السابق تتضح تلك المكانة التي تحتلها صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات الوطنية وانطلاقا من سنة 2002 سجلت صادرات المحروقات ارتفاعا متزايدا حيث وصل سنة 2006 الى 53429 مليون دولار وهو ما يمثل الحصة الكبيرة من اجمالي الصادرات بعدما كان في سنة 2002 حوالي 18091 مليون دولار اي ان هناك زيادة قدرت بحوالي 35338 مليون دولار و هو مبلغ ضخم ،الامر الذي انعكس بشكل ايجابي على حجم الصادرات الكلية ويرجع الفضل في كل ذلك الى ارتفاع سعر البترول و الذي انتقل من 25.24 دولار للبرميل في عام 2002 الى 63 دولار في سبتمبر 2006 . و في سنة 1007 وصلت صادرات المحروقات في الارتفاع اين سجل قيمة قدرت بحوالي 59.197 مليار دولار و هو ما يمثل 97.7% من قيمة الصادرات ،و مع وصول سعر البترول سنة 2008 الى 130 دولار للبرميل زادت معه قيمة الصادرات من المحروقات الجزائرية و لكن و بسبب الازمة المالية العالمية (كما اسلفنا الذكر) شهدت سنة 2009 تسجيل انخفاض في قيمة صادرات المحروقات من 77256 مليون دولار سنة 2008 الى 44128 مليون دولار سنة 2009 ، ليعود للارتفاع سنة 2010 بقيمة 55527 مليون دولار .

إن تحسن الصادرات و بالتالي الاقتصاد الجزائري ككل مرهون بسعر النفط و تقلباته في السوق الدولية و هذا ما وضحه الجدول السابق . ولإظهار مدى ارتباط الصادرات الإجمالية بصادرات المحروقات نقترح الجدول التالي:

الشكل رقم (7) ارتباط قيمة الصادرات الكلية بصادرات المحروقات 2000-2010

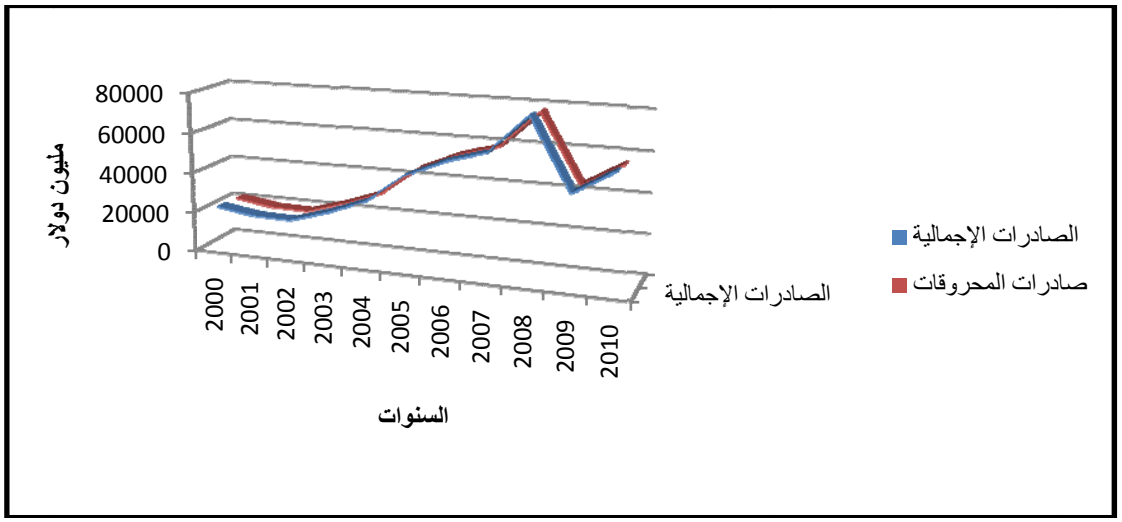

أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فقد حققت بداية من عام 2005 قيمة 907 مليون دولار لتصل خلال الأشهر الاخيرة من سنة 2008 الى حوالي 1937 مليون دولار و يرجع هذا الارتفاع الى المنتجات النصف مصنعة والمواد الخام ، ويمكن تفسير سبب ركود الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بعدم فعالية الإجراءات التي اتخذت في مجال

ترقيتها، حيث يلاحظ مشاكل عديدة يعاني منها القطاع الصناعي سواء كان ذلك العام أو الخاص [1]،فرغم الإجراءات التي اتخذت إلا انه لتحسين القطاع العام إلا انه مازال يعاني من عجز و تفاقم ديونه ،رغم تكفل البنوك والخزينة بديونه اما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و رغم عملية إعادة تأهيلها إلا ان ذلك لم يقض على مشاكلها ، وهوما ادى إلى فقدان السلع الجزائرية للميزة التنافسية ، الامر الذي أدى إلى عدم قدرة الجزائر على اقتحام الأسواق الخارجية وبالتالي بقيت الصادرات الجزائرية حبيسة أسعار المحروقات .

2- الهيكل السلعي للواردات الجزائرية:

من خلال معطيات الجدول التالي نستعرض التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 الى 2010 :

الجدول رقم (9) الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000- 2010(مليون $)

البيان	المواد الغذائية	الطاقة و المحروقات	المواد الخام	المواد النصف مصنة	سلع التجهيز الفلاحية	سلع التجهيز الصناعية	السلع الاستهلاكية	المجموع
2000	2415	129	428	1655	85	3068	1393	9173
2001	2395	139	478	1872	155	3435	1466	9940
2002	2740	145	562	2336	148	4423	1655	12009
2003	2678	114	689	2857	129	4955	2112	13534
2004	3604	208	803	3591	208	7020	2765	18199
2005	3687	212	751	4088	160	8452	3107	20357
2006	3800	244	843	4934	96	8528	3011	21456
2007	4954	324	1325	7105	146	10026	3751	27631
2008	7813	594	1394	10014	174	13093	6397	39479
2009	5863	549	1200	10165	233	15139	6145	39294

[1] زيتوني عمار ، المصادر الداخلية لتمويل التنمية ،دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة باتنة، 2007 ص.259.

2010	6058	955	1409	10098	341	15776	5836	40473

المصدر : معطيات المديرية العامة للجمارك ، المركز الوطني للإحصائيات1 و الإعلام الآلي للجمارك C.N.I.S

من خلال معطيات الجدول رقم (9) نجد أن هناك 4 مجموعات سلعية سيطرت على الواردات خلال الفترة محل الدراسة و يتعلق الأمر بكل من سلع التجهيز الصناعي و المواد الغذائية ، المنتجات نصف مصنعة و سلع الاستهلاك غير غذائية .

في سنة 2001 سجلت سلع التجهيز الصناعي ما قيمته 3435 مليون دولار أي بنسبة 34.56% من إجمالي الواردات لتصل سنة 2007 إلى 10026مليون دولار محققة بذلك فارق خلال الفترة 2002-2007 قدر بحوالي 6591 مليون دولار و هو مبلغ معتبر . وهذا الارتفاع المسجل في قيمة الواردات يفسر ضعف صناعات سلع التجهيز في الجزائر خاصة الصناعية منها ،و يؤكد أن نتائج الجهد المبذول في مجال التوطين التكنولوجي و أن القاعدة الإنتاجية ما يزال محدودا[1] .كما واصلت ارتفاعها حيث سجلت في سنة 2010 ما قيمته 15776 مليون دولار .

أما فيما بالنسبة للواردات من المواد الغذائية فقد احتلت في سنوات 2003، 2005،2006 ،2007 المرتبة الثالثة كما عرفت الاخيرة انخفاضا في عام 2000 وصل الى ما قيمته 2415 و تعود أسباب هذا الإنخفاض المسجل إلى تعقد الأزمة الإجتماعية خصوصا بعد فقدان عدد هائل من العمال لمناصب عملهم و تدهور القدرة الشرائية ، إلا انه وانطلاقا من سنة 2002 و الى غاية 2008 سجلت واردات المواد الغذائية ارتفاعا ملحوضا و ذلك بسبب الارتفاع المتزايد لاسعار البترول، حيث يمكن اعتبار هذه الزيادة في الواردات من المواد الغذائية تعكس عدم فعالية خطط التنمية الزراعية في توفير احتياجات الجزائر من الغذاء .

بعد السلع الغذائية تأتي المنتجات نصف مصنعة ، حيث عرفت تذبذب في سنة 2002 ،لكنها لم تتعدى قيمة 2372 مليون دولار، إلا انه و انطلاقا من سنة 2003 عرفت زيادات ملحوظة لتصل إلى 10098 مليون دولار سنة 2010 .

يظهر في الأخير إن الواردات الجزائرية عرفت تزايدا من سنة إلى أخرى وصلت أوجه سنة 2008 ، و ذلك لارتفاع الطلب المحلي على السلع المستوردة و تغطية احتياجات برامج إنعاش الاقتصاد الوطني الذي بدأت فيه الجزائر سنة 2001 إضافة إلى لذلك ارتفاع فاتورة المواد المستوردة خاصة الحبوب و كذا انخفاض سعر صرف الدولار .

[1] كمال عايشي ، إمكانيات ترقية الصادرات الصناعية للجزائر في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية ،اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2006، ص .221.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية

يعكس التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية أهم الشركاء التجاريين المتعاملين مع الجزائر، والذين تتركز معهم العلاقات التجارية سواء بالنسبة للصادرات والواردات.

وتتميز التجارة الخارجية الجزائرية كغيرها من الدول العربية بارتباطها بأسواق الدول الصناعية المتقدمة ارتباطا وثيقا، وخاصة جانب الواردات. و فيما يلي سنتناول التوزيع الجغرافي لكل من الصادرات و الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

أولا : التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

من خلال معطيات الجدول التالي نستطيع تحديد أهم الشركاء التجاريين للجزائر فيما يخص الصادرات:

الجدول رقم (10) التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية 2000– 2010 (الوحدة مليون$)

المناطق الاقتصادية	الاتحاد الأوربي	منطقةالتعاون و التنمية الاقتصادية	بلدان أوربية أخرى	أمريكا الجنوبية	أسيا دون البلدان العربية	البلدان العربية	بلدان المحيط	بلدان المغرب العربي	بلدان أفريقيا	المجموع
2000	13792	5825	181	1672	210	55	-	254	42	22931
2001	12304	5149	77	1037	276	65	3	175	6	19132
2002	12100	4602	130	951	456	248	38	250	50	18825
2003	14503	7631	123	1220	507	355	-	260	13	24612
2004	18325	10068	174	1480	699	604	-	337	26	31713
2005	25593	14963	15	3124	1218	621	-	418	49	46001
2006	28750	20546	7	2398	1792	591	-	515	14	54613
2007	26833	24387	7	2596	4004	479	55	760	42	60163
2008	41246	28614	10	2875	3765	797	-	1626	365	79298
2009	23186	15326	7	1841	3320	564	-	857	93	45194
2010	27567	20250	34	2619	4082	693	27	1281	78	57052

المصدر :

_Ministére des finance ,direction générale des douanes ,statistique du commerce extérieure de l'algérie ,période 2009 ,central nationale de l'informatique et des statistique ,p8

_ www.douane.gov.dz

الشكل رقم (8) توزيع الهيكل الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية سنة 2010

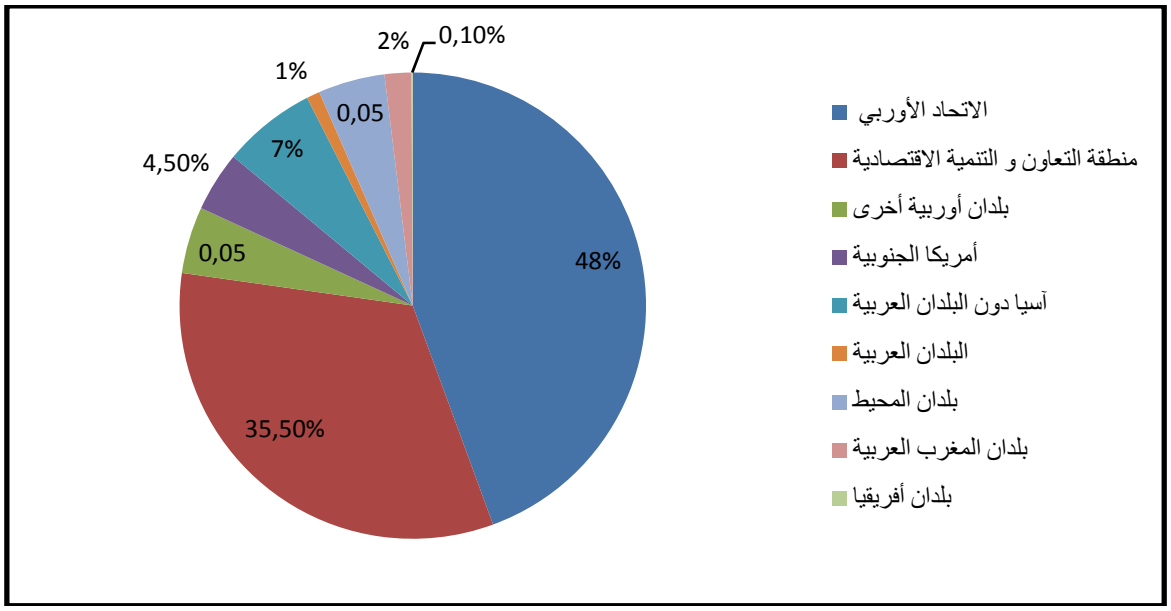

من خلال معطيات الجدول رقم (10)، تبرز مكانة القارة الأوربية ومنطقة التعاون والتنمية الاقتصادية، كسوق للمنتجات الجزائرية طلية فترة الدراسة. ويمكن تفسير النسبة العالية من الصادرات الجزائرية الموجهة نحو المنطقتين السابقتين هو الموقع الجغرافي للجزائر وقربها من الأسواق الأوربية وكذلك ضمها لأكبر عدد من الدول الصناعية المتقدمة التي تعتبر من اكبر الدول المستهلكة للمواد الأولية والمواد الخام، وتعتبر أوربا أهم زبون للجزائر حيث وصلت نسبها من الصادرات الإجمالية سنة 2007 إلى 44.6% لترجع وسجل ارتفاعا في 2010 يصل إلى 48% ونجد الإقليم إيطاليا التي تعتبر الزبون الأول للجزائر بحوالي 20% تليها فرنسا ب 15%. بعد الدول الأوربية نجد منطقة التعاون و التنمية الاقتصادية ونجد على رأس هذه المجموعة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا أما فيما يتعلق بدول المغرب العربي فقد سجلت الصادرات المتجهة نحوها سنة 2000 مايزيد عن 254مليون دولار لينخفض عام 2001 إلى حوالي 175مليون دولار وتعاود الارتفاع في 2008 إلى 884 مليون دولار .

ثانيا: التوزيع الجغرافي للواردات

لقد انحصرت الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة في يد مجموعه قليله من الدول وهذا ما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (11) التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية 2000-2010 (الوحدة مليون $)

المناطق الاقتصادية	الاتحاد الاوربي	منطقةالتعاون و التنمية الاقتصادية	لدان أوربية اخرى	امريكا الجنوبية	اسيا دون البلدان العربية	البلدان العربية	لدان المحيط	بلدان المغرب العربي	بلدان افريقيا	المجموع
2000	5256	2194	603	142	599	144	64	52	119	9173
2001	5903	2225	636	169	579	179	92	72	85	9940
2002	6732	2485	757	385	943	366	127	127	87	12009
2003	7954	2242	855	567	1206	418	47	120	125	13534
2004	10109	3110	1526	1071	1554	474	66	160	129	18199
2005	11219	3506	1088	1248	2504	427	-	217	148	20357
2006	11729	3738	777	1281	3055	493	-	235	148	21456
2007	14427	5363	715	1672	4318	621	-	284	231	27631
2008	20985	7245	659	2179	6916	705	-	395	395	39479
2009	20772	6435	728	1866	7574	1089	2	478	360	39294
2010	19429	6293	1663	2353	8278	1255	22	543	396	40438

المصدر :

_Ministére des finance ,direction générale des douanes ,statistique du commerce extérieure de l'algérie ,période 2009 ,central nationale de l'informatique et des statistique ,p8

_ www.douane.gov.dz

الشكل رقم (8) التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية سنة2010

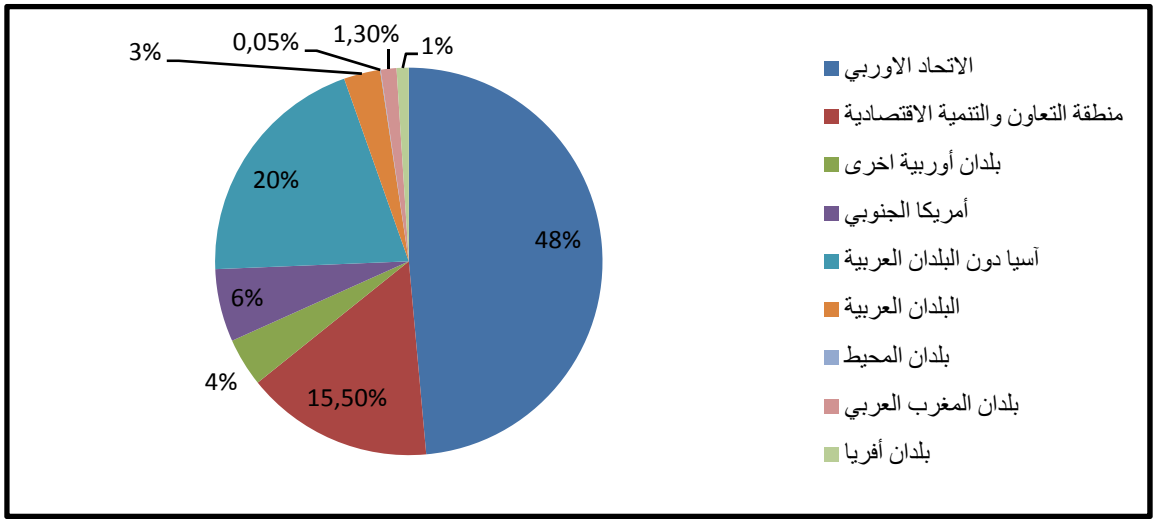

من خلال الجدول السابق يتضح أن كل من منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية والإتحاد الأوربي وآسيا سيطرت على إجمالي الواردات الجزائرية. وهي اكبر المناطق عالميا المسيطرة على التجارة الدولية. حيث تمثلت نسبة الاتحاد الأوربي، من الواردات الجزائرية ما يقارب 57% من مجموع الواردات خلال فترة الدراسة، وذلك راجع لعدة أسباب منها، أنها تضم أهم الدول الصناعية العالمية، أضف إلى ذلك الرصيد التاريخي، الذي يربط الجزائر مع البلدان الأوربي خاصة فرنسا. وكذلك الموقع الجغرافي الذي تحتله الجزائر بالقرب من القارة، حيث تبقى فرنسا المورد الأول للجزائر ثم تليها إيطاليا. بينما عادت المرتبة الثانية حسب المناطق إلى منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية، بمعدل وصل إلى حوالي 17% من إجمالي الواردات، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و التي تعتبر ثالث اكبر ممون للسوق الجزائرية و تتمثل أهم الواردات في مجال السلع الاستهلاكية الغذائية.

أما الصين فتعتبر من اكبر مموني السوق الجزائرية بمعدل 8%، من إجمالي الواردات ومن المتوقع أن ترتفع حصتها مستقبلا كما حدث في الدول النامية الأخرى.

بالنسبة للتعامل مع دول المغرب العربي والدول العربية وبلدان أفريقيا، يبقى ضعيف، وذلك راجع لعدة أسباب منها،تشابه الهيكل الاقتصادي والإنتاجي لهذه الدول. حيث تعمل أساسا في تصدير السلع الأولية نحو الخارج لاستيراد السلع الإنتاجية ومعدات التجهيز الصناعية من البلدان الصناعية، وكذلك لضعف العلاقات التجارية البينية العربية.

بعد التعرف على تطور التجارة الخارجية الجزائرية وكذلك التعديلات التي أدخلت عليها بغية مواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية ،نستطيع القول أن الجزائر ليست بمنأى عن الصدمات الاقتصادية العالمية فهي تتأثر بها بشكل كبير وذلك لارتباطها المباشر بالأسواق العالمية (كما رأينا سابقا) سواء من جانب الصادرات أو الواردات. لذلك فالجزائر كسائر الدول العربية تسعى هي الأخرى للدخول في المنظمة العالمية للتجارة للاستفادة من المزايا التي تقدمها للدول الأقل

نموا وكذلك لمسايرة التطورات العالمية. لذا ومن خلال المبحث التالي، سنحاول رصد أهم الآثار التي ستنعكس على التجارة الخارجية الجزائرية بانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الثالث:التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

تدخل عملية التحرير الكامل للتجارة الخارجية ضمن الشروط الأساسية لعملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التي من شأنها التمكن من الانتفاع من فوائد العولمة الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية، كما تمكن البلدان من تحديد استراتيجيها التنموية وسياستها التجارية .

ومما لاشك فيه أن منظمة التجارة العالمية سوف يكون لها انعكاسات على قطاع التجارة الخارجية الجزائرية سواء كانت في مجال تجارة السلع أو الخدمات أو حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة، يجمع فيما بينها اتجاه عام ومشترك يتمثل في السعي نحو إزالة القيود و العوائق .

وعليه سيتم التركيز من خلال هذا المبحث انعكاسات منظمة التجارة العالمية على قطاع التجارة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: دوافع وأهداف انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية

إن طلب الجزائر للعضوية في المنظمة العالمية للتجارة ينبع من واقع دولي معاش أفرزته التحولات السياسية والاقتصادية العالمية، وعليه وحتى لا تتخلف الجزائر عن الركب، فإنها سارعت بتقديم طلب العضوية للمنظمة بغية تحقيق جملة من الأهداف والتي تعتبر في حد ذاتها دوافع للانضمام للنظام التجاري المتعدد الأطراف، ويمكن تحديد هذه الدوافع والأهداف في النقاط التالية:

أولا: إنعاش الاقتصاد الوطني:

"مع انظمام الجزائر الى المنظمة، سيرتفع حجم و قيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند أقصى و حد أدنى، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما ينتج زيادة في الواردات من الدول الأعضاء، باحتكاك المنتجات المحلية بالمنتجات الاجنبية، وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الانتاج. و بالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لانعاش الاقتصاد الوطني، عن طريق تحسين المنتجين المحليين منتجاتهم من حيث الجودة، الفعالية والكفاءة و التسيير الجيد من أجل البقاء في السوق، وهو ما يساهم في إنعاش وبعث الاقتصاد الوطني"[1].

[1] ناصر دادي عدون،**إنظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل** ، مجلة الباحث ،العدد03،2004 ، ص.70.

ثانيا: تحفيز وتشجيع الاستثمارات:

إن تشجيع و تحفيز الاستثمارات ، مرتبط بنجاح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، التي انطلقت في أواخر الثمانينات، وفي هذا الصدد فقد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، حيث ان قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في سنة 1990، تضمن عدة تحفيزات كالمساواة بين المستثمرين الاجانب والمحليين في مجال الامتيازات، والإعفاءات الضريبية، إلا انه لم يتم التوصل إلى الهدف المنشود، إذ أن من بين مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير وترقية الاستثمار و التي بلغ عددها 48 ألف من سنة 1993 حتى سنة 2001، تم تجسيد 10% منها فقط[1].

وعليه فإن الاستثمار الأجنبي من شأنه تحقيق المزايا التالية:

- خلق مناصب شغل جديدة.
- ترقية وتأهيل اليد العاملة الجزائرية الموجودة.
- حيازة الوسائل التقنية والخبرات المعرفية الجديدة واستثمارها داخل الوطن في مختلف قطاعات الإنتاج.
- الاستفادة من براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية الممنوحة في الجزائر وفق القوانين والاتفاقيات الدولية.
- هذه المزايا يمكن تحقيقها في الجزائر من خلال قواعد المنظمة العالمية للتجارة التي تمنحها للدول الأعضاء.

ثالثا: الاستفادة من المزايا الممنوحة للدول النامية الأعضاء

إن المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول الأعضاء بها، تعتبر بمثابة دوافع و محفزات للانضمام إليها. والجزائر كغيرها من الدول النامية، تسعى للانضمام بهدف الاستفادة من المزايا التي تمنحها لها بصفتها كعضو من جهة ومن جهة ثانية بصفتها كدولة نامية.

وانضمام الجزائر إلى هذه المنظمة، قد يمنح لها عدة مزايا نذكرها في النقاط التالية[2]:

- الاستفادة من الإعفاءات الخاصة بالدول النامية، والتي تمس عدة قطاعات، منها قطاع الفلاحة، الذي تصل فيه مدة الإعفاء إلى 10 سنوات، وكذلك تدابير الصحة النباتية التي تمس السلع المستوردة، بالإضافة إلى إجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة، بحيث يؤجل تطبيق إجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة، وبأحكام ميزان المدفوعات إلى 5 سنوات ويمكن أن تصل إلى 7 سنوات.
- يمكن مواصلة دعم صادرات مختلف القطاعات لفترة تصل إلى 8سنوات.

[1] تصريح لوزير التجارة السابق :حميد تمار لجريدة الفجر، 2002.05.14

[2] جلاطو جيلالي، **تقرير حول تحديات ورهانات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، المجلس الشعبي الوطني، 2001.

- يمكن فرض شرط استعمال نسبة من السلع المحلية، لإنتاج بعض السلع من طرف مؤسسات أجنبية لمدة تصل إلى 8 سنوات.

المطلب الثاني : الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة السلع

إن الدخول تحت غطاء المنظمة العالمية للتجارة له آثار كبيرة على كل الدول النامية والمتقدمة معا، ومن أجل رصد الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة السلع–سواء كانت آثار سلبية أو إيجابية– سيتم التطرق لأهم الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في التجارة الصناعية الجزائرية و كذلك على التجارة الزراعية في الجزائر.

أولا: الآثار المحتملة للانضمام على التجارة الصناعية الجزائرية

1. الآثار الإيجابية المحتملة:

يمكن لنا أن نلخص أهم الآثار الإيجابية المحتملة فيما يلي :

- من المتوقع أن يكون هناك تأثير على صادرات الجزائر من المنتجات البتروكيمياوية، فتحرير التجارة العالمية ورفع القيود والحواجز أمام دخول هذه المنتجات إلى الأسواق وخفض التعريفات الجمركية، سيؤدي إلى زيادة الصادرات الجزائرية لمختلف الأسواق الاستهلاكية، وذلك لأنها تمتلك صناعة بتروكيمياوية ذات قدرة تنافسيةتستطيع نوعا ما منافسة المنتجات المشابهة والمصدرة من مناطق أخرى من العالم[1].
- إن إلغاء القيود على الاستثمارات الاجنبية سيؤدي إلى دخول المؤسسات الصناعية الجزائرية في شراكة مع المؤسسات الاجنبية، و مثال عن ذلك الشراكة التي أبرمتها مؤسسة "ENAD" مع المؤسسة الألمانية "HENKEL" لمواد التظيف، و من جهة اخرى فإن الجزائر تمتلك صناعة معتبرة في مجال صناعة الحديد والصلب، حيث تتوفر على أكبر مركب صناعي على المستوى الافريقي وهو مركب الحجار بولاية عنابة، وإبرام

[1] جهاد حجير، **المنظمة العالمية للتجارة : الآفاق والتحديات التي تواجه دول المغرب العربي في ظل النظام الجديد للتجارة العالمية**، رسالة ماجيستير غير منشورة جامعة الجزائر ،معهد العلوم الاقتصادية ،فرع النقود المالية،1999، ص. 240.

اتفاقيات شراكة بين مركب الحجار و مؤسسات اخرى، سوف يؤدي ذلك إلى تطوير الجهاز الانتاجي من جهة و إلى شفافية التسيير و حماية القطاع العام من النهب وسوء التسيير من جهة أخرى[1].

- يحتمل أن يترتب على تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الاقتصاد الوطني، والتوسع في قاعدة تقسيم العمل والتخصص مما قد يؤدي إلى تقليص التكاليف والأسعار وزيادة الطلب على السلع الصناعية بالجزائر، بالإضافة إلى إمكانية استفادة المستهلك من المنتجات بأسعار منخفضة من جراء خفض الرسوم الجمركية وشدة المنافسة الدولية[2].
- إن تحرير التجارة على النطاق العالمي سوف يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة، وهذا النمو لا بد أن يعود بالخير على البلدان العربية والجزائر واحدة منها، بحيث يعتبر مستوى النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية من أهم عوامل زيادة الطلب على صادرات البلدان النامية عامة.
- كما ستستفيد الجزائر من الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على المنتجات الكيمائية الناجمة عن تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة تصل إلى 30%[3].

2. الآثار السلبية المحتملة:

تتمثل أهم الآثار السلبية المحتملة للانضمام على التجارة الصناعية فيما يلي :

- إن تخفيض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية في الدول المتقدمة سيجعل الجزائر كغيرها من البلدان النامية والعربية تتجه للاستيراد من الدول المتقدمة أكثر من السابق، بعيدا عن الموارد الطبيعية والمنتجات الكثيفة اليد العاملة التي يكثر إنتاجها في الدول النامية والعربية، وهذا سيؤدي إلى انخفاض الصادرات الجزائرية والعربية بصفة عامة أكثر من انخفاض الصادرات في الدول المتقدمة (هذا إن حدث انخفاض في صادرات الدول المتقدمة).
- ستخسر الجزائر من خلال مؤسساتها الكثير في قطاع المنسوجات بحكم أن الجزائر بلد مستورد لمثل هذه المنتوجات، والخسارة تكون بسبب المنافسة الشديدة في السوق العالمية خاصة من قبل الشركات الصينية

[1] ناصر دادي عدون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 152-153.

[2] محمد قويدري، **انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية**، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر و النظام العالمي الجديد، عنابة ،29-30 افريل،2002، ص.342.

[3] فريد كورتل ، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على قطاعي التجارة والخدمات، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية،سطيف، 29-30 أكتوبر 2001، ص .7.

التايوانية والتايلاندية التي تعرف أسعار منتوجاتها انخفاضا معتبرا مقارنة بالأسعار التي تطبقها المؤسسات الوطنية[1].

- من المتوقع أن ترتفع السلع الصناعية و خاصة في فروع الأنشطة الأساسية، و يعود ذلك إلى هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على الصناعات الهامة، الأمر الذي يجعل تحكمها في الأسعار تحكما احتكاريا، وهو ماينعكس بشكل سلبي على معظم الاقتصاديات ذات الميزة المحدودة، و بذلك سيستمر الارتفاع في فاتورة السلع الصناعية و النصف مصنعة في ظل ضعف الاقتصاد الوطني على تطوير بدائل للواردات[2].
- من جانب آخر فإن تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء القيود الكمية سوف يؤدي إلى شدة منافسة الواردات للإنتاج المحلي المماثل بالأسواق العالمية، مما قد يدفع العديد من المشروعات الصناعية إلى تخفيض خسائرها واضطرارها للتصفية لعدم القدرة على المنافسة[3].
- من الممكن أن تؤدي الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية إلى ارتفاع تكاليف التصنيع نظرا لارتفاع أسعار براءات الاختراع، وكذا ارتفاع المصاريف الأخرى المرتبطة باستخدام العلامات التجارية، الأمر الذي سيؤثر سلبا على بعض الصناعات نتيجة لوجود تطورات واسعة في هذا المجال على مستوى تصنيع الغذاء والدواء والصناعات الإلكترونية والبتروكيمياويات، مما يتيح فرصة لهيمنة الاستثمارات الأجنبية من خلال المعاملة
- الوطنية لهذه الاستثمارات على قدم المساواة مع الاستثمارات المحلية، وهو ما يعني هيمنة أخرى على الثروات العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة على اعتبار أنها دولة مستوردة للتقنية.

ثانيا: الآثار المحتملة للانضمام على التجارة الزراعية الجزائرية

1. الآثار الإيجابية المحتملة:

يمكن ان تستفيد الجزائر من اتفاق الانضمام فيما يخص التجارة الزراعية على النحو التالي:

- من المنتظر أن يؤدي انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى تمكين صادراتها الزراعية من الاستفادة من التخفيضات في التعريفة الجمركية ومن إزالة القيود غير الجمركية والدعم، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعزز القدرة التنافسية للصادرات من المنتجات الزراعية، الأمر الذي يتيح بدوره فرص أكبر لدخول الصادرات الزراعية الجزائرية إلى الأسواق العالمية.

---

[1] فريد كورتل، مرجع سبق ذكره، ص.06.

[2] صالح صالحي، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة** ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف، عدد1 ، 2002،ص.55.

[3] علي حافظ منصور، **تقدير وتحليل الآثار المتعلقة بالتجارة في السلع** ،الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، سطيف،29-30 أكتوبر 2001. ، ص.11.

- إن تحرير السلع الغذائية من شانه ان يؤدي إلى تنمية الميزة التنافسية للاقتصاد الزراعي الجزائري نتيجة لزيادة الحافز الاستثماري الزراعي و ارتفاع معدلات الأرباح بالنسبة للمؤسسة الفلاحية، الأمر الذي يساعد على تحقيق التنمية الزراعية[1].
- ارتفاع أسعار الواردات الزراعية في السوق المحلي الجزائري قد يكون دافع و عامل محفز لإنعاش و زيادة الإنتاج المحلي و بالذات في السلع التي تتمتع الجزائر فيها بخبرة في الإنتاج كالحبوب و القمح و التمور والحمضيات والموالح.

2. الآثار السلبية المحتملة:

إن نسبة الدعم الذي تقدمه الجزائر للقطاع الزراعي لا تتجاوز 4.5%[2] ، وبالتالي فإن إلغاء هذا الدعم سينجر عنه آثار وسلبية وهذا ما سنتطرق إليه في النقاط التالية:

- مع الانضمام المحتمل للجزائر للمنظمة ،يترقب ان تصبح السوق الجزائر محل اهتمام العديد من المزارعين الأجانب، بسبب عدم قدرة المنتجين المحليين على تغطية الطلب المحلي في هذا المجال، و هو ما يؤدي إلى دخول منتجات فلاحية عديدة إلى السوق الجزائري، و ينجم عنه منافسة غير عادلة و يصبح المنتوج غير قادر على منافسة المنتج الأجنبي الذي يتميز غالبا بتكلفة أقل وجود لا بأس بها[3].
- بما أن الجزائر تقدر نسبتها بـ 31% من استرادها للمنتجات الفلاحية .فهذا يؤدي حتما إلى تدهور هذا القطاع لضعف القدرة التنافسية، وارتفاع الأسعار العالمية في المدى القصير يشكل عبء على ميزان مدفوعاتها باعتبار أن بلادنا مستورد رائد للمواد الغذائية .
- بما أن نسبة الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية ضئيلة جدا ولا تتعدى 20% من حجم الطلب المحلي، فإنه من الصعب الحد من حجم استيراد هذه السلع بنسب كبيرة رغم ارتفاع أسعارها هذا من جهة، ومن جهة أخرى من الصعب التوسع في الإنتاج المحلي في الأجل القصير، لأن ذلك يحتاج إلى جهود كبيرة كالإصلاح الزراعي وإصلاح نظام الري، واستخدام وسائل تقنية حديثة، وأمام صعوبة التقليص في حجم الاستيراد الزراعي

[1] صالح صالحي ، مرجع سبق ذكره، ص.55.
[2] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره ،ص. 161.
[3] نفس المرجع، ص.164.

من جهة وصعوبة التوسع في الإنتاج المحلي من جهة أخرى ستجد الجزائر نفسها في موقف لا تستطيع فيه تفادي الأعباء المالية الإضافية المتوقعة وبالذات أعباء الميزان التجاري.

- وحسب التقرير الذي أعده خبراء منظمة الأمم المتحدة والذين توقعوا زيادة أسعار المنتجات الفلاحية خاصة الأساسية كالحبوب بنسب تتراوح بين 24% و33% .وبالتالي ستتكبد الجزائر خسائر معتبرة فمثلا إذا أخذنا متوسط الزيادة في أسعار الحبوب فقط 27.5% فستخسر الجزائر من وراء استيرادها للحبوب ما لا يقل عن 277.36 مليون دولار وهو مبلغ لا يستهان به بالنسبة للجزائر، ويضاف إلى هذه الخسائر تلك المتعلقة بالتغير في أسعار الحليب ومشتقاته وغيرها من السلع الفلاحية[1].

المطلب الثالث : الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية

من خلال هذا المطلب سنحاول تقديم أهم الآثار المتوقعة في مجال تجارة الخدمات وكذا حقوق الملكية الفكرية و هذا على النحو التالي:

أولا : الآثار المحتملة للانضمام على مجال تجارة الخدمات

إن تجارة الخدمات تمثل 20% من التجارة الدولية، وقد عرفت توسعا كبيرا في السنوات الأخيرة جراء التطور التكنولوجي، لوسائل الاتصالات و النقل و الانفتاح العالمي.أما بالنسبة للجزائر فهي تعتبر من الدول المصدرة والمستوردة للخدمات ، لكن نسبة صادراتها تعتبر ضئيلة إذا ما قورنت بوارداتها. هذا ما يجعل فتح المجال أمام المنافسة الأجنبية حلا للنهوض بهذا القطاع، وفيما يلي سنقدم طرحا لأهم الآثار المحتملة من جراء تحرير التجارة.

1. الآثار الإيجابية المحتملة

- يمكن الانفتاح المالي الجزائر من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد النقص في المدخلات الموجهة لتمويل الاستثمارات، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي، وبالتالي معدل النمو الاقتصادي[2].
- من المتوقع وبعد فتح مجال التأمين أمام الخواص أن يؤدي ذلك إلى زيادة المنافسة في السوق، و هو ما يعود بالنفع على المواطن الجزائري الذي سوف تسمح له الفرصة في الحصول على خدمات تأمينية متميزة،إضافة

[1] فريد كورتل، مرجع سبق ذكره، ص.06.

[2] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص.168.

لذلك فإنه من الممكن أن تستفيد الجزائر من مزايا نسبية في هذا المجال، و ذلك من خلال تصدير خدماتها نحو بلدان أخرى أقل نموا، وبأسعار تنافسية بخدمات الدول المتقدمة.

- إن تحرير تجارة الخدمات المالية، سوف يعمل على فتح فروع للبنوك الأجنبية مما يتيح جلب التكنولوجيا الحديثة إلى السوق المحلي ، وسوف يترتب على ذلك تعزيز روح المنافسة في هذا الجانب.
- أما في مجال النقل البحري فإنه بإمكان الجزائر تحقيق مكاسب إذا استطاعت السيطرة على المشاريع خاصة

في مجال التسيير و استعمال اليد العاملة المحلية، مما سوف يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء ونقل الخبرة في هذا المجال[1].

- سيؤدي فتح سوق الخدمات السياحية للمنشآت الأجنبية إلى توافر الخدمات كما و كيفا بسبب المنافسة الدولية، كما سيتم نقل التقنية المتطورة مما يؤدي إلى زيادة تطويعها مع دخول المنشئات الاجنبية وتنافسية قطاع الخدمات السياحية المحلي، وهذا سينعكس ايجابيا بدورة على القطاعات الاخرى.
- إن اختفاء المعوقات أمام شركات السياحة سيؤدي إلى تحقيق ملحوظ في قطاع السياحة ويزيد من تركيز الشركات السياحية على جودة الخدمات.

2. الآثار السلبية المحتملة:

- تحرير حركة رؤوس الأموال تؤثر على السياسة النقدية، وهو ما يؤدي إلى زيادة التوسع النقدي ومن ثم ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وهذا قد ينتج عنه تراجع في موقف الحساب الجاري[2].
- إن الأدوات المالية والنقدية المتوفرة لدى السلطات النقدية محدودة وغير متنوعة، ولا تجعلها قادرة على إدارة الأموال والصمود أمام الهزات النقدية، علاوة على أن القطاع البنكي الخاص مازال ناشئا ويتطلب إلى تطوير وتعزيز قدراته المالية والبشرية وتحديث أساليب وطرائق عمله.
- انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية سيقود إلى منافسة حقيقة بين المؤسسات المصرفية الجزائرية والأجنبية وبكل تأكيد هي منافسة غير متكافئة لأنها غير مؤهلة ولا تمتلك من الخبرات و المهارات ما يجعلها تواكب التكنولوجيا وتنافس وتصمد أمام البنوك الأجنبية المتطورة التي تتميز بقدرة وجودة وتنوع خدماتها وكفاءتها

[1] الصادق بوشناقة، **تحرير التجارة الخارجية وآفاق الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة : حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، فرع التخطيط الاقتصادي، مارس 2001 ،ص.177.

[2] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص. 169.

وقدراتها التسويقية والإعلانية، الأمر الذي يمكنها من استقطاب معظم الودائع وتوجيهها إلى مجالات الاستثمار مع ما يتناسب واستراتيجياتها بغض النظر عن مصلحة الاقتصاد الجزائري[1].

- تزايد نفوذ منتجي الخدمات الأجانب في سوق الخدمات السياحية المحلية، نظرا لامتلاكهم كفاءة أعلى في إنتاج الخدمات السياحية مقارنة بالمنتجين المحليين في هذه المرحلة وبسبب عدم توفر الخبرات والإمكانات اللازمة للمنافسة عالميا، قد يؤدي إلى سيطرة أجنبية على بعض القطاعات السياحية والمرتبطة بها .
- جلب العمالة الأجنبية بصورة كبيرة نظرا لطبيعة العمل في قطاع السياحة خصوصا في مجال الفنادق والمطاعم مما يؤدي إلى التقليل من فرص التوظيف للمواطنين المحليين ، في ظل مطالب الدول الأخرى بتوفير مرونة في حركة العمالة السياحية و انتقال الأشخاص العاملين بقطاع السياحة.

بعد التطرق إلى دراسة الآثار المحتملة على مستوى تجارة الخدمات تأتي إلى الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال حقوق الملكية المرتبطة بالتجارة.

ثانيا: الآثار المحتملة للانضمام على حقوق الملكية الفكرية

يقصد بحقوق الملكية الفكرية "مجموعة الضوابط التي تنظم حقوق المؤلف للأعمال الفنية والأدبية وما يشابهها من إبداعات، وحقوق الملكية الصناعية بما تشمله من براءات الاختراع و التصميمات الصناعية والعلامات التجاري بحيث تضمن هذه الضوابط احتفاظ صاحب الحق أو الإبداع سواء كان فنيا أو أدبيا أو صناعيا بكافة الحقوق المتعلقة باستغلال الآخرين لهذا الإبداع"[2] .

وتحسبا لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فقد أدخل المشروع الجزائري تعديلا هامة تتماشى وأحكام الاتفاقية الخاصة بالملكية الفكرية ذات العلاقة بالجوانب التجارية التي كرستها المنظمة العالمية للتجارة. وفيما يلي سنرصد أهم الآثار المحتملة عن تطبيق بنود حقوق الملكية الفكرية الإيجابية منها و السلبية.

- سيترتب على تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية زيادة في تكلفة برنامج التنمية نتيجة ارتفاع تكلفة استيراد التكنولوجيا و المصروفات الأخرى المرتبطة باستخدام العلامات التجارية، وحقوق الطبع النشر والبرمجيات وغيرها، و علاوة على ارتفاع تكاليف الإنتاج نظرا لارتفاع أسعار المدخلات من المنتجات الزراعية المستوردة وكذلك الارتفاع المحتمل في الأجور نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية[3].

[1] صالح صالحي، مرجع سبق ذكره ،ص.60.

[2] عاطف السيد ،**الجات والعالم الثالث**، مجموعة النيل العربية، 2002، ص.77.

[3] فضل علي مثنى، **الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية**، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الاولى، 2000،ص. 225.

- إن حماية حقوق الملكية الفكرية سيزيد من مصاعب المؤسسات الصناعية المحلية في استعمال التقنيات الحديثة وسائل الإنتاج المتطورة والتي تحتفظ الشركات الأجنبية بشأنها بحقوق البراءة والتي سوف تعمل على عدم استغلال تقنيتها دون دفع تكاليف عالية لذلك.
- التزام الجزائر بحقوق الملكية الفكرية سوف يشجع المستثمرين على الإقبال للاستثمار في الجزائر نظرا لأن حقوقهم مضمونة، وبذلك ستستفيد الجزائر من نقل التكنولوجيا المتطورة.
- التقليد الصناعي يكيد الدول الصناعية عشرات المليارات و بالتالي من المتوقعان تحصل شركات الأدوية والمستحضرات الصيدلية العالمية، على مزيد من النفوذ لفرضها حق براءات الاختراع وحماية تراخيصها في الدول النامية المنتجة لهذه السلع وخصوصا حماية المنتجات البيولوجية، سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الأدوية و صعوبة الحصول عليها.

المبحث الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل اتفاق الشراكة الأورو– جزائرية

من أبرز التحولات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري، إبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي، ودخول هذه الأخيرة حيز التنفيذ في 1سبتمبر 2005 . وهو تحول يعزز التوجه نحو اقتصاد السوق ، ويؤكد انفتاح الاقتصاد الوطني نحو الخارج ويقطع شوطا معتبرا نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.لكن وراء هذه الآفاق مكاسب بعيدة المنال، ودونها مشكلات بليغة التأثير.

وعليه سنحاول من خلال المبحث أن نتطرق إلى مفهوم الشراكة الأورو–متوسطية ، مع ذكر أهم المحاور التي شملها اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية، وفي الاخير توضيح ما يترتب على هذه الشراكة من ايجابيات وسلبيات على قطاع التجارة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول: مفهوم الشراكة ودوافعها

أولا: مفهوم الشراكة الأورو–متوسطية

يرتبط مفهوم الشراكة الأورو–متوسطية بالدول الواقعة على ضفاف المتوسط الذي يجمع بين دول جنوب أوربا والدول الواقعة على جنوب وشرق البحر المتوسط.

- "مفهوم الشراكة الأورو–متوسطية من وجهة نظر أوربية: أنها توسيع الدعم الأوربي للدول التي تعاني من مشاكل عديدة، وذلك من خلال دعوتهم للدخول في النظام الرأسمالي العالمي ، ومواكبة التقدم الهائل والسريع في شتى الميادين، والاندماج في الاقتصاد العالمي وفقا لمنطق الانفتاح الاقتصادي والتجاري السائد في عالم اليوم.

- مفهوم الشراكة الأورو–متوسطية من وجهة نظر الدول الواقعة جنوب البحر المتوسط أنها: وسيلة أساسية لمواكبة التحولات الجديدة في المنطقة مما يتطلب تغيرات جذرية في بناياتها الاقتصادية والاجتماعية، ويفترض أن تقوم الشراكة بين الطرفين على مبدأ المصالح المشتركة"[1]

من خلال ماسبق يمكن القول أنه ونتيجة لانهيار المعسكر الشرقي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة دولية في مختلف الميادين، دفع بالاتحاد الأوربي إلى تطوير علاقاته لتصبح شراكة حقيقية وتعاون يفتح له المجال لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البحر المتوسط.

ثانيا:دوافع الشراكة الأورو–جزائرية

هناك عدة دوافع ساهمت في عقد اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوربي والجزائر :

- "سعي الإتحاد الأوربي من خلال هذه الاتفاقية إلى تقوية أسواقه ومنافسة التكتلات الإقليمية الأخرى.
- المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين وتعد من بين أهم العوامل التي تحث على إقامة تعاون وثيق في جميع الميادين وهو ما عبرت عنه مقدمة الاتفاق إذ أوزعته إلى:
  - الروابط التاريخية والقيم المشتركة والرغبة في تدعيمها على أساس علاقات تتسم بالاستمرارية وتبادلية المصالح والامتيازات.
  - إقامة شراكة ترتكز على المبادرة الخاصة بما يخلق مناخا ملائما لتطور العلاقات الاقتصادية و التجارية ويشجع الاستثمار في الجزائر، بما يسمح لها الاستفادة من التكنولوجيا الأوربية و يعيد البناء الاقتصادي لاقتصاديها."[2]
- خلق تعاون اقتصادي مكثف وزيادة حجم الاستثمارات و يضاف إلى ذلك دافع آخر قوي هو التعاون من أجل الأمن و تبادل المعلومات.
- إنشاء منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوربي (منطقة حية لانتقال الأشخاص، والسلع دون رسوم ولا ضرائب ولا عوائق)

[1] غراب رزيقة ،سجار نادية، **محتوى الشراكة الأورو–جزائرية**، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ،جامعة سطيف،2006،ص.85.

[2] مفتاح صالح،**اتفاق الشراكة الأورو–جزائري ،الدوافع ،المحتوى، الأهمية**، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص.52.

- هذه الاتفاقية تمكن الجزائر من الحصول على مساعدات مالية لتمويل برامج تأهيل وتكوين الاقتصاد مثل (Mida1_Mida2)

المطلب الثاني: محاور اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية

احتوى اتفاق الشراكة على 110 مادة ،واتفق الطرفان على إقامة منطقة تجارة حرة ، وفيما يلي نورد أهم المحاور التي شملتها الاتفاقية مع التركيز على الجانب الاقتصادي.

أولا: حرية انتقال السلع

تقوم المجموعة الأوروبية والجزائر، تدريجيا، بإنشاء منطقة للتبادل الحر، خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12سنة، كأقصى حد، اعتبارا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ[1].ونص الاتفاق هنا، على تحرير المبادلات من المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية ومنتوجات الصيد البحري، عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية لبعض المنتجات واعتماد نظام الحصص على البعض الآخر.

1. بالنسبة للمنتجات الصناعية[2]:

تم الاتفاق على تفكيك مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية الأوروبية الواردة إلى الجزائر، وهذا بصورة تدريجية خلال 12 سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ. فبالنسبة للمنتجات الصناعية التي تستورداه الجزائر من الاتحاد الاوربي فقد صنفت إلى ثلاثة أصناف:

- الصنف الاول من المنتجات (القائمة الواردة في الملحق 2) فإن الحقوق الجمركية والرسوم ذات الثر المكافئ المطبقة تلغى عند بدء سريات الاتفاق.

[1] اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تم استرجاعه من موقع www.caci.com.de/ue

[2] زعباط عبد الحميد، **الشراكة الاورو متوسطية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد1،ص.59.(بتصرف)

- الصنف الثاني من المنتجات ويشمل قائمة المنتجات الواردة في الملحق 3، اتفق الطرفان على تخفيض الرسوم الجمركية تدريجي وكذلك الضرائب الأخرى وهذا حسب الرزنامة التالية[1]:
  - في السنة الثانية، بعد التوقيع على الاتفاقية، تخفض الحقوق الجمركية والرسوم إلى 80% .
  - في السنة الثالثة، بعد التوقيع تخفض الحقوق الجمركية إلى70%.
  - في السنة الرابعة، تخفض الحقوق الجمركية إلى 60%.
  - في السنة الخامسة، تخفض الحقوق الجمركية إلى 40%.
  - في السنة السادسة، تخفض الحقوق الجمركية إلى 20%.
  - في السنة السابعة تلغى الجمارك الجزائرية كل الضرائب على البضائع الأوربية المستوردة ويتفق الطرفان على نوع البضائع التي تستفيد من هذه التخفيضات الجمركية.
- الصنف الثالث وتشمل المنتجات غير الواردة في الملحقين 2 و3 تلغى الرسوم الجمركية تدريجيا من بداية سريان الاتفاق إلى غاية السنة 12 لهذا الاتفاق أين يتم إلغاء كل الحقوق المتبقية.

ويمكن للجزائر أن تتخذ تدابير استثنائية، في شكل زيادة أو استرجاع حقوق جمركية لفترة محدودة، على بعض القطاعات التي تخضع لإعادة الهيكلة أو تواجه صعوبات كبيرة، خاصة عندما تترتب عن هذه الأخيرة مشاكل اجتماعية خطيرة.

2. بالنسبة للمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة:

تم الاتفاق على تحريرها تدريجيا وتقديم تنازلات تبادلية، حيث تشرع الجزائر في إجراء تخفيضات على الحقوق والرسوم، ما بين 25 % إلى 100 % ، لمعظم المنتوجات السمكية الطازجة والمجمدة.بالنسبة للمنتجات الزراعية المحولة سيقوم الاتحاد الأوروبي بإلغاء الحقوق الجمركية بنسبة 95 % على الواردات الاعتيادية ذات المنشأ الجزائري، من جهتها تقوم الجزائر بتخفيضات جمركية تغطي حوالي 85 % من واردتها من الاتحاد.

[1] مفتاح صالح ،مرجع سبق ذكره،ص54..

ثانيا: تجارة الخدمات

يُدخل الاتفاق أحكام جديدة خاصة بتحرير الخدمات. حيث يؤكد الاتحاد الأوروبي والجزائر، التزامهما في إطار الاتفاقية العامة حول التجارة والخدمات، بتبادل مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية"، فيما يخص الحضور التجاري للشركات وأداء الخدمات العابرة للحدود. مع احتفاظ الجزائر بالمعاملة الوطنية الخاصة بفروع الشركات الأوروبية المستقرة على إقليمها. أما فيما يخص خدمات النقل التجاري، وتنقل الأشخاص لممارسة تجارة الخدمات، فتبقى مقيدة برخص وشروط متبادلة، ويمكن أن تكون محل اتفاقات خاصة يتفاوض حولها الطرفان.

ثالثا :المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة

يعمل الطرفان على ضمان حرية تداول وانتقال رؤوس الأموال، الخاصة بالاستثمار المباشر في الجزائر، وكذا إمكانية تصفيتها وإعادة ترحيل نواتجها وأرباحها إلى موطنها الأصلي. فيما يخص ميزان المدفوعات، وفي حالة وجود صعوبات فيه يمكن للطرفين اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير المقيدة للصفقات، وفقا لقواعد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والقانون الأساسي لصندوق النقد الدولي، وذلك لفترة محددة لا تتعدى المدى الضروري لتدارك وضعية ميزان المدفوعات. وفي مجال المنافسة، يعمد الطرفان إلى التعاون الإداري في تنفيذ تشريعاتهما الخاصة بالمنافسة. كما يضمن الطرفان الحماية الملائمة والفعلية لحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية، وفقا للمقاييس الدولية.

المطلب الثالث: تقييم اتفاق الشراكة الاورو–جزائرية

سعت الجزائر من خلال عقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي إلى تحقيق جملة من الأهداف، لعل أبرزها فك العزلة التي كانت تعيشها البلاد من جراء المأساة الوطنية، وتطوير الاقتصاد الوطني ،من خلال تشجيع المبادلات التجارية، وكذا تعميق التعاون الاقتصادي بين الطرفين.

وبعد مرور 5 سنوات على دخول الاتفاق حيز التنفيذ، تكشف معطيات الواقع أن الاتفاق لا يزال بعيدا عن تحقيق أهدافه المعلنة .وفيما يلي نورد أهم الانعكاسات هذا الاتفاق على الجزائر:

- الارتفاع المتزايد للواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي حيث قدر بـ 20.7مليار دولار سنة 2009 مقابل 11.2مليار دولار سنة 2005.

- تشير الإحصائيات أنه مقابل 1دولار تصدره الجزائر إلى الاتحاد الأوربي، فإنها تستورد ما قيمته 20دولار[1] وهذا راجع لعدة أسباب منها عدم قدرة المنتجات الجزائرية على المنافسة دوليا، وعدم امتلاك هذه الأخيرة مواصفات الجودة العالمية.
- تتكبد الجزائر جراء التفكيك الجمركي المتفق عليه، خسارة تقدر بـ 2.2مليار دولار ينتظر ان ترتفع الخسارة إلى حوالي 5.3مليار دولار عام 2017[2].
- لم تتمكن الجزائر من استهلاك إلا نسبة متواضعة من «نظام الحصص ذات المزايا الخاصة» الذي يتعلق بعدد من المنتجات التي يمكن لها تصديرها دون رسوم، إذ استغلت 6 أصناف فقط من مجموع 41 صنفًا في حين تمكن الطرف الأوروبي من الاستفادة من معظم المنتجات والحصص المعفاة من الرسوم والتعريفات الجمركية[3].
- إضافة إلى أن المساعدات المالية المقدمة في البرنامجين (PIN1) و(PIN2) مقدرة بـ(150+ 106 مليون أورو) بينما ما تفقده الجزائر من عوائد جبائية نتيجة الرسوم الجمركية يقدر بـ 2مليار وهو فرق شاسع وخسارة كبيرة للاقتصاد الوطني كان بالإمكان استغلالها في بناء السدود لدعم الفلاحة الجبلية وترقية الريف، أو في شق الطرقات لتنمية التجارة الداخلية ، أو إنشاء مؤسسات مصغرة للقضاء على البطالة.

ولكن وعلى الرغم من السلبيات التي تلحق بالاقتصاد الوطني جراء هذا الاتفاق ، على المدى القصير والمتوسط والتي تم ذكر البعض منها، إلا أن ذلك لا يعني انه ليس لهذه الأخيرة مزايا على الاقتصاد الوطني والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- مسايرة التطورات التي تحدث على الساحة العالمية واندماج الاقتصاد الجزائري في إطار مسار العولمة.
- الاستفادة من التعاون الاقتصادي و المالي المقترح من قبل الأوربيين في إطار اتفاقية الشراكة مع الجزائر .
- الاستفادة من التطور التكنولوجي الذي يمكن من زيادة الكفاءة الإنتاجية.
- اشتداد المنافسة في المستقبل قد يشكل حافز أمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قصد تحسين الجودة والإنتاج .
- الاستفادة من المزايا الممنوحة للمنتجات الجزائرية والإعفاءات في إطار الاتفاقية.

[1] صبيحة بغورة، **بعد أربع سنوات من اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الاوربي :شراكة غير متكافئة**، مجلة المعرفة، العدد 176 السعودية، 2009.
http://www.almarefh.org/news

[2] www.aljazairess.com 2010-04-10.

[3] صبيحة يغورة، مرجع سبق ذكره.

خلاصة الفصل:

وختما لهذا الفصل الذي بينا فيه واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل العولمة، تطرقنا أولا لتطور السياسات التجارة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال ليومنا هذا ،مواكبةً للتطورات الخارجية ومسايرة للتغيرات الاقتصادية العالمية. كما تناولنا تطور التجارة الخارجية الجزائرية ، والذي اكتشفنا من خلاله مدى الارتباط الجزائر بالأسواق العالمية، سواء من خلال الواردات أو الصادرات .ومدى تأثرها بالأزمات العالمية ، خاصة مع تركز صادراتها على مادة واحدة وهي البترول، الأمر الذي يجعلها شديدة التأثر بتغير أسعاره وبالطلب عليه.

كما تطرقنا أيضا للتجارة الخارجية الجزائرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة وبينا أهم الآثار التي ستنعكس على قطاع التجارة الخارجية عند الانضمام .والجدير بالذكر أن الحكم على هذه الآثار يعتبر أمرا مبكرا لأنه يعتمد على اعتبارات فعلية وليس احتمالية، منها مدى التزام الجزائر بإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، و عليه يتعين على الجزائر أن ترفع التحدي وتستغل الفرص التي تتيحها المنظمة العالمية للتجارة ، وأن تتجاوب مع طبيعة المتغيرات المحيطة بها .

في الأخير تناولنا اتفاق التجارة الخارجية في ظل الشراكة الاورو-جزائرية، ونستطيع القول هنا أن هذا الاتفاق لم يحقق النتائج المرجوة منه على الأقل بالنسبة للجزائر ، فقد تكبدت الأخيرة خسائر مالية كبيرة نتيجة للتخفيض الجمركي المتفق عليه بين الطرفين .كما أن الجزائر لم توفق في استغلال المزايا الممنوحة لها من هذا الاتفاق وهذا راجع لعدة أسباب منها عدم امتلاكها التكنولوجيا اللازمة لتطوير منتجاتها مما يضعف قدرتها على المنافسة دوليا.

الخاتمة

أولا: النتائج

إن دراستنا لموضوع تأثير العولمة على التجارة الخارجية للدول العربية مع التركيز على حالة الجزائر أعطت جملة من النتائج الهامة، يتم استعراضها في ما يلي:

1. العولمة تحد من فكرة الدولة القومية والأمة والهوية والثقافة المحلية، وتتجه نحو التكتل والتكامل الإقليمي والعالمي المدعومين بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتفوق التقني.
2. تؤدي العولمة بمظاهرها المختلفة إلى التقليل من سلطة الدولة وضعفها أمام القوى الاقتصادية الكبرى التي تسيطر على تيارات العولمة في السياسة والثقافة والاقتصاد والإعلام.
3. ضعف نسبة التجارة الخارجية العربية من إجمالي التجارة الخارجية العالمية، مما تؤكد عدم اندماج الاقتصاد العربي في العولمة.
4. عدم المساواة بين الدول العربية حيث أن هناك بلدان غنية وأخرى فقيرة، وكثرة النزاعات في المنطقة العربية وعجز جامعة الدول العربية عن حلها من أهم أسباب فشل التكتل الاقتصادي العربي.
5. سعت الجزائر لتحقيق إصلاحات اقتصادية شملت جميع فروع الاقتصاد الوطني، حيث تم اتخاذ إجراءات تحرير التجارة الخارجية لخوض غمار المنافسة الحرة .
6. إن لعملية تحرير التجارة الخارجية آثار سلبية على عديد النشاطات الاقتصادية نظراً لرفع القيود على السلع الأجنبية ، مما يسبب ضرر بالسلع الوطنية التي هي في معظمها غير قادرة على منافسة السلع الأجنبية وهو ما سوف يخلق مشاكل للمؤسسات الجزائرية التي ستضطر إلى الغلق و بالتالي تسريح العمال مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة.
7. كما أن تحرير التجارة يمكن أن ينجم عنه آثار ايجابية فهو يحفز المؤسسات الجزائرية على بذل مزيداً من الجهود لأجل إنتاج منتج مقبول لدى المستهلك.
8. معظم الواردات الجزائرية ترتكز بشكل كبير الآلات و معدات النقل والمصنوعات والأغذية والمشروبات دون التركيز على المواد المستوردة الأخرى التي يمكن أن تكون فعالة أكثر إذا تم دمجها وتوطينها في العمليات الإنتاجية.

9. في إطار سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة قامت بتقديم إعفاءات جمركية وضريبية ومزايا وتحفيزات أخرى، فهناك من يرى أن هذا الانضمام سيساعدها في الاستفادة من المرحلة الانتقالية المحددة من أجل تسوية أوضاعها، كما أن هناك من يرى أن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة سيحقق أضرار كبيرة بالصناعات المحلية.

10. إن عدم إدراج النفط والغاز الطبيعي ضمن بنود المنظمة العالمية للتجارة، يقلل من فرص استفادة الجزائر من هذا الانضمام.

11. لم تستفد الجزائر من إبرامها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوربي ،بل تكبدت خسائر مالية كبيرة وهذا راجع للتفكيك الجمركي.

12. لم توفق الجزائر في استغلال المزايا الممنوحة لها من اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي وهذا راجع لعدة أسباب منها عدم امتلاكها التكنولوجيا اللازمة لتطوير منتجاتها مما يضعف قدرتها على المنافسة دوليا.

ثانيا: نتائج اختبار الفرضيات

بناءا على النتائج السابقة يتم الحكم على مدى صحة فرضيات البحث:

الفرضية الفرعية الأولى:

أثبتت نتائج الدراسة أن التطورات والتغيرات التي شهدها الاقتصاد الوطني كان لها انعكاس على نوعية وأهداف السياسة التجارية المتبعة حيث مرت بثلاث مراحل مهمة هي مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية ثم مرحلة احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية، ومع التوجه إلى اقتصاد السوق الذي يتماشى ومبادئ وأهداف المنظمة العالمية للتجارة، تم انتقال الجزائر إلى الانفتاح و تحرير تجارتها.

الفرضية الفرعية الثانية:

تم التأكد من صحة الفرضية، وذلك من خلال دراسة الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية، حيث وجدنا أن معظم الصادرات الجزائرية تتركز بشكل كبير على النفط، وبالتالي فهناك ارتباط بين قيمة الصادرات الكلية وقيمة صادرات النفط، فخلال فترة الدراسة ومع حدوث الأزمة المالية العالمية، التي تم في إثرها تراجع الطلب على النفط سجلت قيمة الصادرات الإجمالية تراجعا واضحا.

الفرضية الفرعية الثالثة:

أثبتت نتائج الدراسة أن عقد الجزائر لاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي، لم يحقق الأهداف المرجوة منه، ولم يساهم بالشكل الفعال في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية وهذا على المدى المتوسط كون هذه الاتفاقية دخلت حيز التنفيذ حديثا، أما بالنسبة لانعكاس انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع التجارة الخارجية الجزائري ،فهذا يتوقف على مدى التزام الجزائر بإعادة هيكلة اقتصادها وكذا استغلالها الفرص التي تتيحها، وأن تتجاوب مع طبيعة المتغيرات المحيطة بها.

الفرضية الرئيسية:

إن دراستا انطلقت من فرضية رئيسية أن التجارة الخارجية الجزائرية تتأثر بجملة من المتغيرات النابعة من العولمة. وانطلاقا من نتائج الفرضيات الثلاثة السابقة ومدى تحققها، فإن نتائج الدراسة أظهرت أن التجارة الخارجية الجزائرية تتأثر بالعولمة، وذلك من خلال المتغيرات الاقتصادية المختلفة التي تفرض على الجزائر تحديات جديدة وما تقوم به الجزائر من مسعاها الحثيث للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وتوقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوربي، والتصحيحات الاقتصادية المتتالية ، إلا دليلا على مسعى الجزائر لتكييف اقتصادها مع الظروف المتغيرة. وبالتالي تحققت صحة هذه الفرضية.

ثالثا: الاقتراحات

بعد عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، واختبار مدى تحقق فرضيات الدراسة، لا بد من تقديم جملة من الاقتراحات نوردها فيما يلي:

- الإسراع في تحقيق السوق العربية المشتركة، أو منطقة التجارة العربية الحرة كحل لمواجهة سلبيات العولمة .
- ضرورة اعتماد إستراتيجية وطنية متكاملة تتماشى مع الاتجاهات الاقتصادية العالمية، وتتكيف بمرونة مع القيود التي تفرضها اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، بغية الدخول والاندماج في الاقتصاد العالمي .
- إعطاء الدعم اللازم للمؤسسات المحلية الناشئة ، لزيادة قدرتها على المنافسة.
- إعادة النظر في بنود اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي وتعديلها بما يتوافق والمصالح الوطنية.

فهـــــرس الجـــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	مؤشر الانفتاح للدول العربية	44
(2)	التجارة الخارجية العربية الإجمالية 2006 - 2010	47
(3)	الصادرات والواردات العربية الإجمالية 2006 – 2010	49
(4)	الهيكل السلعي للصادرات والواردات الإجمالية العربية 2006 – 2010	50
(5)	اتجاه التجارة الخارجية العربية 2006 – 2010	54
(6)	الرسوم الجمركية الجزائرية حسب طبيعة المنتجات المستوردة في تعريفة 1986	74
(7)	تطور الميزان التجاري الجزائري 2000 – 2010	83
(8)	الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية 2000 – 2010	85
(9)	الهيكل السلعي للواردات الجزائرية 2000 – 2010	87
(10)	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية 2000 – 2010	89
(11)	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية 2000 - 2010	91

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

- **الكتب:**

1. إبراهيم محمد الفار، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.
2. إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.
3. بثينة حسين ، العولمة وتحديات العصر، دار الأمين ، الطبعة الأولى، 2000.
4. جمال الدين عبد الغني المرسي، الخروج من فخ العولمة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، الطبعة الأولى، 2000.
5. خالدي الهادي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة –الجزائر ،1996
6. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي ، نظرة عامة على بعض القضايا ، الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية ،1999.
7. سعيد النجار، إتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الكويت، 1995.
8. سعيد النجار، النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد والعشرين، جمعية النداء الجديد ،القاهرة، مصر 1996.
9. سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999.
10. عاطف السيد ،الجات والعالم الثالث دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة مجموعة النيل العربية القاهرة، 2002.
11. عاطف عبيد، الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية، جامعة حلوان، القاهرة، 1999.
12. عبد الفتاح مراد، شرح النصوص العربية اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية، دار الكتب المصرية، القاهرة 1997.
13. عبد المجيد الصالحين ، وآخرون، العولمة من منظور شرعي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002
14. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2001.
15. عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة الإقتصادية ، الدار الجامعية، القاهرة، 2006 .

16.عبد الناصر نزال العيادي ، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، الأردن ، الطبعة الأولى ،1999 .

17.عبد الواحد العفوري،العولمة والجات،الفرص والتحدات، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000 .

18.عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

19.عمرو محي الدين، العرب والعولمة، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998.

20. فضل علي مثنى، الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2000.

21. كريم النشاشبي و آخرون، الجزائر : تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق ، واشنطن ، صندوق النقد الدولي ، 1998.

22. محسن أحمد الخضري, العولمة ، مقدمة في فكر واقتصاد عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية ، مصر، الطبعة الأولى ،2000.

23. محمد صفوت قابل،الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، القاهرة، 2004.

24. محمد مقدادي، العولمة رقاب كثيرة وسيف واحد، المؤسسة العربية والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، 2002 .

25. محمود حسين الوادي، العولمة و ابعادها الاقتصادية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الاردن ، الطبعة الأولى.2010 .

26. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي ، الديوان الوطني للمطبوعات، الجزائر،1999.

27. محي محمد مسعد، ظاهرة العولمة الأوهام الحقائق ، مكتبة المطبعة الإشعاع الغذية ، مصر ، الطبعة الاولى 1999.

28. ممدوح محمد منصور، العولمة دراسة في الظاهرة والمفهوم والبقاء، دار الجامعة الجديدة لنشر،الإسكندرية، مصر 2003.

29.ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم، الظاهرة والأبعاد، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية مصر، 2001 .

30. نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي ،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،2000.

- **الملتقيات:**

1. سعيد النجار، ندوة حول سياسات التجارة الخارجية والبينية للبلاد العربية، صندوق النقد العربي ،أبوظبي.
2. علي حافظ منصور، تقدير وتحليل الآثار المتعلقة بالتجارة في السلع ،الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، سطيف، 2001.
3. غراب رزيقة ،سجار نادية، محتوى الشراكة الأورو-جزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ،جامعة سطيف،2006 .
4. فريد النجار، إنتاج وتسويق السلع الصناعية العربية في ظل منظمة التجارة العالمية، الصناعة العربية تواجه منافسة الجات، بحث مقدم لاجتماع خبراء العرب لدراسة آثار اتفاقيات الجات على الاقتصاديات العربية، القاهرة،1994.
5. فريد كورتل ، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على قطاعي التجارة والخدمات، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية،سطيف، 29-30 أكتوبر 2001.
6. محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد، عنابة ،29-30 افريل،2002.
7. مفتاح صالح،اتفاق الشراكة الأورو-جزائري ،الدوافع ،المحتوى، الأهمية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة سطبف،2006.
8. وزارة التجارة ، مداخلة حول التجارة الخارجية ،المؤتمر العاشر لاتحاد رجال الأعمال العرب، الجزائر ، 2006.

- **التقارير:**

1. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الفصل الثامن :التجارة الخارجية للدول العربية .صندوق النقد العربي، ابوظبي، الإمارات العربية المتحدة.2009.
2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2011.
3. جلاطو جيلالي، تقرير حول تحديات ورهانات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، المجلس الشعبي الوطني، 2001.
4. جمال الدين زروق، واقع السياسات التجارية العربية وآفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

- **الدوريات والمجلات:**

1. ابو بكر عساف ، العولمة وآثارها الاقتصادية المدمرة على البلاد الإسلامية والعالم، مجلة الوعي ، العدد 262 ، 2008.
2. احمد عبد الرحمن احمد ، العولمة، المفهوم، المظاهر والمسببات، في مجلة العلوم الاجتماعية ،مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت ، المجلد 26 ، العدد الأول ، 1998.
3. أحمد مصطفى عمر،إعلام العولمة وتأثيره على المستهلك، مجلة المستقبل العربي، الصادرة عن مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان العدد 256، 2000.
4. جون وليام سون وآخرون، التكامل النقدي العربي، المبررات ،المشاكل، الوسائل، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدةالعربية،بيروت،1990.
5. حربي محمد موسى عريقات، ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة ، بحوث اقتصادية عربية، ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة،العدد 20، 2000.
6. زعباط عبد الحميد، الشراكة الاورو متوسطية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العددالأول.
7. صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف، عدد1 ، 2002.
8. صبيحة بغورة، بعد أربع سنوات من اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الاوربي :شراكة غير متكافئة، مجلة المعرفة، السعودية، 2009.
9. عبد الحميد ابراهيمي، أبعاد التكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983.
10. عبد المجيد قدي، العولمة وتحدياتها، الواقع والفرص أمام دول العالم الثالث، مجلة النائب، الجزائر، العدد الأول 2003.
11. فاطمة تواتي بن علي ، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإليمية والعالمية، مجلة الباحث، جامعة شلف، العدد السادس، 2008.
12. محمد محمود، العمل الاقتصادي العربي المشترك تقييمه و مستقبله، المجلة المصرية للتخطيط، المجلد الخامس،1997.
13. مقدم عبيرات، عبدالمجيد قدي، العولمة وتاثيرها على الاقتصاد العربي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الأول، 2002 .

14. ناصر دادي عدون،إنظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث ،العدد03 2004.

15. وزير التجارة السابق ،حميد تمار ، جريدة الفجر، 2002.05.14

- **الرسائل والأطروحات:**

1. الصادق بوشناقة، تحرير التجارة الخارجية وآفاق الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة : حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التخطيط الاقتصادي 2001.

2. بن موسى كمال ،المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد،أطروحة دوكتراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

3. جهاد حجير، المنظمة العالمية للتجارة : الآفاق والتحديات التي تواجه دول المغرب العربي في ظل النظام الجديد للتجارة العالمية، رسالة ماجيستير غير منشورة ،جامعة الجزائر ،معهد العلوم الاقتصادية ،فرع النقود المالية،1999.

4. زايد مراد ، الحماية الجمركية في الجزائر،معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر الحماية الجمركية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، 1993.

5. كبير سمية ، التجارة الخارجية وتمويلها بعد الإصلاحات، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2002.

6. كمال عايشي ، إمكانيات ترقية الصادرات الصناعية للجزائر في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية ،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2006.

7. مفتاح حكيم ، السياسات التجارية و الاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2002.

8. نعيمة كبور، الإتحاد النقدي الأوربي في ضل العولمة ،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ،2001 .

9. يحياوي سمير، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ، 2005.

- **المحاضرات:**

1. أمزيان فرقان ، محاضرة بعنوان أثر العولمة في التنمية، يوم 17 فيفري 2008 ، بالمركز الجامعي بالمدية.

- **الوثائق الالكترونية:**

1. جذور العولمة، انظر الموقع : http/ www.al shirzi.com
2. جوزيف عبد الله، عولمة ماذا؟ كيف؟ لمن؟،2001، انظر الموقع: com. www.amgelfir
3. العولمة الاقتصادية والنظام العالمي الجديد, استراتيجيات وقراءات، انظر الموقع:

http.www web2 ahram.org.eg

4. اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ،انظر الموقع: www.caci.com.de/ue
5. جوزيف عبد الله، في مواجهة العولمة، من أجل عولمة إنسانية، انظر الموقع: Awlamat@dm.net
6. آدم، العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية،2000، انظر الموقع:

http://annaba.org/nba42/awlamah

8 . http://ar.wikipedia.org/wiki

9. www.aljazairess.com 2010-04-10

10. http://www.almarefh.org/news

ثانيا: بالغة الأجنبية

1. Bouzidi Nachida M'hamsadji, Le monopole de l'état sur le commerce extérieur : l'expérience Algérienne (1974-1984), Alger , opu, 1988.
2. Benissad hocine , Economie du développement de l'Algérie ,Alger.
3. Benissaed Hocine ,l'ajustement structurel l'experience du maghereb, Alger,opu,1999.

الملخص:

تهتم هذه المذكرة بدراسة العولمة وتأثيرها على التجارة الخارجية للدول العربية مع التركيز على حالة الجزائر، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 إلى غاية 2010.

تطرقنا في هذه المذكرة لدراسة العولمة وذلك من خلال الوقوف على أسباب ظهورها ومظاهرها المختلفة، وكذا التركيز على أهم المؤسسات العالمية التي تعتبر آليات داعمة لهذه الأخيرة. مع الكشف على أهم التطورات والتغيرات التي طرأت على التجارة الخارجية الجزائرية طول فترة الدراسة.

هدفنا الأساسي في هذه المذكرة هو توضيح الكيفية التي تؤثر بها العولمة على التجارة الخارجية الجزائرية، بالإضافة إلى محاولة معرفة مدى تأثر التجارة الخارجية الجزائرية بما تفرزه العولمة من تحديات. وذلك باستعمال مختلف الإحصاءات المتاحة وتحليلها. ومن النتائج التي تحصلنا عليها في هذه الدراسة، وجود تأثير واضح للعولمة على التجارة الخارجية الجزائرية، وذلك من خلال فرض واقع جديد على الجزائر، مما دفعها لتغيير سياساتها التجارية بما يتوافق مع هذه المتغيرات ويخدم الاقتصاد الوطني، وما عقدها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، وسعيها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة إلا دليلا على ذلك.

SUMMARY :

This work studies the effects of globalization on Arab countries foreign commerce, particularly Algeria during the period between 2000 and 2010.

Our work is centred on the causes of aspects of globalization, we have also cited the bigest entriprises which support this phenomenon, and exposing the development and changes occured as a result of globalization on Algerian foreign commerce during this period.

This study aims to clarify the manner whereby globalization influence Algerian foreign commerce and to know to what extend it can be affected by the chalenges of globalization. It has been possible by analysing different available statistics.

As a result, we find an effective influence exerced by globalization on Algerian foreign commerce because of making Algeria in front of reality which urges it to change its commerce politic in accordance with this changes and for the profit of the national economy. Partenership with European Union and the will to integrate World Commerce Organization are evidences confirming that Algeria in going toward this way.